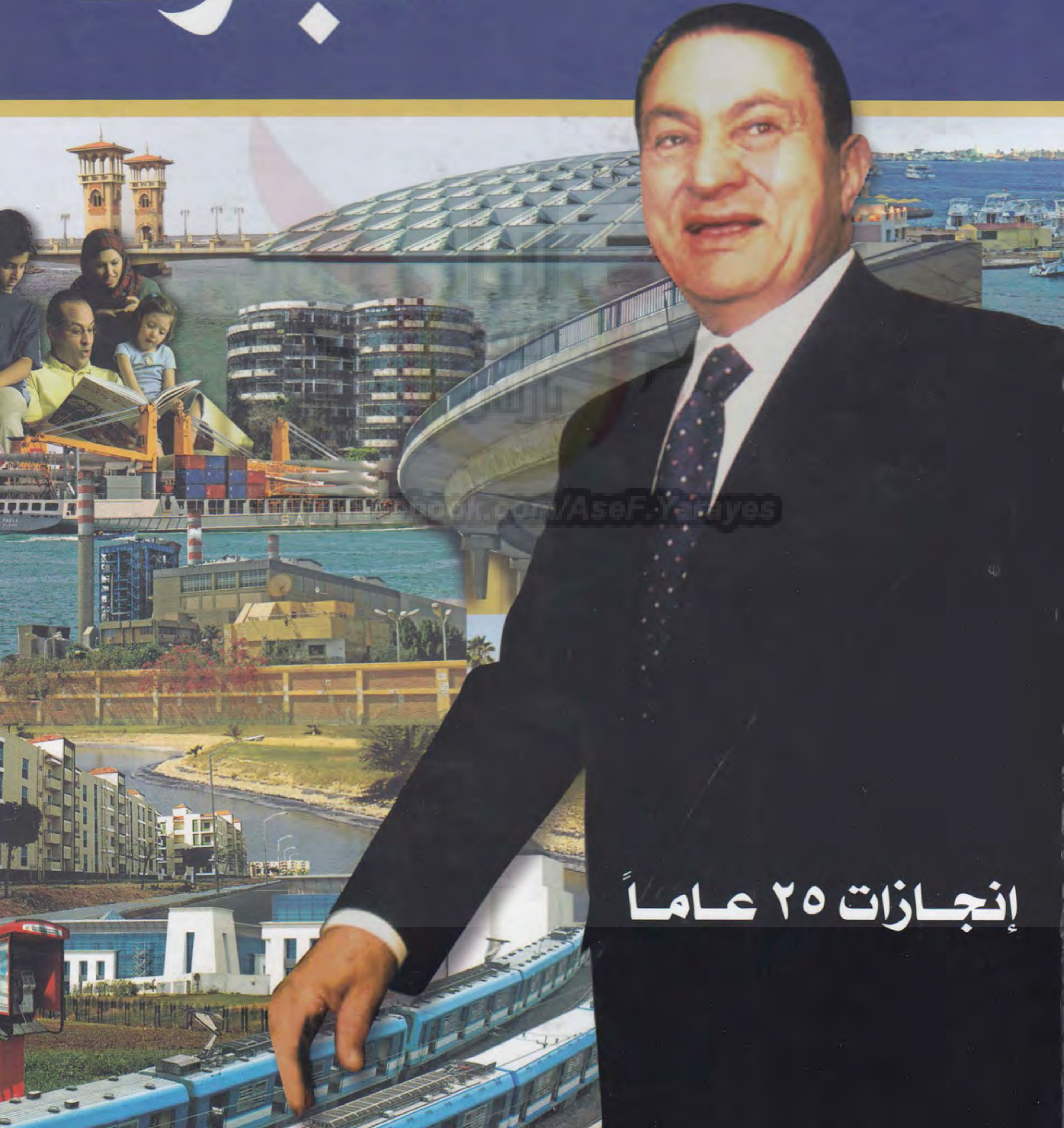
جمهورية مصر العربية
وزارة الإعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

مصر مبارك



إنجازات ٢٥ عاماً

جمهورية مصر العربيـة
وزارة الإعـــلام
الهيئة العامة للاستعلامات

مصر مبارك

إنجـــازات
الرئيس / محمد حسنى مبارك
خلال ٢٥ عاماً



الرئيس / محمد حسنى مبارك

الفهرس

المقدمة

ملحمة مصرية رائعة وانجازات غير مسبوقة حققتها مصر علي مدار خمسة وعشرين عاماً جاءت فى إطار مسيرة عمل شاملة قادها الرئيس مبارك بكفاءة واقتدار ونجح من خلالها فى تحقيق الاستقرار والأمان فى اتجاه النهوض بالبلاد وانطلاقها نحو الآفاق الرحبة للمستقبل .

ان حصاد سنوات حكم مبارك مضيئة وعديدة سوف يسطرها تاريخ مصر الحديث فى صدر صفحاته ، فمنذ الرابع عشر من اكتوبر ١٩٨١ حمل الرئيس مبارك امانة المسئولية ليقود مصر فى ظروف بالغة الصعوبة ويوجه سفينتها وسط الامواج والمتغيرات الاقليمية والعالمية مستشعراً جسامة المسئولية وعظمها .. مستشرفاً آفاق المستقبل الرحبة لمصر الكنانة وشعبها العظيم .

وما بين عام ١٩٨١ وعام ٢٠٠٦ دارت عجلة التنمية فى شتي مجالات البناء والإصلاح بهدف رفع مستوي معيشة الإنسان ، فامتدت التنمية علي مدار خمسة وعشرين عاماً لتشمل كافة مجالات الحياة فى مصر ، حيث حرص الرئيس مبارك منذ ولايته للحكم علي تحديد المشكلات الاساسية التي تعوق حركة التنمية والعمل علي مواجهتها بأسلوب علمي ، فكانت دعوته الي عقد المؤتمر الاقتصادي فى فبراير ١٩٨٢ والذي ضم اساتذة وخبراء الاقتصاد فى مصر لدراسة الوضع الاقتصادي وتحديد من اين وكيف تبدأ مسيرة التنمية والاصلاح .

وقد أسفر هذا المؤتمر عن بدء عهد جديد من التنمية فى ظل سلسلة متواصلة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعمل فى اطار استراتيجيات محددة وأهداف طموحة وادوات مرنة ، وصاحب تنفيذ هذه الخطط مجموعة من الاجراءات لتصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق الاصلاح الشامل .

وقد اسفر برنامج الاصلاح الاقتصادي عن تحقيق العديد من النتائج فى مقدمتها وضع الاقتصاد المصري فى مرحلة التنافس عالمياً حيث تمت السيطرة علي معدل التضخم وارتفاع الاسعار ، كما انخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي واستقرت المؤشرات الرئيسية لاداء الاقتصاد المصري حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٦ ليصل الي ٥,٨٪ علي الرغم من تأثير الاحداث الاقليمية والعالمية ، وارتفعت قيمة

الناتج المحلي الاجمالي فى عام ٢٠٠٦ ليصل الي ٥٥٨ مليار جنيه ، ولا شك ان هذه البنية الاقتصادية كفيلة بتحويل مصر الي سوق واعدة خاصة بعد تفعيل السياسات المالية والاقتصادية المحفزة فى ظل اطار تشريعي متكامل يعمل علي ازالة العقبات والتعقيدات عن كاهل المستثمرين .

وقد شهدت مشروعات البنية الاساسية والمرافق خلال عهد الرئيس مبارك نقلة نوعية وكمية متطورة ساهمت فى بناء شبكة حديثة غطت كافة انحاء البلاد فى مجال مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وشبكة الاتصالات والطرق والمواصلات ، وكانت ثمرة ذلك تضاعف نصيب الفرد من مياه الشرب النقية ومن خدمات الصرف الصحي اليوم أكثر من ست مرات عما كان عليه عام ١٩٨١ ، وارتفع متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء أكثر من ثلاثة امثال ما كان عليه ليصل الي ١٤٥٠ كيلو وات/ ساعة سنوياً ، وفى الوقت نفسه تضاعفت الكثافة التليفونية اكثر من عشر مرات عما كانت عليه .. من خط تليفوني لكل ٨٣ فرداً عام ١٩٨١ الي خط تليفوني لكل ستة افراد فى فبراير ٢٠٠٦ .

ومواكبة لتلك النهضة فى البنية الأساسية تم انشاء ٤٨,١ الف كيلومتر من الطرق المرصوفة و١٥ ميناء تجارياً تصل طاقتها الي نحو ٨٣ مليون طن أي نحو ستة امثال طاقة الموانئ السابقة ثم كانت الطفرة فى وجود ٢٢ مطارا مدنيا ، مما ساهم فى تشجيع حركة السياحة الداخلية والخارجية بجانب وجود نحو ١٣٣٩ فندقا وقرية سياحية ليصل عدد السائحين الوافدين لمصر ٨,٦ ملايين سائح وافد أي نحو ستة امثال ما كان موجودا عام ١٩٨١ .

وخلال هذه المرحلة اهتمت الدولة بتنفيذ مجموعة من السياسات العامة الجديدة فى مختلف القطاعات الاقتصادية تهدف الي تفعيل الأداء بكل قطاع والقضاء علي المعوقات التي تحول دون انطلاق الأداء فى مسارات ايجابية مما ساهم فى تحقيق مؤشرات اداء عالية ومطمئنة ، وهو ما انعكس بوضوح فى قطاع الزراعة حيث شهد الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة من خلال إضافة زراعات جديدة ومتطورة فى الاراضي الجديدة ، كما تمت اضافة نحو ٢,٢ مليون فدان للرقعة الزراعية من الاراضي الجديدة حتي وصل الانتاج الزراعي حالياً الي ما قيمته ٩٦,٨ مليارات جنيه .

ثم كانت النهضة الكبري فى البناء والتعمير مع بداية عصر المشروعات القومية العملاقة فى جنوب الوادي وإقليم القناة وسيناء ، حيث نجحت الدولة خلال هذه المرحلة فى الخروج من حدود الوادي الضيق والدلتا الي الصحراء مما ساهم فى زيادة مساحة الحيز العمراني المأهول بالسكان من ٤٪ الي ٥,٥٪ ، مع اقامة مدن وتجمعات عمرانية جديدة وصل عددها الي ٢٣ مدينة وتجمعاً عمرانياً جديداً بها نحو ٦٧٥ الف وحدة سكنية وتضم نحو ٣٧٠٩

مصنعا منتجا ، حيث توفر هذه المصانع نحو ٣١٨ آلاف فرصة عمل .

وعلي صعيد التنمية البشرية حققت مصر تطورا كبيرا خلال هذه المرحلة إيمانا منها بأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها ، فتم الارتقاء بمستوي الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ، وتعكس احصائيات وزارة الصحة ان ما تم انفاقه علي الصحة خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ قد وصل الي نحو ٨.٢ مليارات جنيه كذلك ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواء لتصل الي ٩٧٪ من احتياجات المرضي ، ومن ثم انخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع من ٧١ فى الالف الي ١٧ فى الالف ، كما ارتفع متوسط عمر الفرد من الذكور الي ٦٩.٢ فى مقابل ٥٨.١ فى عام ١٩٨١ ، اما الاناث فقد ارتفعت اعمارهن الي نحو ٧٣.٦ سنة فى مقابل ٦٠.٦ فى عام ١٩٨١، أي ان متوسط عمر الانسان فى مصر قد زاد بمقدار اثني عشر عاماً .

ومع اعتبار التعليم مشروع مصر القومي الاول ، توالت الانجازات حتي وصل اجمالي اعداد المقيدين فى جميع المراحل التعليمية الي نحو ١٩.٥ مليون طالب وطالبة ، صاحب ذلك وضع استراتيجية تعليمية تهدف لزيادة معدلات القيد والإرتقاء بها ، الي جانب تطوير وتحسين مستوي التعليم عبر الإهتمام بتحقيق الإستيعاب الكامل للتطور التكنولوجي الهائل والثورة المعلوماتية فى منظومة التعليم مع إنشاء اول هيئة لضمان جودة التعليم فى مصر وذلك ضماناً لتحقيق نقله نوعية تساهم فى الدخول بقوة الي مجتمع المعرفة.

ولأن الرعاية الاجتماعية تستهدف فى المقام الاول تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي للاسرة المصرية لضمان مشاركتها فى مختلف قضايا وشئون المجتمع ، كان برنامج الاصلاح الاقتصادي مصريا خالصا مراعيا للبعد الاجتماعي فى كافة خطواته داعماً للفئات الفقيرة فى المجتمع من خلال استمرار الدعم للسلع والخدمات الرئيسية والذي ظل فى تزايد مستمر حتي وصل الآن الي اكثر من ٣٣.٧ مليار جنيه تمثل نحو ٢٣.٤٪ من اجمالي الانفاق العام ، حيث وصل دعم رغيف الخبز فقط الي ٧.١ مليارات جنيه أي نحو تسعة امثال ما كان عليه ، هذا بخلاف نحو ٤.٥ مليارات جنيه لدعم السلع التموينية فى مواجهة ارتفاع الاسعار العالمية مقارنة بمليار جنيه عام ١٩٨١ .

كما خصص لقطاع الكهرباء دعم تجاوز ثلاثة مليارات جنيه مقابل ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ ، حيث يخصص هذا المبلغ لدعم شرائح الاستهلاك المنخفضة خاصة للاسر محدودة الدخل ، كذلك تحظي المنتجات البترولية بدعم اكبر تصل قيمته الي ٢٠.٢ مليار جنيه مقابل مليون جنيه عام ١٩٨١ ، ناهيك عن حفاظ الدولة علي اسعار منخفضة للسولار والبنزين مقارنة بمعظم الدول النامية .

وقد صاحب ذلك اتساع مظلة التأمينات

الاجتماعية لتغطي الفقراء والمهمشين واصبح هناك معاشات خاصة للأطفال و الأيتام و أبناء المطلقات ، ومن ثم وصلت قيمة المعاشات المنصرفة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ الي نحو ٢٠,١ مليار جنيه أي اكثر من ٢٥ مثل ما كانت عليه ، وارتفع عدد المؤمّن عليهم من ١٠,٣ ملايين مواطن الي ١٨,٩ مليون . وفى الوقت نفسه تحسنت احوال العاملين بالدولة وتم اعادة هيكلة الجهاز الاداري ومعالجة الرسوب الوظيفى ، كما وصلت قيمة الأجور نحو ٤٥,٨ مليار جنيه وتحملت الدولة فى هذا الاطار نحو ١٥ مليار جنيه مساهمات فى صناديق المعاشات فى الموازنة نفسها ، علماً بان عدد العاملين فى الدولة قد زاد اكثر من الضعف من نحو ٢,٢ مليون موظف عام ١٩٨١ الي نحو ٥,٦ ملايين موظف عام ٢٠٠٦ .

وفى سياق هذه الانجازات ، طرأ تحسن ملموس فى مؤشرات الرفاهية للاسرة المصرية –علي الرغم من الزيادة السكانية غير المسبوقة والتي حدثت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ليرتفع خلالها عدد السكان من ٤٢ مليون نسمة عام ١٩٨١ الي نحو ٧٣,٦ مليون نسمة فى يناير ٢٠٠٦ – حيث اصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي نحو سبعة الاف جنيه مقارنة بـ ٥٥٣ جنيها عام ١٩٨١ ، واصبح هناك اكثر من ١٤,٨ ملايين مشترك فى خدمة التليفون المحمول، وأكثر من ٩٠٪ من الأسر المصرية تمتلك جهاز التليفزيون . ووفقاً لإحصائيات المرور ففى مصر الآن نحو ٢,٣ سيارة خاصة لكل مائة نسمة بعد ان كانت نحو ٠,٧ فى عام ١٩٨١ .

وقد صاحب هذه الرؤية الاقتصادية والاجتماعية فى الإصلاح ، خطوات جادّة للإصلاح السياسي ، حيث حرص الرئيس مبارك علي رفع شعار الديمقراطية ولم يحد عنها طوال هذه الفترة ، وخاض معركة التحول السياسي من خلال إقرار التعددية الحزبية وحرية الرأي والكلمة وفتح ابواب الحوار علي مصراعيها دون قيد علي صاحب قلم أو فكر وإعلاء سيادة القانون ، فترسخت الحياة الديمقراطية فى مصر وتزايد عدد الأحزاب السياسية ليصل الي ٢٣ حزبا ، كما تميزت الإنتخابات بالنزاهة التامة فى ظل إشراف قضائي كامل .

وازدهرت حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير ليصل عدد الصحف الصادرة فى مصر الي اكثر من ٥٠٠ صحيفة ، ومن أجل تحقيق الاستقرار والأمن للمصريين خاض الرئيس مبارك معركة شرسة لمواجهة قوي التطرف والإرهاب ، ودعا العالم الي مواجهتها بكافة الأساليب ، ويقر العالم اليوم بأن دعوة الرئيس كانت أولي بالدراسة والاهتمام .

كما اتخذت مصر فى الآونة الأخيرة عدة إجراءات إصلاحية فى المجال السياسي من أبرزها إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان ، وتبني مفهوم المواطنة وتكافؤ الفرص بين المواطنين وتشجيع المشاركة السياسية مع تفعيل دور مؤسسات المجتمع

المدني فى مسيرة الإصلاح . كذلك تم إلغاء محاكم امن الدولة وعقوبة الأشغال الشاقة ، ثم كانت الخطوة التاريخية لتتويج مسيرة الإصلاح السياسي ، عندما أعلن الرئيس مبارك مبادرته لتعديل المادة (٧٦) من الدستور بما يقضي بان يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر من بين أكثر من مرشح ، وهو الأمر الذي يعد تأكيدا للنظام الديمقراطي الذي يستهدف إعلاء سيادة الشعب واحترام إرادته كي تكون له الكلمة الأولي والأخيرة فى اختيار من يقود مسيرته .

وفى مجال السياسة الخارجية حرص الرئيس مبارك علي تحقيق التوازن والموضوعية وانتهج سياسة عربية تهدف فى المقام الأول لخدمة قضايا الأمة العربية فاستطاع أن يعيد مصر إلي الجامعة العربية وان يعيد الجامعة العربية إلي مصر وسعي إلي تفعيل التعاون العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي .

كما طالب الرئيس مبارك بنزع كافة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط وكان حريصا كل الحرص علي رعاية عملية السلام فى الشرق الأوسط ودعم القضية الفلسطينية فى كل مراحلها إيمانا منه بضرورة وقوف مصر إلي جانب الحق الفلسطيني . وقد استطاعت مصر خلال هذه المرحلة ان تطور علاقاتها مع الدول الإفريقية والدول الأوروبية المتوسطية ، وللرئيس مبارك رؤية متميزة بالنسبة للاوضاع الاقتصادية العالمية ويسجل التاريخ له انه أول من نبه الي مخاطر العولمة ودعا الي وضع آليات لتهذيبها وتفادي تأثيراتها السلبية علي الفقراء فى العالم .

وهكذا نجد أن انجازات الرئيس مبارك خلال السنوات الماضية تشهد له بانه كرس جهده ووقته لخدمة وطنه وتحقيق آماله فى الحرية والكرامة واللحاق بركب العصر ، وأنه استطاع ان يحقق فى سياسته نوعا من التوازن النادر والحياد غير المسبوق فى الداخل والخارج ، حقق له ولمصر قدراً كبيرا من المصداقية والاعتدال والبعد عن التحيز والتعصب ، فكانت حكمته سبباً فى قدرته علي تحقيق إنجازات مهمة تمثل علامات مضيئة فى مسيرة مصر مبارك .

***

أولاً : الإصلاح السياسى فى مصر











أولاً : الإصلاح السياسي فى مصر
خلال الفترة من عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ إلي عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

حرص الرئيس محمد حسنى مبارك منذ توليه الحكم على قراءة المعطيات الجديدة فى النظام الدولى من أجل إعداد مصرللمستقبل حتى لا تتخلف عن مواكبة ما يحدث فى العالم ، ولذلك بدأ مسيرة إصلاح سياسى واقتصادى واجتماعى ، وقدم الرئيس مبارك خلال سنوات حكمه تجربة فريدة فى الإصلاح تتسم بالشمول ،والتدرج،ومراعاة البعد الاجتماعى .

وتتأهب مصر اليوم لدخول عهد جديد .. عهد يعاد فيه تشكيل منظومة التشريعات التى تنظم وتدبر شئون الحياة فى مصر خاصة فيما يتعلق بإطلاق الحريات وتوسيع نطاق الديمقراطية وتعميق التعددية السياسية والحزبية وممارسة الحقوق السياسية .

كانت الخطوة الأولى هى تعديل المادة ٧٦ من الدستور فى مبادرة تاريخية للرئيس مبارك بما يقضى بأن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح وهو الأمر الذى يُعد تأكيداً للنظام الديمقراطى الذى يعلى إرادة الشعب كى تكون له الكلمة الأولى والأخيرة فى اختيار مَن يقود مسيرته .

و فى هذا الاطار صدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ويتكون من ٥٨ مادة حيث ينظم القانون الجديد كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية لمنصب رئيس الجمهورية من حيث ضمانات الترشيح واختصاصات اللجنة المشرفة على الانتخابات وحملات الدعاية والحد الأقصى للإنفاق وطريقة الإدلاء بالصوت الانتخابى حتى إعلان النتائج.

وصدر القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٥ المعدل للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب ، ومما لا شك فيه أن هناك خطوات وخطوات أخرى قادمة لاستكمال منظومة الإصلاح السياسى والديمقراطى فى مصر بما يتواكب مع الخطوات الجادة التى أقدمت عليها مصر فى مجال الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى .

بعد ذلك تم تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وأخيراً جاء تعديل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والخاص بنظام الأحزاب السياسية بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥ .. ملبياً العديد من مطالب الأحزاب وأطلق الحرية فى إنشاء أحزاب جديدة فى إطار النظام السياسى العام فى مصر.

أبعاد الاصلاح السياسى فى عهد مبارك

شمل الإصلاح السياسي فى مصر مختلف أبعاد العملية السياسية سواء عملية انتخاب الرئيس، أو المؤسسة التشريعية ، أو استقلالية القضاء ، أو الأداء الحكومي ، أو الحياة الحزبية ، أو حرية الرأي والتعبير ، أو ممارسات حقوق الإنسان ، أو قوى المجتمع المدني .

١- رئيس الجمهورية

حرص الرئيس مبارك على استخدام الصلاحيات الممنوحة له دستوريا فى تأكيد سيادة الشعب، واحترام الدستور وسيادة القانون ، وحماية الوحدة الوطنية كما حرص على تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات ، لتمارس كل سلطة أدوارها بحرية كاملة ،ولم يمارس حقه فى رئاسة الحكومة سوي لمدة ٣ شهور فى بداية حكمه، وأراد الرئيس مبارك بهذا العزوف عن رئاسته شخصياً للحكومة . أن يؤكد للجميع احترامه لدور كل مؤسسة من مؤسسات الدولة ، وتأكيد مسئولية رئيس الجمهورية فى رعاية الحدود بين السلطات حسب الدستور .

كما استخدم حقه فى إصدار قرارات لها قوة القانون فى أضيق الحدود .. لدرجة أن هذه القرارات لم تتعد فى العديد من السنوات ٣ قرارات بقوانين . مقابل ١٩ قراراً بقانون فى المتوسط طوال سنوات السبعينيات .

و فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ ، دخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل الإصلاح السياسي وتعميق الممارسة الديمقراطية عندما طلب الرئيس حسني مبارك من مجلسي الشعب والشورى تعديل المادة ٧٦ من الدستور التي تنص على اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء على اسم شخص واحد يختاره مجلس الشعب بعد حصوله على تأييد ثلثي أعضائه. واقترح الرئيس مبارك أن يتم تعديل المادة ليتم انتخاب الرئيس بالإقتراع الشعبي المباشر على أكثر من مرشح.

كما طلب الرئيس حسنى مبارك من مجلس الشعب إضافة مادة جديدة برقم ١٩٢ مكرر تدعيما لمسيرة الديمقراطية .

وجاء فى كتاب الرئيس مبارك الموجه إلى مجلس الشعب بهذا الخصوص :

(حيث أن المادة ١٩٨ من الدستور تنص على أن لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية لهذا التعديل .

وتدعيما لمسيرة الديمقراطية التي نحرص عليها كل الحرص ورغبة منا فى أن يتم اختيار رئيس الجمهورية الذي اقترب موعده بما يحقق تطوير وتدعيم النظام الديمقراطي وإعلاء دور الشعب صاحب السيادة فلقد رأيت من واجبي أن أطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور وإضافة مادة جديدة إلى نصوصه برقم ١٩٢ مكررا .

ويطيب لي أن أضع أمام نواب الشعب بعض المبادئ الأساسية التي أراها كفيلة بتحقيق الغرض من التعديل :

أ- انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب .

ب- تحقيق جميع الضمانات التي تكفل تقديم أكثر من مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم ويختار منهم بإرادته الحرة .

ج- كفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة ومن ذلك ان يحصل من يرغب فى الترشيح على تأييد من ممثلي الشعب المنتخبين فى المؤسسات الدستورية وفى المجالس الشعبية المحلية .

د- إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية فى أن ترشح أحد قياداتها وفقا للضوابط التى ترونها لخوض أول انتخابات رئاسية تجرى فى ضوء هذا التعديل .

هـ- تشكيل لجنة عليا يكفل لها الاستقلال الكامل والحيدة وتعطى كافة الصلاحيات تقوم بالإشراف على العملية الانتخابية من يوم التقدم بالترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب على أن تضم فى تشكيلها عدد من رؤساء الهيئات القضائية وعدد من الشخصيات العامة.

و - إجراء الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية فى يوم واحد .

ز- وضع الضمانات الكفيلة بتحقيق إشراف قضائي على عملية الاقتراع .

وتهدف المادة ١٩٢ مكرر التي نقترح إضافتها إلى أن يستبدل بكلمة الاستفتاء الواردة فى الدستور كلمة الانتخاب فى جميع المواد التي تتعلق باختيار رئيس الجمهورية).

و فى ٢٠٠٥/٥/١٠ وافق مجلس الشعب على المادة ٧٦، وأجري الاستفتاء على تعديل المادة يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥ .

وقد أقرّ مجلس الشعب فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ قانون الانتخابات الرئاسية ، وحدد قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية ١٢ اختصاصا للجنة تتولى بموجبها كل إجراءات العملية الانتخابية .

وكان الرئيس حسني مبارك قد وقع القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية ، وأصبح ساري المفعول بعد نشره فى جريدة الوقائع الرسمية ويتضمن ٥٨ مادة تنظم ضمان واستقلال وحياد لجنة الانتخابات و بالنسبة للدعاية الانتخابية يتضمن مشروع القانون تحديد فترة ثلاثة أسابيع للحملة الانتخابية تجري أثناءها الدعاية الانتخابية، وبحيث تتوقف الدعاية قبل يومين من التاريخ المحدد للاقتراع ، و فى حالة انتخابات الإعادة تبدأ الدعاية الانتخابية من اليوم التالي لإعلان نتيجة الاقتراع وحتى الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم السابق على التاريخ المحدد للاقتراع .

وينص القانون علي التزام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة بتحقيق المساواة بين المرشحين فى استخدامها لأغراض الدعاية الانتخابية ، كما أعطي مشروع القانون للجنة الانتخابات الرئاسية سلطة تقرير ما تراه من تدابير عند مخالفة أحكام المساواة فى استخدام هذه الوسائل لأغراض الدعاية الانتخابية. يحظر القانون استخدام الإعلانات مدفوعة الأجر التي تتعلق بالانتخابات الرئاسية فى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية كما ينظم عملية نشر أو إذاعة استطلاعات الرأي العام حول الانتخابات الرئاسية أثناء فترة الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع والفرز حيث يجري الاقتراع فى يوم واحد تحت الإشراف العام للجنة الانتخابات الرئاسية. ويعطي الدستور ومشروع القانون لجنة الانتخابات الرئاسية سلطة تشكيل اللجان التي تتولي مراحل العملية الانتخابية والفرزعلي ان تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها لجنة الانتخابات الرئاسية من أعضاء الهيئات القضائية .

و فى ٢٠٠٥/٧/١٢ بدأت اللجنة العليا المشرفة علي الانتخابات الرئاسية مهام عملها بعد أدائها اليمين القانونية، حيث ناقشت إجراءات التقدم بأوراق الترشيح وتلقيها، وإعداد قوائم المرشحين، ونظر التظلمات ، والفصل فى المسائل المتعلقة باختصاص اللجنة ومهامها . وقد تم فتح باب الترشيح للرئاسة فى ٢٩يوليو وحتى الرابع من أغسطس ، ليتقدم مرشحو الأحزاب بأوراقهم إلي مقر اللجنة ثم بدأت الحملة الانتخابية فى الأسبوع الثاني من شهر أغسطس ٢٠٠٥ ، حيث اجريت الانتخابات الرئاسية فى ٢٠٠٥/٩/٧ ومنذ ذلك اليوم دخلت مصر عصر الرئيس المنتخب حيث اختار الشعب المصري حاكمه بالانتخاب لأول مرة فى تاريخه .

٢- السلطة التشريعية

شهدت مصر فى عهد الرئيس حسني مبارك ستة مجالس نيابية حتى الآن آخرها برلمان عام ٢٠٠٠ الذي عكس مستوي النضوج السياسي ، وبدء ثمار الإصلاح السياسي فى المجتمع المصري حيث تعتبر الانتخابات النيابية التي جرت فى أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٠ أكثر الانتخابات المصرية نزاهة فى العقد الماضي لأن الإشراف عليها أوكل إلى لجنة مستقلة من القضاة وذلك التزاما بحكم المحكمة الدستورية الصادر فى ٨ يوليو عام ٢٠٠٠ وتنافس فى تلك الانتخابات ١٥ حزبا سياسيا، ثم جاءت الإنتخابات البرلمانية نوفمبر – ديسمبر ٢٠٠٥ شاهداً على نضج التجربة الديمقراطية من خلال الاشراف القضائي والصناديق الزجاجية.

وشهدت فترة حكم الرئيس مبارك أكبر نسبة استقرار برلماني فى تاريخ مصر. حيث شهدت استكمال المدة الدستورية لأربعة برلمانات مصرية هي برلمان ١٩٧٩ / ١٩٨٤ وبرلمان ١٩٩٠/١٩٩٥ وبرلمان

١٩٩٥ / ٢٠٠٠ وبرلمان٢٠٠٠ / ٢٠٠٥ وازدادت فى عهد الرئيس مبارك وعلى نحو ملحوظ فاعلية السلطة التشريعية فى مجالي التشريع والرقابة. كما اتسع النقاش حول عدد كبير من القضايا الهامة التي تمس قطاعات عريضة من المواطنين .

وتؤكد الإحصاءات الخاصة بعدد طلبات الإحاطة والاستجوابات والبيانات العاجلة والاقتراحات وطلبات المناقشة والأسئلة وغيرها من أدوات الرقابة والتشريع التي يملكها نواب الشعب . وكذلك الإحصاءات الخاصة بعدد النواب المتحدثين .. حجم وحيوية الدور المتزايد للمؤسسة التشريعية فى الحياة السياسية المصرية على نحو يعمق الممارسات البرلمانية فى مصر وقد وافق مجلس الشعب علي القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

٣- الأحزاب

شهد عهد الرئيس مبارك عودة الأحزاب المجمدة إلي ممارسة نشاطها وتطور عدد الأحزاب من خمسة أحزاب (منها اثنان تجمد نشاطهما) عندما تولي الرئيس حسني مبارك الحكم إلى ٢٣ حزباً سياسياً فى الوقت الحالي . مما يعكس مناخاً سياسياً الذي شجع العديد من القوي والمجموعات السياسية على تكوين الأحزاب والتعبير عن آرائها ومواقفها .. كما يعكس إزالة القيود على تأسيس الأحزاب السياسية .

كما شهد عهد الرئيس مبارك أكبر تمثيل لأحزاب المعارضة فى البرلمان منذ ١٩٥٢ وان تفاوت ذلك من دورة لأخرى .. ولكن كان هناك دائماً تمثيل للأحزاب والمستقلين فى البرلمان .

و فى ٢٠٠٤/٧/٤ تم إقرار مجلس الشعب لقانون الأحزاب السياسية لتتواصل عملية الإصلاح السياسي تجاوبا مع مبدأ توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتعميق الممارسة الديمقراطية من خلال الأحزاب السياسية باعتبارها إطارا شرعيا تمارس من خلاله قوي المجتمع الحق فى التجمع وتبادل وجهات النظر فى الشئون العامة والتعبير عن آرائها وتداول هذه الآراء فى ظل مبادئ وأهداف وبرامج وسياسات معلنة تستهدف ترسيخ الديمقراطية وتحقيق سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات.

وتتمثل الملامح الرئيسية لقانون الأحزاب السياسية فى ستة محاور أولها تأسيس الحزب وفيه تم استهداف ضمان جدية طلب التأسيس وتبسيط إجراءات التأسيس والحد من شروط تأسيس أو استمرار الحزب السياسي وحصرها فى أضيق نطاق حيث تم اشتراط عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع الدستور وإرساء الالتزام بالمبادئ التي تتسق مع طبيعة النهج الاقتصادي للدولة فى الوقت الراهن واستبدال اشتراط أن تكون برامج الحزب تمثل إضافة للحياة السياسية بشرط التميز

وذلك لصعوبة وضع معيار محدد لهذا التميز.

وقد استهدف القانون إزالة كافة القيود التي تثقل حق تكوين الأحزاب السياسية وتتضمن إكراها علي اعتناق مبادىء معينة. كما تم رفع نصاب الموقعين علي طلب تأسيس الحزب إلي ألف عضو بدلا من خمسين عضوا من عشرة محافظات علي الأقل وبألا يقل عن ٥٠ عضوا فى كل محافظة وهو نصاب يمثل عددا مناسبا من المواطنين بالقياس إلي عدد سكان مصر. كما يتضمن اشتراط توزيعهم علي عشر محافظات علي الأقل للتثبت من وجود القاعدة الشعبية التي ينطلق منها الحزب وما يتحقق عن ذلك من اتساع دائرة نشاطه السياسي. كما اعتمد القانون الإخطار كوسيلة لتأسيس الحزب السياسي حيث تم إلزام لجنة شئون الأحزاب السياسية بإصدار قرارها بالبت فى تأسيس الحزب بعد ورود الإخطار الكتابي إليها من المؤسسين خلال التسعين يوما التالية لتقديم إخطار التأسيس، وبحيث يعتبر انقضاء المدة المشار إليها دون صدور قرار من اللجنة بمثابة قرار بعدم الاعتراض علي التأسيس. وأن يكون قرار اللجنة بالإعتراض علي تأسيس الحزب بعد سماع الإيضاحات اللازمة من ذوي الشأن، وأن يكون مسببا .وتقرير حق الحزب فى ممارسة نشاطه وتمتعه بالشخصية الاعتبارية اعتبارا من اليوم التالي لنشر قرار لجنة شئون الأحزاب بعدم الاعتراض على تأسيسه .

وحتى يكون للجنة شئون الأحزاب استقلالها التام تم إضافة ثلاثة من الشخصيات العامة غير المنتمين إلي حزب سياسي إلي تشكيل اللجنة ليصبح عددها تسعة منهم سبعة من كبار رجال القضاء السابقين ومن الشخصيات العامة واستبعاد وزير العدل من تشكيل اللجنة نظرا لكونه سيتولى اختيار الأعضاء من الشخصيات العامة فى الدائرة التي تنظر الطعون فى قرارات هذه اللجنة . وقد نص القانون صراحة علي الدعم المالي من الدولة للأحزاب السياسية كأحد مواردها وهو ما يمثل التزاما قانونيا علي الدولة فى هذا الشأن وفتح باب التبرع للحزب من غير أعضائه من الأشخاص الطبيعيين المصريين وقد تحدد الدعم المالي السنوي من الحكومة بحصة قدرها مائة ألف جنيه لكل حزب لمدة عشر سنوات وبحيث لا تستحق بعد هذه المدة إلا إذا كان للحزب مقعد واحد علي الأقل فاز به أحد مرشحيه فى انتخابات مجلسي الشعب أو الشورى وتزداد حصة كل حزب بازدياد مقاعده فى مجلسي الشعب والشورى بواقع خمسة آلاف جنيه فى كل مقعد يفوز به مرشحو الحزب بحد أقصي ٥٠٠ ألف جنيه للحزب الواحد مما يمثل حافزا إضافيا للأحزاب للسعي إلي تمثيل أكبر فى عضوية المجلسين .

واستجابة لمقتضيات تعديل المادة ٧٦ من الدستور التي أتاحت للأحزاب السياسية التقدم بمرشحين لرئاسة الجمهورية من أعضاء هيئاتها العليا وفقا لنظمها الأساسية فقد قضي القانون بإلزام الحزب

بإخطار رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بتشكيل هيئته العليا وبكل قرار بتغيير رئيسه أو أي من أعضاء هذه الهيئة وكذلك بكل تعديل فى نظامه الأساسي أو لائحته الداخلية كما قضي القانون بتنظيم حق الحزب فى إصدار الصحف وإلغاء المسئولية المفترضة لرئيس الحزب عما ينشر فيها وإلغاء حق لجنة شئون الأحزاب السياسية فى وقف إصدار صحف الحزب كما قضي القانون بكفالة حرية ممارسة النشاط الحزبي وما يتطلبه من ترويج الحزب لأفكاره بالوسائل المشروعة ونشر معلومات عن أنشطته والمشاركة فى الاستفتاءات والانتخابات العامة واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة أثناء الدعاية الانتخابية وضمان حرية ممارسة النشاط الحزبي وعلى وجه الخصوص عدم جواز اشتراط الإفصاح عن العضوية الحزبية فى الوثائق الرسمية والمساواة فى المعاملة بين أعضاء الأحزاب المتنافسة وعدم التمييز بينهم بسبب يرجع إلي عضوية حزب معين .

وقد أيدت اللجنة التشريعية اتجاه القانون نحو توسيع دائرة المساهمة فى الحياة العامة من خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية ورفع القيود التي تحول دون تصدرها طليعة الحياة السياسية باعتبارها أساس النظام السياسي للدولة وذلك من خلال إعادة تنظيم أسلوب تأسيس الأحزاب السياسية واعتماد "الإخطار" كوسيلة لتأسيسها من ناحية والحد من شروط تأسيس أو استمرار الحزب السياسي وحصرها فى أضيق نطاق من ناحية ثانية ودعم الموارد المالية للأحزاب كالتزام قانوني علي الدولة من ناحية ثالثة .

٤ – حرية الرأي والتعبير والصحافة

تشهد مصر فى عهد الرئيس مبارك مناخاً متميزاً فى مجال حرية الرأي والتعبير ، وتشهد الصحافة المصرية مساحة من الحرية لم تشهد مثيلا لها فى أي وقت منذ صدرت فيها الصحف والمجلات .

ويؤمن الرئيس مبارك بأن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة هي حقوق للمواطنين، وهى فى الوقت نفسه وسيلة لإثراء العمل الوطني وتصحيح المسار باستمرار، وعنصر أساسي من عناصر الممارسة الديمقراطية ومن أبرز معالم حرية الرأى والتعبير مايلى:-

أ- إطلاق حرية إصدار الصحف والمجلات على أوسع نطاق لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ مما أدى إلى صدور عشرات الصحف الجديدة سنوياً وأصبح يصدر الآن أكثر من ٥٠٠ صحيفة تعبر عن مختلف الاتجاهات السياسية وعرفت مصر لأول مرة الصحف الخاصة إلى جانب الصحف القومية والمستقلة.

ب- احترام حرية الرأي والتعبير مهما بلغت درجة الاختلاف فى الرأي أو وجهات النظر . وعلى مدى ٢٥ عاماً لم تشهد مصرإلغاء صحيفة أو سحب ترخيصها، ولم تشهد مصادرة أعداد من صحيفة أو

وقف طباعتها أو توزيعها ،ولم تشهد أي حجر على رأى أو إبعاد صحفى عن عمله كما كان يحدث فى مصر فى عصور سابقة ولم يتم التعرض لأي صحفى بسبب رأيه إلا من خلال القانون والقضاء.

ج- أرسى المجلس الأعلى للصحافة قاعدة مهمة تم بمقتضاها قيام الصحفيين أنفسهم من خلال نقابة الصحفيين بوضع ميثاق الشرف الصحفى الذي أقره المجلس الأعلى للصحافة بعد ذلك، كما تضمن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ القواعد التي تحقق التوازن والتكامل بين حرية الصحف واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وكذلك الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده ومصالحه العليا .

د- شهد عام ٢٠٠٤ ظهور مجموعة جديدة من الصحف المصرية المستقلة والجريئة ، مثل صحيفة "المصرى اليوم" وصحيفة "نهضة مصر".

٥ - حقوق الإنسان

شاركت مصر المجتمع الدولي فى كل خطواته من أجل إقرار وترسيخ وتطوير مبادئ حقوق الإنسان . فبادرت مصر عام ١٩٢٦بالتوقيع على اتفاقية منع الرق والاتفاقيات المكملة لها وكانت مصر من الدول المؤسسة للأمم المتحدة والموقعة على ميثاقها عام ١٩٤٥ بما تضمنه من مبادئ جوهرية فى مجالات حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وشاركت مصر فى صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووقعت عليه فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، ووقعت على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٧ وانضمت إليهما رسمياً عام ١٩٨١ كما انضمت لاتفاقية مناهضة التفرقة العنصرية عام ١٩٦٩ . كما شاركت مصر المجتمع الدولي فى التوصل إلي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام ١٩٦٥، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩، واتفاقية مناهضة التعذيب عام ١٩٨٤ واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ .

وعلى المستوى الإقليمي كان لمصر دور أساسي فى إصدار الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام ١٩٨٠والميثاق العربي لحقوق الطفل عام ١٩٨٣، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته عام ٢٠٠١ .

وتُعد مصر فى مقدمة الدول والمجتمعات التي نشأت فيها جمعيات ومنظمات أهلية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان .. فقبل إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان (٢٠٠٤) كان فى مصر نحو ٨ جمعيات ومنظمات أهلية تمارس نشاطها فى مجال متابعة حقوق الإنسان بأشكالها المختلفة . ومن بينها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (نشأت عام ١٩٨٥) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (١٩٨٣) والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (١٩٩٧) ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ومركز حقوق الطفل

المصري ، ومركز مساعدة السجناء (١٩٩٧) ومركز قضايا المرأة (١٩٩٥) والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة (١٩٩٧) وغيرها من المراكز والجمعيات التي تمارس عملها بحرية تامة، كذلك استضافت مصر عشرات المؤتمرات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والقضايا المتعلقة بها ولعل أبرزها مؤخراً مؤتمر عن الحريات وحقوق التعبير فى العالم العربي ، ومؤتمر عن الإصلاح فى العالم العربي عقد عام ٢٠٠٤ بمكتبة الإسكندرية .

وإضافة إلي هذا الرصيد المصري فى مجال حقوق الإنسان فى النصوص والمؤسسات واستناداً إلي هذا الرصيد ذاته ، اتخذت مصر فى السنوات الأخيرة العديد من الخطوات الهامة من أجل تعزيز منظومة حقوق الإنسان فى مصر، فبالإضافة إلي الجهود المتواصلة فى مجالات تعميق الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية وتوسيع مشاركة المرأة والشباب وإرساء مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات والسعي لتحقيق حقوق المواطن فى حياة اجتماعية واقتصادية مناسبة وكلها قضايا تخدم حقوق الإنسان بشكل غير مباشر... فقد اتخذت أيضا خطوات عديدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان فى مصر جاء معظمها فى البداية من خلال اقتراحات وطروحات فى المؤتمرات السنوية للحزب الوطني الديمقراطي خلال عامي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) ، وأهم هذه الخطوات ما يلي :

(أ) **إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان :** وبدأت فكرته بتوصية من المؤتمر السنوي للحزب الوطني الديمقراطي (٢٠٠٣) بإنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية بحيث يكون آلية وطنية فاعلة لصيانة حقوق الإنسان وبلورة سياسة قومية لتعزيز العمل فى مجالات حقوق الإنسان فى مصر بكل أبعادها ، ووضع الخطط والبرامج الهادفة لتدعيم جهود الدولة فى هذا المجال . وقد تم إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ . وقد وافق مجلس الشعب على القانون المنشئ للمجلس القومي لحقوق الإنسان فى ١٥ يونيو ٢٠٠٣ على أن يتبع مجلس الشورى . وقد وافق مجلس الشورى فى ١٩ يناير ٢٠٠٤ على تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان ، والذي ضم رئيساً ونائباً للرئيس وخمسة وعشرون عضواً من الشخصيات العامة المشهود لها بالخبرة والاهتمام بمسائل حقوق الإنسان.

وأهم أهداف المجلس القومي لحقوق الإنسان :

- حماية حقوق المصريين فى الداخل وتحسين صورة مصر فى الخارج من خلال السعي إلي إلغاء التشريعات المقيدة للحريات بكل أنواعها.
- التعاون مع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الموجودة فى مصر.

- مراقبة أي انتهاك لحقوق الإنسان ، وتلقي أي شكاوي من المواطنين.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان ، وزيادة الوعي بها بين المواطنين.
- متابعة التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- المشاركة ضمن الوفود المصرية فى المحافل الدولية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان.
- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان.

(ب) إلغاء محاكم أمن الدولة العليا والجزئية : فى ١٦ يونيو ٢٠٠٣ وافق مجلس الشعب على إلغاء القانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٨٠ ،وترتب على هذه الموافقة إلغاء محاكم أمن الدولة الإ تلك التي يتم تشكيلها بموجب قانون الطوارئ ، وهي بطبيعتها محاكم وقتية مرهونة بقيام حالة الطوارئ. على أن تؤول اختصاصات هذه المحاكم إلي المحاكم المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية.

(ج) إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة: وافق مجلس الشعب فى ١٦ يونيو ٢٠٠٣ على إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة. و استبدل هاتين العقوبتين بالسجن المؤبد والسجن المشدد امتثالا لضرورة وجود تنوع فى سلم العقوبات. وبالإضافة إلي ذلك اتجه القانون إلي معالجة ما أسفر عنه تطبيق المادة ٣٩٥ (فقرة أولى) من قانون الإجراءات الجنائية بشأن إعادة إجراءات المحاكمة بعد سبق الحكم جنائيا فى جناية. فاستبدل بنص تلك الفقرة نصاً جديداً يتفادى تكرار إعادة الإجراءات فى القضية الواحدة بما يعجل الفصل فيها حضوريا فى أقرب جلسة بعد القبض على المحكوم عليه أو حضوره . ويحظر النص سقوط الحكم الغيابي بغير حضور المحكوم عليه . كما يحظر تشديد ما قضي به الحكم الغيابي.

(د) إلغاء بعض الأوامر العسكرية: فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣جاءت دعوة الرئيس مبارك فى خطابه فى ختام أعمال المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني إلي إلغاء كافة الأوامر العسكرية التي أصدرها الحاكم العسكري خلال العمل بقانون الطوارئ، عدا ما كان منها ضرورياً للحفاظ على الأمن والنظام العام. و فى ١٩ يناير ٢٠٠٤، أصدر السيد الرئيس قراراً بإلغاء عدد كبير من الأوامر العسكرية التي أصدرها رؤساء مجالس الوزراء منذ عام ١٩٨١، بصفتهم نواباً للحاكم العسكري وشمل ذلك ٧ أوامر عسكرية .

(هـ) تعديل قانون الجنسية : تم تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية، والذي نص فى مادته الأولى على أن يكون مصرياً من وُلد لأب مصري أو أم مصرية.وقد حقق هذا التعديل مبدأ المساواة بين من وُلد لأب مصري وبين من وُلد لأم مصرية فى التمتع بالجنسية المصرية دون قيد أو شرط. يحقق هذا التعديل مواكبة للاتجاهات الحديثة لقوانين الجنسية التي تقنن حق

الأم فى نقل الجنسية لأبنائها، وتقنين وضع أبناء الأم المصرية لأب غير مصري والنص التشريعي على وجوب منحهم الجنسية المصرية بمجرد ميلادهم من الأم المصرية دون النظر لجنسية أبيهم غير المصري أسوة بالأبناء المولودين لأب مصري وأم أجنبية. وكان هذا الأمر مطلباً أساسيا فى إطار إقرار حقوق المرأة وخاصة حقها فى المساواة مع الرجل.

(و) **إلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات** : تم إلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات والتي تنص على أنه "إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجاً شرعياً فلا يحكم عليه بعقوبة ما" وقد أثبت تطبيق هذا النص أنه يضر بالمرأة ضرراً بالغاً لعدة أسباب، فهو من ناحية يزين للجاني جريمة الخطف بدلا من أن ينفره منها، ويتخذ ذريعة للتهرب من عقوبة جناية خطيرة كجناية الخطف ناهيك عن الاغتصاب ، و فى ضوء هذه الاعتبارات ألغي المشرع المادة ٢٩١ لتعود لعقوبة الخطف قوتها الرادعة حماية للمرأة، وليصبح سيف العقوبة مسلطاً فى جميع الأحوال على الجاني ، فلا يملك منه فكاكاً.

(ز) **توفير العدالة الناجزة للمواطنين** : تسعي الدولة إلي توفير عدالة ناجزة للمواطنين تضمن للمواطن احترام حقوقه وتحمي مصالحه، وتطبيق القانون بحسم وتجرد، وبيسر وكفاءة، وتنفذ أحكامها فوراً وبدون مشقة، وهي العدالة التي تعطي للمواطن الشعور بالثقة والأمان وتعمق شعوره بالانتماء للوطن.

ولتحقيق العدالة المنشودة تم إنجازما يلي:

- إنشاء لجان التوفيق وفقا للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠، وهي اللجان التي أنشئت للتوفيق فى بعض المنازعات التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية طرفاً فيها، وقصد به إنشاء آداة جديدة تساعد على حل المنازعات بين جهات الإدارة والعاملين فيها أو المتعاملين معها لتحقيق مزيد من السرعة والعدالة فى فض المنازعات مع أجهزة الدولة، وللتخفيف عن المحاكم بقدر ما يستطاع التوفيق فيه من منازعات ، وللتخفيف عن المواطنين بتجنيبهم أعباء الخصومة القضائية واللجوء إلي المحاكم. وقد تشكلت ٣١٨ لجنة فى مختلف أنحاء الجمهورية. كذلك فإن بكل من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون هيئة قضايا الدولة نصوصاً يمكن أن يؤدي تفعيلها والتوسع فى تطبيقها إلي تقديم إسهام ملحوظ فى توفير العدالة الناجزة ، وذلك على النحو الذي تتيحه المادة ٢٨ من قانون مجلس الدولة، ومن ناحية أخري فإنه يمكن لهيئة قضايا الدولة أن تسهم بقسط وافر فى إنهاء المنازعات بين الدولة والمواطنين .
- تمثل الأوامر الجنائية التي تصدرها النيابة العامة والقاضي الجزئي -طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨- طريقة مختصرة لإنهاء الدعوى الجنائية فى

المخالفات وعدد من الجنح.

- يتضمن كل من قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون الإثبات، وقانون الإجراءات الجنائية نصوصاً تتيح للقاضي حسن إدارة الدعوى، وتعجيل الفصل فيها، ورد كيد الخصوم.

(٦) تمكين المرأة:

نص الدستور المصرى على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وصدرت مجموعة من التشريعات والقوانين التى تهدف إلى القضاء على التمييز بين المرأة والرجل ومن بينها القانون رقم ١٢ لعام ١٩٩٦ الذى صدر طبقاً لاتفاقية حقوق الطفل وينص على تدابير حمائية للأمهات والأطفال ويضمن حقوق المرأة كأم وكامرأة عاملة ، والقانون رقم (١) لعام ٢٠٠٠ والخاص بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التفاوض فى مسائل الاحوال الشخصية والخاصة بالطلاق والنفقة وإقرار حق الزوجة فى الخلع ، وإلغاء نظام الاحكام الغيابية والمعارضة فى دعاوى الاحوال الشخصية ، كما صدر قانون إنشاء محاكم الأسرة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ وقانون صندوق تأمين الأسرة ، ومشروع قانون جوازات السفر الجديدة ، وتعديل قانون الجنسية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ وتحقيق المساواة الدستورية بين الأم المصرية والأب المصرى فى منح الجنسية لأبناء المصرية المتزوجة من أجنبى بالاضافة إلى تعديل قانون اختيار العمد والمشايخ هذا وقد التزمت مصر بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الرامية لمساندة المرأة فوقعت على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة عام ١٩٨١ ، والتزمت ببرنامج العمل العالمى للنهوض بالمرأة والذى قرره مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ .

وشكل الرئيس مبارك لجنة قومية للمرأة عام ١٩٩٣ تعمل على تعزيز دور المرأة فى المجتمع وفى عام ٢٠٠٠ أنشىء المجلس القومى للمرأة بالقرار الجمهورى رقم ٩٠ كمؤسسة دستورية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية وجاء معبراً عن رقى المرأة وتطورها ومسايرتها للتوجهات الحضارية .

هذا وتتبنى الدولة سياسات تستهدف تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً فقد تضاعف اعداد النساء المقيدات فى جداول الأنتخابات وأصبح ٩ ملايين مقيدة عام ٢٠٠٥ وأنشىء مركز التأهيل السياسى للمرأة للمساعدة فى بناء كوادر نسائية قادرة على خوض غمار الأنتخابات (نحو اداء برلمانى متميز للمرأة) عام ٢٠٠٦ لتحفيز المشاركة وزيادة تمثيلها فى البرلمان .

ومنذ انشاء مجلس الشورى عام ١٩٨٠ استطاعت المرأة ان تصل إلى العديد من مراكز صنع القرار وشاركت فى عضويته نحو ٤٥ سيدة منهن ١٨ عضوة فى دور الانعقاد السادس والعشرين عام ٢٠٠٦ .

تلتزم مصر بزيادة فرص التعليم للبنات وخصوصاً فى المناطق الريفية فقد انخفضت نسبة الامية بين الإناث بشكل ملحوظ ، وتشكل الفتيات حاليا نسبة

كبيرة من الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعى وبلغت نسبتهن ٤٩٪ من إجمالى عدد المقيدين لعام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ .

ولعبت المرأة دوراً هاماً فى المجال الاقتصادى منذ الثمانينيات فالإناث يمثلن نسبة ٢٢,٦٪ من إجمالى قوة العمل فى يناير ٢٠٠٦ وتعمل الدولة على مساندة المرأة الريفية وبالأخص المعيلة لأسرة ورفع القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل وتخفيض معدلات بطالة الإناث .

وقد تضاعفت اعداد النساء فى كافة الوظائف العليا وبلغت ٢٥,٧٪ فى سبتمبر ٢٠٠٤ وقد دخلت المرأة المصرية كوزيرة فى الحكومة منذ الستينات عام ١٩٦٢ ويعد دور المرأة فى الدبلوماسية المصرية من أنجح الأدوار أما فى السلطة القضائية فقد اتجهت مصر لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى تولى الوظائف القضائية وجاء قرار رئيس الجمهورية بتعيين السيدة تهانى الجبالى عضواً فى المحكمة الدستورية العليا وهى أعلى درجات السلم القضائى ، كما بلغ عدد النساء فى النيابة الادارية نحو ٤٣٦ سيدة وفى هيئة قضايا الدولة ٧٢ امرأة .

ولا يمكن إغفال دور مصر فى مساندة قضايا المرأة على المستوى الاقليمى من خلال منظمة المرأة العربية وعلى المستوى الاقليمى والعالمى من خلال حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام .

(٧) المجتمع المدني

ينظم القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ المتعلق بالجمعيات والمؤسسات الخاصة والمعدل بالقانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢ المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، عملية تأسيس منظمات المجتمع المدني ونشاطها فى مصر. وقد ارتفع عدد الجمعيات الأهلية المسجلة فى مصر من ٧٥٩٣ جمعية سنة ١٩٧٦ إلى ٢١٥٥٨ جمعية عام ٢٠٠٦ تضم هذه الجمعيات الهيئات التجارية ، وروابط المهن الحرة، ومنظمات المناصرة، والأندية، ومراكز الشبيبة، والأحزاب السياسية بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية. ولاتشمل هذه الجمعيات اتحاد غرف التجارة ، واتحاد الصناعات المصرية، واتحاد النقابات المهنية باعتبارها منظمات ذات طبيعة محددة .

وقد أقرّ مجلس الشعب فى يناير ٢٠٠٣ حق الإضراب للعمال، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ البلاد. ووفقاً لهذا القرار أصبح تنظيم الإضراب فى المنشآت العمالية غير الإستراتيجية أمرا مشروعا، على أن يحصل الإضراب بموافقة ثلثي أعضاء النقابة العامة بعد فشل مراحل التفاوض والوساطة والتحكيم مع صاحب العمل وعلى أن تتضمن مذكرة الإضراب أسبابه والمدة الزمنية المحددة له. وقد وافقت الحكومة على احتساب مدة الإضراب إجازة للعامل من دون أجر لحمايته من القرارات التعسفية.

ثانياً : المؤشرات السكانية









ثانياً : المؤشرات السكانية
خلال الفترة من عام ١٩٨٢/٨١ إلى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

تمثل قضية الزيادة السكانية التحدي الحقيقي الذي يعوق مسيرة التنمية فى مصر ، حيث بلغت الزيادة السكانية خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة نحو ٢٩,٧ مليون نسمة ، فقد إرتفع عدد السكان(بالداخل والخارج) من نحو ٤٣,٩ مليون نسمة عام ٨١ / ١٩٨٢ ، ليصل إلي نحو ٧٣,٦ مليون نسمة فى ٢٠٠٦/١/١ .

وقد جاءت القضية السكانية فى طليعة القضايا التي حرصت الدولة علي إيجاد الحلول المناسبة لها ، لـذلك شهدت الفترة ٨١-٢٠٠٦ تطبيق منظومة من السياسات السكانية تم من خلالها تطبيق برامج التثقيف الإعلامي والبرامج الصحية وبرامج تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة ، بالاضافة الى إنشاء المجلس القومى للسكان ، والمجلس القومى للأمومة والطفولة وقد ساهمت هذه الجهود فى خفض معدل النمو السكاني وفى تغير اتجاه الأفراد نحو تبني نمط الأسرة صغيرة الحجم والإتجاه نحو تنظيم مستوي الخصوبة .

عدد السكان :

شهدت الفترة من عام ٨١ / ٨٢ حتي يناير ٢٠٠٦ تزايدا متواصلا فى تعداد السكان وذلك علي النحو التالي :

- بلغ عدد السكان عام ٨١ / ١٩٨٢ نحو ٤٣,٩ مليون نسمة .
- بلغ عدد السكان فى التعداد عام ١٩٨٦ نحو ٥٠,٤ مليون نسمة .
- بلغ عدد السكان فى التعداد عام ١٩٩٦ نحو ٦١,٤ مليون نسمة .
- بلغ تقدير عدد السكان داخل وخارج البلاد فى ٢٠٠٦/١/١ نحو ٧٣,٦ مليون نسمة .

الزيادة الطبيعية للسكان :

- حقق معدل النمو السكاني إنخفاضا ملحوظا خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية ، حيث إنخفض هذا المعدل من نحو ٣٪ فى بداية الثمانينيات الي نحو ٢,٨٪ عام ١٩٨٦ ، ثم إلي نحو ٢,١٪ عام ١٩٩٦، لتصل إلي نحو ١,٩١٪ فى نهاية عام ٢٠٠٥.
- كما إنخفض معدل المواليد خلال هذه الفترة (٨١/ ٢٠٠٦) ليصل إلي نحو ٢٥,٤٩ فى الألف نهاية عام ٢٠٠٥ .
- ورغم التراجع فى معدل الزيادة الطبيعية إلا أن الأعداد المطلقة للزيادة السكانية مازالت كبيرة ،

وقد كان لتحسن الظروف الصحية والتقدم الطبي وتطوير وسائل الرعاية الصحية الذي تحقق فى مصر خلال الفترة ٨١ - ٢٠٠٦ اكبر الأثر فى إنخفاض معدل الوفيات ليصل إلي ٦,٣٨ فى الألف فى نهاية عام ٢٠٠٥ .

- أيضاً شهدت الفترة ٨١ - ٢٠٠٦ إرتفاعاً فى توقع البقاء علي قيد الحياة عند الميلاد ليصل إلي ٦٩,٢ عام للذكور و ٧٣,٦ عاما للإناث فى نهاية عام ٢٠٠٥ ، مقابل ٥٨,١ عاما للذكور و ٦٠,٦ عاما للإناث فى عام ١٩٨٢/٨١ .

ويوضح الجدول توقع البقاء علي قيد الحياة عند الميلاد حسب النوع

السنة	ذكور	إناث
١٩٨١ (١)	٥٨,١	٦٠,٦
١٩٨٦	٦٠,٥	٦٣,٥
١٩٩٦	٦٥,١	٦٩,٠
٢٠٠٢	٦٧,٥	٧١,٩
٢٠٠٣	٦٧,٩	٧٣,٣
٢٠٠٤	٦٨,٤	٧٣,٨
٢٠٠٥ (٢)	٦٩,٢	٧٣,٦

(١) كتاب إنجازات مصرية ، مركز دعم وإتخاذ القرار مجلس الوزراء ابريل ٢٠٠٦ .
(٢) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠٠٦ .

يوضح الجدول تقدير عدد السكان
داخل وخارج جمهورية مصر العربية فى ٢٠٠٦/١/١❖

البيان	العدد			
١- عدد السكان بالداخل فى ٢٠٠٥/١/١	٣١٨	٩٩٧	٦٩	نسمة
٢- عددالمواليد خلال الفترة من ١/١ حتي ٢٠٠٥/١٢/٣١	٩٩٠	٨٠٠	١	نسمة
٣- عدد الوفيات خلال الفترة من ١/١ حتي ٢٠٠٥/١٢/٣١	٦٤٧	٤٢٠	-	نسمة
٤- الزيادة الطبيعية خلال الفترة ١/١ حتي ٢٠٠٥/١٢/٣١	٣٤٣	٣٥٠	١	نسمة
٥- إجمال عدد السكان (بالداخل) فى ٢٠٠٦/١/١	٦٦١	٣٤٧	٧١	نسمة
الذكور ٥١,١٧٪	٥٩٩	٥٠٨	٣٦	نسمة
الإناث ٤٨,٨٣٪	٠٦٢	٨٣٩	٣٤	نسمة
٦- إجمالى عدد السكان بالخارج (هجرة مؤقتة) فى ٢٠٠٦/١/١	٠٠٠	٣٢٤	٢	نسمة
٧- إجمالى المصريين (بالداخل والخارج) فى ٢٠٠٦/١/١	٦٦١	٦٧١	٧٣	نسمة

❖ تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يناير ٢٠٠٦ .

يوضح الجدول الزيادة الطبيعية للسكان خلال عام ٢٠٠٥❖.

البيان	العدد			
١ - الزيادة الطبيعية للسكان خلال عام ٢٠٠٥ .	٣٤٣	٣٥٠	١	نسمة
٢ - الزيادة الطبيعية فى الشهر .	٥٢٩	١١٢		نسمة
٣ - الزيادة الطبيعية فى اليوم .	٧٠٠	٣		نسمة
٤ - زيادة فرد واحد/ثانية .	٢٣,٤			ثانية

❖ تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يناير ٢٠٠٦ .

التوزيع العمري :

يتميز الهرم العمري للسكان بإرتكازه علي قاعدة عريضة من الشباب حيث تتوزع الفئات العمرية للسكان بالنسب التالية :

- أقل من ١٠ سنوات نحو ٢٤,٤٪
- من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة نحو ١٣,٣٪
- من ١٥ سنة إلي أقل من ٤٠ سنة نحو ٣٧,٧٪
- من ٤٠ سنة إلي أقل من ٦٠ سنة نحو ٤٠,٨٪
- من ٦٠ سنة فأكثر نحو ٥,٨٪

ويوضح الجدول تقدير عددالسكان حسب التوزيع العمري فى ٢٠٠٦/١/١❖

فئة السن	ذكور		إناث		جملة	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١- أقل من ١٠ سنوات	٨٩٧٥٥٣٦	٢٤,٦	٨٤٦١٨٣٢	٢٤,٣	١٧٤٧٣٦٨	٢٤.٤
٢- أقل من ١٥ سنة وأكثر من ١٠ سنوات	٤٩٠٨٧١٨	١٣.٤	٤٥٥٩١١٧	١٣,١	٩٤٦٧٨٣٥	١٣,٣
٣- أقل من ١٥ سنة(١+٢)	١٣٨٨٤٢٥٤	٣٨,٠	١٣٠٢٠٩٤٩	٣٧,٤	٣٦٩٠٥٢٠٣	٣٧,٧
٤- من ١٥ سنة إلي أقل من ٤٠ سنة	١٤٧٤٠٤٢٦	٤٠,٤	١٤٣٤٨٠١٦	٤١,٢	٢٩٠٨٨٤٤٢	٤٠.٨
٥- من ٤٠ سنة إلى اقل من ٦٠ سنة	٥٧٥٧٧٥٧	١٥,٨	٥٤٩٣٧٦٧	١٥,٧	١١٢٥١٥٢٤	١٥,٧
٦- من ١٥ سنة إلي أقل من٦٠ سنة (٣+٤)	٢٠٤٩٨١٨٣	٥٦,٢	١٩٨٤١٧٨٣	٥٦,٩	٤٠٣٣٩٩٦٦	٥٦,٥
٧- ٦٠ سنة فأكثر	٢١٢٦١٦٢	٥,٨	١٩٧٦٣٣٠	٥,٧	٤١٠٢٤٩٢	٥,٨
إجمالي السكان بالداخل	٣٦٥٠٨٥٩٩	١٠٠	٣٤٨٣٩٠٦٢	١٠٠	٧١٣٤٧٦٦١	١٠٠

❖ تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يناير ٢٠٠٦ .

قوة العمل :

- بلغت قوة العمل فى مصر فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ نحو ٢١,٨ مليون نسمة مقابل نحو ١١,١ مليون نسمة عام ١٩٨٢/٨١ بزيادة قدرها ١٠,٧ ملايين نسمة ، وتزايدت نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل من ٩,٤٪ عام ١٩٨٢/٨١ لتصل إلي ٢٢,٦٪ يناير ٢٠٠٦ .
- تزايد أعداد المشتغلين من نحو ١٠,٥ ملايين مشتغل عام ١٩٨٢/٨١ ليصل إلي نحو ١٩,٧ مليون مشتغل فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٩,٢ ملايين مشتغل .
- تزايد أعداد المتعطلين من ٥٧٠ ألفا فى عام ٨١/ ١٩٨٢ بنسبة ٥,١٪ من قوة العمل لتصل إلي نحو ٢,٠٨ مليون فرد عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بنسبة ٩,٦٪ من إجمالي قوة العمل .

ويوضح الجدول قوة العمل وعدد المشتغلين بالمقارنة بين عام ٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

البيان	١٩٨٢/٨١ (١)	٢٠٠٦/٢٠٠٥ (٢)
قوة العمل	١١,١	٢١,٨
المشتغلون	١٠,٥	١٩,٧
المتعطلون	٠,٥٧	٢,١
معدل البطالة	٥,١	٩,٦

(١) كتاب انجازات ٢٤ عاما - الهيئة العامة للاستعلامات (٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

البطالة:

تعد مشكلة البطالة من التحديات الرئيسية التي تواجه الإقتصاد الوطني ، لذا تحرص السياسات الإقتصادية التي تنتهجها الدولة علي التصدي لهذه المشكلة إما بشكل مباشر من خلال تبني برامج تشغيل تستهدف اتاحة المساندة المالية والفنية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وللقطاع غير المنظم ، أو بشكل غير مباشر من خلال تهيئة المناخ الإستثماري لجذب المزيد من الإستثمارات التي تساهم بشكل فاعل فى زيادة معدلات التشغيل . وقد بدأت الدولة فى تطبيق البرنامج القومي للتشغيل الذي يضم عددا من البرامج النوعية وهي :

- برنامج التشغيل بالجهاز الإداري للحكومة .
- تفعيل شبكة مكاتب الإستخدام التابعة لوزارة القوي العاملة ، والبرامج الخاصة بالصندوق الإجتماعي .
- البرنامج القومي لإعداد شباب الخريجين وتدريبهم علي المهن التي يحتاجها سوق العمل .
- برامج التشغيل فى المحليات وفى مقدمتها مشروعات الأشغال العامة فى المناطق الريفية .
- التوسع فى برامج إستصلاح الأراضي وتوزيعها علي شباب الخريجين وقد جاءت مشكلة البطالة علي رأس أولويات البرنامج الإنتخابي للرئيس مبارك والذي استهدف توفير نحو ٤,٥ ملايين فرصة عمل جديدة علي إمتداد ست سنوات ، وتستهدف خطة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ توفير نحو ٦٥٠ ألف فرصة عمل ، وهو ما يعنى إستيعاب كافة الوافدين الجدد لسوق العمل بالإضافة إلي سحب قدر من رصيد البطالة الحالي .
- وقد تزايد عدد العاملين فى الجهاز الإداري للدولة من ٣,٢ مليون فرد عام ١٩٨٢/٨١ إلي نحو ٥,٦ ملايين فرد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، وتزايدت قيمة أجور العاملين بالدولة من ١,٥ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ إلى نحو ٤٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ .
- وقد بلغ عدد فرص العمل التي قام بتوفيرها الصندوق الإجتماعي للتنمية نحو ١١٥٩,٢ الف فرصة عمل خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠٠٥ .
- وتم توفير حوالي ٤٢ ألف فرصة عمل من خلال أجهزة تشغيل الشباب بالمحافظات ونحو ٩٤٠٠ فرصة عمل فى مشروعات صندوق التنمية المحلية بالإضافة إلي ١٩ ألف فرصة عمل فى مشروع شروق .

ثالثاً : مؤشرات أداء الاقتصاد القومى

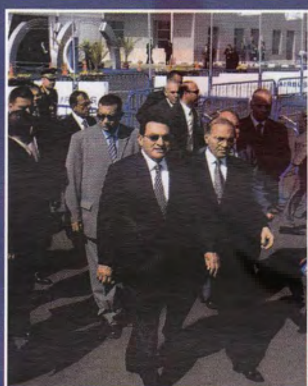














ثالثاً : مؤشرات أداء الاقتصاد القومى
خلال الفترة من ١٩٨١ / ١٩٨٢ الى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

شهدت الفترة من عام ١٩٨١ الي عام ٢٠٠٦ تحسناً فى مناخ الاقتصاد المصري نتيجة تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي وتحديث آليات العمل وتحقيق الاصلاح الهيكلي المصري والاتجاه نحو الاقتصاد الحر وتحرير الاقتصاد من معوقاته من خلال إصدار حزمة من القوانين الجديدة فى مجالات الاستثمار والضرائب وقانون العمل بالإضافة الي تطوير الأداء فى مجالات سوق المال والبورصة والبنوك وقد ساهمت هذه التحولات فى تحويل السوق المصري الي سوق جاذب للاستثمار وفى تنامي دور القطاع الخاص وإضطلاعه بدور رئيسي وفاعل فى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مؤشرات الأداء :-
الناتج المحلى الإجمالى :

نجح الاقتصاد المصري فى تحقيق معدل نمو بلغ فى المتوسط ٤,٧٪ خلال الفترة ٨١ /١٩٨٢- ٢٠٠١/٢٠٠٣ ويعكس هذا المعدل نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي التي نمت خلال هذه الفترة وقد شهد هذا المعدل تراجعاً ملحوظاً فى عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ نتيجة الظروف والمتغيرات الدولية التي اثرت علي معدلات النمو فى مختلف دول العالم وبالتالي أثرت علي الاقتصاد المصري.

وقد نجح الاقتصاد المصري فى تجاوز هذا التراجع حيث ارتفع معدل النمو ليصل الي ٤,١٪ عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ وواصل الارتفاع ليصل الي ٤,٩٪ عام ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ وقد تجاوز الاقتصاد المصري فترة التباطؤ الاقتصادي وحقق المزيد من الانتعاش ليصل معدل النمو الي ٥,٨ ٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وتستهدف خطة عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ الوصول بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي الي ٦,٦ ٪وقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بصورة متواصلة خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي عام ٨١/ ١٩٨٢ (بتكلفة عوامل الانتاج وبالاسعار الجارية) نحو ٢٠,٦٢٨ مليار جنيه بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص حوالي ٥١٪ وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ليصل الي ٥٥٨ مليار جنيه وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص الي ٦٢,٩٪ .

وقد زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من ٥٣٤ جنيهاً عام ٨١/

١٩٨٢ ليصل الي حوالي ٧٧٥٠ جنيهاً عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ليتضاعف حوالي ١٤,٥ مرة خلال خمسة وعشرين عاماً .

الانتاج المحلى الاجمالى :-

- بلغ الانتاج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج وبالاسعار الجارية) عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٣٥,١٨٩ مليار جنيه ، ساهم القطاع العام بحوالى ١٧,٦٣١ مليار جنيه ، والقطاع الخاص بنحو ١٧,٥٥٨ مليار جنيه .
- إرتفع الإنتاج المحلى الإجمالى (بالاسعار الجارية) ليصل الى نحو ٩١٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ساهم القطاع العام بنحو ٢٩٨,٨ مليار جنيه ، والقطاع الخاص بنحو٦١٦,٣ مليار جنيه بنسبة ٦٧,٣٪ .

الاستثمار:

يرتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الاستثمار وكلما زاد معدل الاستثمار بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كلما تحسن أداء الاقتصاد القومي ، وقد شهدت الفترة من ٨١ -٢٠٠٦ تنفيذ سياسات اقتصادية جاذبة للاستثمار مشجعة للقطاع الخاص للمشاركة بدور متنامي فى إجمالي الاستثمارات المنفذة.

- بلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٧/٨٢) حوالى ٥٦,٢ مليار جنيه .
- بلغت استثمارات الخطة الخمسية الثانية (٨٧ / ١٩٩٢) حوالي ١٢٣,٢ مليار جنيه .
- بلغت جملة استثمارات الخطة الخمسية الثالثة (٩٢ / ١٩٩٧) حوالي ٢٣٨,٦ مليار جنيه .
- بلغت جملة استثمارات الخطة الخمسية الرابعة (٢٠٠٢/٩٧) حوالي ٣٢٠,٤ مليار جنيه .
- بلغت جملة الاستثمارات المحددة فى الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٧/٢٠٠٢) نحو ٤٤٩ مليار جنيه تعادل ٨ امثال الاستثمارات المنفذة فى الخطة الخمسية الأولي .
- بلغت قيمة الاستثمارات خلال الفترة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣- ٢٠٠٥/٢٠٠٤) نحو ٢٤٤ مليار جنيه وتبلغ الاستثمارات المنفذة ما يقرب من ١١٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ ساهم القطاع الخاص بحوالي ٦٧ مليار جنيه من إجمالي استثمارات هذا العام وقد شهد عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ تدفقاً فى الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتصل الي نحو ٣,٢ مليارات دولار خلال النصف الأول من العام بزيادة قدرها ٨٠٪ عن الفترة المماثلة فى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ومن المتوقع ان تربو الاستثمارات الاجنبية المباشرة علي ٥ مليارات دولار مع نهاية عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وقد كان لانشاء وزارة الاستثمار وإعادة الهيكلة العامة للاستثمار أكبر الأثر فى خلق مناخ

جاذب للاستثمار حيث بلغ عدد الشركات التي تمت الموافقة عليها وفقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ووفقاً للقانون ٨ لعام ١٩٩٧ عدد ٥٧٧١ شركة بلغ رأسمالها نحو ٤١,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥ .

ويوضح الجدول عدد الشركات التى تمت الموافقة عليها بالمقارنة بين عام ٩١/٩٢ وعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (١)

البيان	٩١/٩٢	٢٠٠٥ ❖	نسبة الزيادة ٪
عدد الشركات التي تم الموافقة عليها وفقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ووفقاً للقانون ٨ لعام ١٩٩٧ (شركة)	٢٣٢٧	٥٧٧١	١٤٨
رأسمال الشركات التي تم الموافقة عليها وفقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ووفقاً للقانون ٨ لعام ١٩٩٧ (مليار جنيه)	١٥,٠	٤١,٦	١٧٧,٣

❖ تقديري

(١) انجازات مصرية ، مجلس الوزراء ابريل ٢٠٠٦

سوق الاوراق المالية :

حققت البورصة المصرية تقدماً ملموساً خاصة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حيث نجحت فى الانضمام الي اتحاد البورصات العالمي لتكون بذلك أول بورصة عربية تنضم لهذا الاتحاد وبدأت فى تطبيق نظام تسوية الصفقات فى نفس يوم التداول وتطبيق نظام الافصاح الالكتروني واصدار مؤشر داوجونز كاس مصر تاتيانز ٢٠ وقد حصلت مصر علي المركز الأول من بين ٣٢ سوقاً ناشئاً وفقاً لمؤشرات مؤسسة التمويل الدولية الشامل (IFCF) .

- بلغت قيمة الاصدارات الجديدة من الاوراق المالية ٦٤,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٥ اكثر من ١٤ مثل ما كانت عليه عام ٩٣/١٩٩٤
- تزايد عدد الشركات المقيدة فى البورصة من ٦٧٤ شركة عام ٩٣/٩٤ الي ٧٤٤ شركة عام ٢٠٠٥ وارتفاع رأس المال السوقي لهذه الشركات من ١٤,٥ مليار جنيه عام ٩٣/١٩٩٤ الي حوالي ٤٥٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ .
- تزايد قيمة التداول اليومى بالبورصة من ٣,٨ ملايين جنيه عام ٩٣/١٩٩٤ إلى حوالى ٦٤٣,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ .

البنوك الوطنية :

شهد القطاع المالي العديد من الإصلاحات الجوهرية التي كان من شأنها تحسين مستويات الأداء خاصة بعد إنتهاج السلطات النقدية لسياسة مرنة تستهدف تنشيط حركة التعامل السوقي وتحفيز الاستثمار والسيطرة علي التضخم واستقرار سعر صرف الجنيه المصري وقد تم عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ إعادة هيكلة بعض الكيانات المصرفية العامة وتشجيع عمليات الدمج بعد تحديد رأسمال البنك المصدر والمدفوع بالكامل بما لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه لتكوين كيانات مصرفية قوية قادرة علي المنافسة المحلية والعالمية وقد ساهمت هذه السياسات فى ارتفاع قيمة الودائع بالعملات الأجنبية الي ٢٦,٧ مليار دولار امريكي وارتفاع صافى الاحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي الي ٢١,٨٩ مليار دولار امريكي.

يوضح الجدول تطور أداء القطاع المصرفى بالمقارنة بين عام ١٩٩٢/٩١ وعام ٢٠٠٥ (١)

البيان	٩٢/٩١	ديسمبر ٢٠٠٥	نسبة الزيادة ٪
قيمة الودائع بالعملات الأجنبية (مليار دولار أمريكي)	١٤,٢	❖٢٦,٧❖	٨٨,٠
قيمة الودائع بالجنيه المصري (مليار جنيه)	٦٣,١	٣٨٩,٤	٥١٧,١
صافى الاحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي (مليار دولار أمريكي)	١٠,٦	٢١,٨٩	١٠٦,٥

❖ محسوب وفقاً لمتوسط سعر الانتربنك فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٥

(١) المصدر : انجازات مصرية ، البنك المركزي المصري

الاستهلاك :

حقق الاستهلاك النهائي خلال الفترة ٨١-٢٠٠٦ تزايداً مستمراً بما يعكس الارتفاع المستمر فى مستوي معيشة المواطنين وبالمقارنة بين عام ٨١ /١٩٨٢ وعام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ نلاحظ تحقق النتائج التالية :

- ارتفاع إجمالي الانفاق الخدمي من ٣,٥ مليارات جنيه الي نحو ١١٤,٨ مليار جنيه
- ارتفاع إجمالى الاستهلاك العائلى من ١٤,٤ مليار جنيه إلى حوالى ٤١٤ مليار جنيه .
- ارتفاع إجمالي الاستهلاك الحكومي من ٣,٥ مليار جنيه الي حوالي ٧٤,١ مليار جنيه
- ارتفاع إجمالي الاستهلاك النهائي من ١٨ مليار جنيه الي حوالي ٤٨٨,١ مليار جنيه .

يوضح الجدول إجمالي الاستهلاك موزعاً علي عناصره
بالمقارنة بين عام ٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

البيان	عام ٨٢/٨١ (١) بأسعار عام ٨٢/٨١	عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (٢) بالاسعار الجارية
الانفاق علي الطعام والشراب	٧,٠	١٧٦,٤
الانفاق علي غير الطعام والشراب	٣,٨	١٢٢,٨
إجمالي الانفاق السلعي	١٠,٨	٢٩٩,٢
إجمالي الانفاق الخدمي	٣,٥	١١٤,٨
إجمالي الانفاق الاستهلاكي العائلي	١٤,٣	٤١٤,٠
إجمالى الانفاق الاستهلاكي الحكومى	٣,٥	٧٤,١
إجمالى الانفاق الاستهلاكي النهائى	١٨,٠	٤٤٨,١

١- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠ /٢٠٠١
٢- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

التعامل مع العالم الخارجي :

تمثل الصادرات السلعية احد موارد النقد الأجنبي كما تساهم الواردات السلعية فى تحقيق الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومتطلبات الأنشطة الاقتصادية من السلع الوسيطة المستوردة وقد شهدت الفترة (٨١-٢٠٠٦) تنامياً فى القدرة التنافسية للمنتج المصري وتحقيق المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية التي ساهمت فى تعزيز دمج الاقتصاد المصري فى الاقتصاد العالمي وتحقيق التواجد المصري فى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وترشيد الاستيراد بما يتفق مع الاحتياجات الأساسية وقد ساهم ذلك فى تحقيق فائض مطرد فى ميزان المعاملات الجارية وزيادة فى الاحتياجات الدولية وزيادة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية فى الناتج المحلي الإجمالي .

الميزان التجاري

بالمقارنة بين عام ٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ نلاحظ ما يلي :

- تزايد قيمة الصادرات السلعية من ٤,١مليارات دولار الي نحو ١٦,٦ مليار دولار
- تزايد قيمة الواردات السلعية من نحو ٩,١ مليارات دولار الي نحو ٢٧,٦٥ مليار دولار .

- ارتفاع العجز فى الميزان التجاري من نحو ٥,١ مليارات دولار الي نحو ١١,٢ مليار دولار .

ميزان المدفوعات :

تشير نتائج المعاملات الجارية خلال الفترة ٨١/٨٢-٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي تحقيق فائض متزايد فى ميزان المدفوعات وارتفاع حصيلة الموارد من النقد الأجنبي وانخفاض نسبة العجز فى ميزان السلع والخدمات وبالمقارنة بين عام ١٩٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ نجد ما يلي:

- تزايد الإيرادات الجارية من ٩,٦ مليارات دولار إلي حوالي ٣٨,٩ مليار دولار
- تزايد جملة الواردات السلعية من ٩,٣ مليارات دولار إلي حوالي ٢٧,٨ مليار دولار .
- زيادة جملة المدفوعات الخدمية من ١,٥ مليار دولار إلي حوالي ٦,٣ مليارات دولار .
- تراجع جملة عوائد الإنتاج المدفوعة من نحو ١ مليار دولار إلي نحو ١٢٠٠ مليون دولار .
- ارتفاع رصيد الميزان الخدمى من ٧٤ مليون دولار إلى نحو٩٢٠٠ مليون دولار .
- تغير رصيد ميزان السلع والخدمات من عجز بلغ ٤,٤ مليارات دولار إلي حوالي ٢٠٧٠ مليون دولار
- تزايد رصيد ميزان المعاملات الجارية والتحويلات من عجز قدره حوالي ٢,٣ مليار دولار الي فائض قدره نحو ٣,٥ مليارات دولار .

يوضح الجدول ميزان المدفوعات

بالمقارنة بين عام ١٩٨٢/١٩٨١ وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (متوقع)

القيمة بالمليون دولار

البيان	٨١/٨٢ (١)	٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٢)
الصادرات السلعية :		
الصادرات الزراعية والصناعية	١١١٠,٥	٩٥٠٠,٠
الطاقة (بترول - غاز - كهرباء)	٣٠٢٩,٦	٧١٠٠,٠
جملة الصادرات السلعية	٤١٤٠,١	١٦٦٠٠,٠
الصادرات الخدمية :		
النقل	٢٣٦,٧	١١٠٠,٠
رسوم المرور بقناة السويس	٩٠٨,٩	٣٩٠٠,٠
السياحة	٣٩٢,٨	٧٢٠٠,٠
متحصلات حكومية	-	١٦٠,٠
متحصلات خدمية اخرى	٧٨١,٧	٣١٦٠,٠
جملة الصادرات الخدمية	٢٣٢٠,١	١٥٥٢٠,٠
عوائد عوامل الانتاج المحصلة :		
عوائد الاستثمار المحصلة	٢٥٤,٦	١١٠٠,٠
تحويلات المصريين بالخارج	٢٠٨١,٩	٤٥٠٠,٠
جملة العوائد المحصلة	٢٣٣٦,٥	٥٦٠٠,٠

يتبع

التحويلات الجارية المحصلة :		
التحويلات الحكومية	٧١١,٢	١١٠٠,٠
التحويلات للهيئات والافراد	١٢٣,١	١٤٠,٠
جملة التحويلات الجارية المحصلة	٨٣٤,٣	١٢٤٠,٠
اجمالى الإيرادات الجارية	٩٦٣١,٠	٣٨٩٦٠,٠
المدفوعات :		
اجمالى الواردات السلعية	٩٣١١,٥٩	٢٧٨٧٠,٠
المدفوعات الخدمية :		
النقل	١٤٣,٠	٩٥٠,٠
السياحة	٢٣٩,٢	١٦٠٠,٠
مصروفات حكومية	٢٤٧,٣	٦٧٠,٠
مدفوعات اخرى	٩٤٩,٦	٣١٠٠
جملة المدفوعات الخدمية	١٥٧٩,١	٦٣٢٠,٠
عوائد عوامل الانتاج المدفوعة:		
عوائد الاستثمارات المدفوعة	١٤٣,١	٦٠٠,٠
الفوائد على القروض والالتزامات	٩٠٢,٠	٦٠٠,٠
جملة العوائد المدفوعة	١٠٤٥,١	١٢٠٠,٠
التحويلات الجارية المدفوعة	-١,٩	٤٠,٠
اجمالى المدفوعات الجارية	١١٩٣٧,٦	٣٥٤٣٠,٠
رصيد الميزان التجارى	-٥١٧٠,٤	-١١٢٧٠,٠
رصيد الميزان الخدمى	٧٤,٠	٩٢٠٠,٠
رصيد ميزان السلع والخدمات	-٤٤٢٩,٤	-٢٠٧٠,٠
رصيد عوائد الانتاج	١٢٩١,٤	٤٤٠٠,٠
رصيد ميزان التحويلات	٨٣٢,٤	١٢٠٠,٠
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	-٢٣٠٥,٦	٣٥٣٠,٠

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٩/٢٠٠٠

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

التجارة الداخلية :

رغم تضاعف عدد السكان خلال الفترة ٨١-٢٠٠٦ الا ان قطاع التجارة الداخلية نجح فى تحقيق التوازن المطلوب ولم تمر البلاد بأية ازمات فى السلع الغذائية خلال هذه الفترة وقد حرصت الدولة على حماية محدودي الدخل من خلال توفير الدعم اللازم للسلع الرئيسية والذي تضاعف خلال هذه الفترة حوالى ٩ مرات ، وقد تم تخصيص نحو ١٦,٥٪ من اجمالى الإنفاق الحكومي لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لدعم السلع والخدمات الأساسية .

وبالمقارنة بين عام ١٩٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (متوقع) نلاحظ ما يلى :

- تزايد قيمة الدعم على الخبز من ٨١ مليون جنيه إلى حوالي ٧,١ مليارات جنيه .
- تزايد قيمة الدعم على السلع التموينية من ٩٧ مليون جنيه الى حوالى ٩,٧ مليارات جنيه.
- تزايد قيمة دعم المنتجات البترولية من ١٠٠ مليون جنيه الى ٢٢,١ مليار جنيه .
- تزايد قيمة الدعم على الكهرباء من ٥٠ مليون جنيه الى حوالى ٣,٢ مليارات جنيه.

ويوضح الجدول تزايد الدعم على السلع والخدمات بالمقارنة بين عام ١٩٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (١).

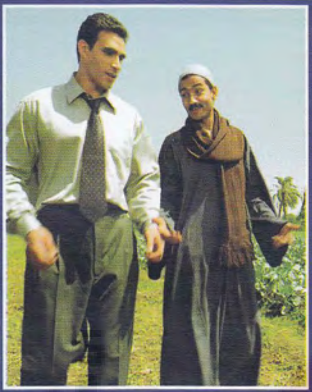
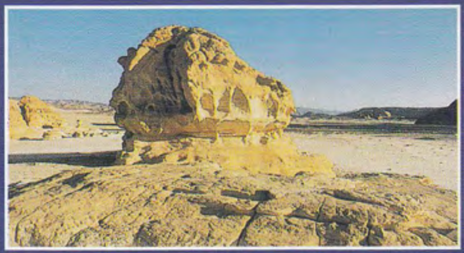
البيان	٨٢/٨١	٢٠٠٥/٢٠٠٦❖	نسبة الزيادة٪
قيمة دعم السلع التموينية	٠,٩٧	٩,٧	٩٠٠
قيمة دعم الخبز	٠,٨١	٧,١	٧٧٦,٥
قيمة دعم المنتجات البترولية	٠,١	٢٣,١	٢٢٠٠٠
قيمة دعم الكهرباء	٠,٠٥	٣,٢	٦٣٠٠

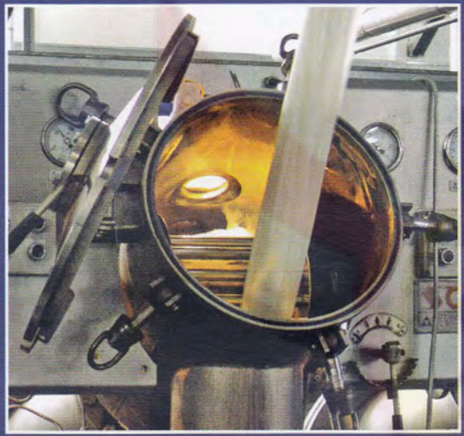
❖ تقديرى

(١) انجازات مصرية (وزارة التضامن الاجتماعى –وزارة المالية) ابريل ٢٠٠٦ .

- وفى مجال مساهمة قطاع التجارة الداخلية (جملة وتجزئة) فى الاقتصاد القومى شهدت الفترة ٨١-٢٠٠٦ تناميا مستمراً فى مساهمة القطاع فى الانتاج والناتج المحلى الاجمالى وذلك على النحو التالى :
- تزايد مساهمة القطاع فى الانتاج المحلى الاجمالى (بالاسعار الجارية) من حوالى ٤,٢ مليارات جنيه عام ٨٢/٨١ ليصل الى حوالى ٨٦,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- تزايد مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى (بالاسعار الجارية) من حوالى ٢,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٦١,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ .

رابعاً : مؤشرات أداء القطاعات الانتاجية







رابعاً : مؤشرات أداء القطاعات الانتاجية
خلال الفترة من عام
١٩٨٢/٨١ إلى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

١ - قطاع الزراعة والرى

أ - قطاع الزراعة :

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد المصري باعتباره القطاع المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي ، والمصدر الرئيسي لتوفير مدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى ، بالإضافة إلى دور الصادرات الزراعية فى تحسين ميزان المدفوعات، وهو يستوعب حوالي ٣٤٪ من الأيدي العاملة المصرية.

الاستثمارات :

حقق القطاع الزراعي والري تزايداً مستمراً فى حجم الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٨١-٢٠٠٦) ، وكان للقطاع الخاص الدور الرئيسي فى تنفيذ هذه الاستثمارات ، وقد تجاوزت الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٨٢/٨١ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥) الـ ١٠٠ مليار جنيه ويبلغ حجم الاستثمارات المنفذة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نحو ٦,٤ مليارات جنيه (متوقع) ومن المستهدف إن تبلغ استثمارات عام ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ نحو ٨,٦ مليارات جنيه ، تمثل حوالي ٦,٣ ٪ من إجمالي الاستثمار العام ، منها نحو ٧,٦ مليارات استثمارات موجهة لنشاط الزراعة واستصلاح الأراضي يشارك القطاع الخاص فى تنفيذ ٧,٢٥ مليارات جنيه ، وتبلغ استثمارات قطاع الري حوالي مليار جنيه تنفيذ من خلال وزارة الإشغال العامة والري .

مؤشرات الأداء:

أرتفع معدل النمو الحقيقي بقطاع الزراعة من٢,٦٪ عام ١٩٨٢/٨١ ليصل إلى ٣,٩٧ ٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وقد نجح القطاع الزراعي فى تطوير أدائه خلال هذه الفترة ، وبالمقارنة بين عام ٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (متوقع) نلاحظ تحقق الإنجازات التالية :

- زيادة مساحة الرقعة الزراعية من ٦,٢ ملايين فدان إلى حوالي ٨,٤٧ ملايين فدان بنسبة زيادة نحو ٣٣٪ .
- زيادة المساحة المحصولية من ١١,٢ مليون فدان إلى نحو ١٤,٩ مليون فدان .
- زيادة قيمة الإنتاج الزراعى (بالأسعار الجارية) من ٥,٧ مليارات جنيه إلى نحو ٩٦,٨ مليارات جنيه.
- زيادة قيمة الناتج الزراعى (بالأسعار الجارية) من ٤,١ مليارات جنيه الى حوالى ٨١,٣ مليار جنيه .
- زيادة قيمة الصادرات الزراعية من ٤٧١ مليون

جنيه إلى نحو ٦,٢ مليارات جنيه عام ٢٠٠٥ بنسبة تزايد أكثر من ١٠ أمثال .

- زيادة أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة والغابات والصيد من ٤١٠٠ ألف مشتغل إلى نحو ٥٠٦٩ ملايين مشتغل .

الإنتاج الكمي :

شهد القطاع الزراعي تزايدا مستمراً فى الإنتاج الكمي الزراعي فى مختلف الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٨١/ ٨٢ - ٢٠٠٥/٢٠٠٦) ، نتيجة لجهود التنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، وبالمقارنة بين عام ٨١/٨٢ وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (متوقع) نجد ما يلي:

- تزايد الإنتاج من مجموعة محاصيل الحبوب من ٨ ملايين طن إلى ٢٢,٩ مليون طن.
- زيادة الإنتاج من الخضر من نحو ٨,٨ ملايين طن إلى حوالي ٢٠,٣١ مليون طن .
- زيادة إنتاج الفاكهة من ٢,٦ مليون طن إلى نحو ٨,٩ ملايين طن .
- زيادة إنتاج اللحوم الحمراء من ٢٦٥ ألف طن إلى حوالي ٦٧١ ألف طن .
- زيادة إنتاج الدواجن من ١٤٤ ألف طن إلى حوالي ٩٩٠ ألف طن .
- زيادة الإنتاج من البيض من حوالي ٣,٢ مليارات بيضة إلى حوالي ٩ مليارات بيضة .
- زيادة الإنتاج من الأسماك من ٢١٠ ألف طن إلى حوالي ٨٨٥ ألف طن .

يوضح الجدول تطور الإنتاج الكمي لأهم الحاصلات الزراعية بالمقارنة بين عام ١٩٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (متوقع) .

(الوحدة: بالألف طن)

البيان	١٩٨٢/٨١ (١)	٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٢)
القمح	٢٠٧١	٨٣٢٣
الشعير	١٥٠	٣٧٧
الذرة الشامية	٣٣٧٥	٧١٦٥
الأرز	٢٣٢٦	٦٠٦٨
الفول	٢٧٣	٣٣١
العدس	٦	٢١
البقوليات الأخرى	٣٦	٤٦
القطن	١٣٢٦	٧٣٥

يتبع

البيان	١٩٨٢/٨١ (١)	٢٠٠٦/٢٠٠٥ (٢)
الكتان	١٠٩	٨٦
الفول السوداني	٣٠	١٦٥
السمسم	١٧	٣٥
عباد الشمس	١٢	١٢
فول صويا	١٣١	٥٠
قصب السكر	٩٠٦٥	١٤٨٤٨
بنجر السكر	١٩٨	٤١٢٧
الخضر	٨١٦٥	١٩٥٨٢
البصل	٧٣٤	١٤٥٠
فاكهة ونخيل	٢٣٦٩	٨٩٦٨
لحوم ماشية	٣٦٥	٤٥٢٠
لحوم دواجن	١٤٤	٧٧٤
بيض	٨٢	٩٩٠
أسماك	٢١٠	٨٨٥
ألبان	١٩٨٣	٤٥٢٠

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢/٢٠٠١

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧/٢٠٠٦

الاكتفاء الذاتي :

نجح القطاع الزراعي خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية فى السيطرة على الفجوة الغذائية ، وتم تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الخضر والفاكهة واللبن الطازج والبيض والأسماك ، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح حوالي ٥٠٪ ومن اللحوم الحمراء ٧٥٪ ومن السكر ٨٩,٧ ٪ .

التوسع الزراعي الأفقي :

حققت مشروعات التوسع الزراعي الأفقى التي تم تنفيذها خلال الفترة ٨١/٨٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦ زيادة فى مساحة الرقعة الزراعية بلغت ٢,٣مليون فدان ، وفى إطار برنامج الرئيس مبارك الإنتخابى من المستهدف استصلاح مليون فدان على مدار السنوات الست القادمة وإنشاء ٤٠٠ قرية جديدة فى الظهير الصحراوي فى إطار مشروع تنمية الوادي بواقع ١٧٠ ألف فدان سنوياً فى المتوسط تساهم فى خلق ٤٢٠ ألف فرصة عمل بمتوسط ٧٠ ألف فرصة عمل سنوياً.

فى مجال تنفيذ أعمال البنية الأساسية :

- تم تنفيذ أعمال البنية الأساسية فى مساحة ١,٣١٤ مليون فدان خلال الفترة من ٨١/٨٢ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، منها ١٦٢ ألف فدان تم تنفيذها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .
- شهد عام ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ تنفيذ أعمال البنية الأساسية فى مساحة ١٥٠,٥ ألف فدان .

فى مجال أعمال الاستصلاح الداخلي :

- تم تنفيذ أعمال الاستصلاح الداخلي فى مساحة ٧٨٧,٨ ألف فدان منها مساحة نحو ١٥٠,٥ألف فدان تمت خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .
- شهد عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تنفيذ أعمال الاستصلاح الداخلي فى مساحة نحو ١٣٢,٥ ألف فدان .

مشروعات التنمية الزراعية العملاقة :

شهدت الفترة من١٩٨١ إلى ٢٠٠٦ التوسع فى مشروعات التنمية الأفقية الزراعية وخاصة فى النصف الثاني من عقد التسعينيات حيث بدأت سلسلة من المشروعات العملاقة فى منطقة جنوب الوادي ممثلة فى " مشروع توشكي وشرق العوينات ودرب الأربعين " ومشروع ترعة السلام وتنمية شمال سيناء .

وهذه المشروعات تعتمد على أحدث الاساليب العلمية فى الزراعة والري ، وتتميز بإنتاج محاصيل اقتصادية خالية من الكيماويات والمبيدات يتم تصديرها للخارج .

مشروع توشكي :

بدأ تنفيذ المشروع القومي العملاق " توشكي " فى ٩ يناير ١٩٩٧ حيث تم البدء فى شق ترعة الشيخ زايد

وإقامة محطة الرفع العملاقة (مبارك) ويساهم المشروع فى إضافة ٥٤٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية تروى بمياه النيل وتبلغ تكلفة الترعة ومحطة الرفع ٥,٥ مليارات جنيه . وقد بلغت نسبة التنفيذ العامة للمشروع ٨٥٪ وجملة الأعمال المنفذة ما قيمته ٤٩٠٠ مليون جنيه.

وقد تم الانتهاء من الترعة الرئيسية بطول ٥٠,٨ كم وأعمال المرحلة الأولى لفرعي ١و٢ والانتهاء من أعمال محطة طلمبات مبارك العملاقة للرفع بنسبة ١٠٠٪ وانتهاء تجارب تشغيل جميع الوحدات الـ ٢١ واطلاق المياه فى الترعة الرئيسية وتشغيل أول وحدتين فى محطة الرفع واطلاق المياه بدليل فرعى (١و٢) وبفرع (٢) لمد أراضى المرحلة الأولى للمشروع (بمساحة ٥٤ ألف فدان) بالمياه ، وقد تم استصلاح واستزراع ١٢ ألف فدان وتجهيز الأرض للزراعة فى المساحة المتبقية ، كما تم استكمال الأعمال على فرعى (١) ،(٢) ، (٣) بنسبة ٧٥٪ والبدء فى تنفيذ سحارة فرعى (٣) ، (٤) ،وقد بدأت شركة جنوب الوادي فى العمل لزراعة ١٢٠ ألف فدان وبدأت فى المرحلة الأولى بزراعة ٧ آلالف فدان وفى المرحلة الثانية بزراعة ٢٣ ألف فدان .

مشروع شرق العوينات :

بدأ تنفيذ المشروع عام ١٩٩٨ بهدف استصلاح حوالي ٢٥٥ ألف فدان تروى بالمياه الجوفية وبلغت مساحة الأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالي ٤٩,٥ ألف فدان تمت زراعتها بمحاصيل القمح والشعير والذرة والفواكه والخضروات والنباتات العطرية والزيتية ، وتم التصدير من إنتاج شرق العوينات إلى الأسواق العالمية وقد تميز الإنتاج بالجودة الفائقة .

مشروع درب الأربعين :

يساهم فى إضافة ١٢ ألف فدان من الأراضى المستصلحة التي تقع بالصحراء الغربية وتروى بالمياه الجوفية وتعتمد على أسلوب الزراعة النظيفة ، وقد قام الرئيس مبارك بتوزيع عقود التمليك على المنتفعين فى ١٦ قرية جديدة بالمنطقة .

مشروع ترعة السلام :

يساهم فى إضافة ٦٢٠ ألف فدان تروى بمياه ترعة السلام وهى موزعة كما يلي :

- نحو ٢٢٠ ألف فدان غرب القناة (المرحلة الأولى لترعة السلام) ،وقد تم الانتهاء بالكامل من أعمال البنية القومية فى غرب القناة بتكلفة ٣٨٦ مليون جنيه ويتم زراعة حوالى ١٦٥ ألف فدان منها .
- نحو ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة على أرض سيناء (المرحلة الثانية لترعة السلام)، وقد تم استكمال أعمال القناة الرئيسية لترعة الشيخ جابر شرق القناة بطول ٨٦,٥ كم وجميع محطات الرفع

وإعداد الكباري والانتهاء من ترعة جنوب القنطرة شرق بطول ٣٥كم ومحطتي الرفع التابعتين لها ومحطتي صرف بالوظة والفرما ، كما تم استكمال أعمال البنية الداخلية فى مساحة ١١٥ ألف فدان بسهل الطينة وجنوب القنطرة شرق بنسبة ٨٠ ٪ وفى مساحة ١٥٨ ألف فدان بمنطقتي رابعة وبئر العبد ، وبلغت المساحة الزراعية ٣١ ألف فدان بالإضافة إلى ١١ ألف فدان تعد للزراعة الصيفية و ٣٨ ألف فدان يجرى عمليات استصلاح خفيفة وغسيل لزراعتها قبل نهاية العام .

- وقد وصلت التكاليف الإجمالية للمشروع حتى الآن نحو ٥,٧ مليارات جنيه .

ب - قطاع الرى:

الري هو القطاع الحاكم لمختلف عمليات التنمية فى مصر باعتباره المسئول عن توفير كافة احتياجاتنا المائية الحالية والعمل من أجل تنمية مواردنا المائية والحفاظ عليها لتغطية كافة احتياجاتنا فى المستقبل لذلك حظي قطاع الري باستثمارات ضخمة كان لها أكبر الأثر فى تنفيذ العديد من مشروعات الري العملاقة التي غطت أنحاء البلاد ، وقد بلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من ٨١ / ٨٢ إلى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حوالي ٣٠,٦٥١ مليار جنيه منها نحو ٣,٤ مليار جنيه استثمارات عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ وقد خصص لنشاط الري نحو ١,٥٥٧ مليار جنيه فى خطة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

وقد ساهمت هذه الاستثمارات فى مد شبكة الري والصرف لتغطى كافة أنحاء البلاد ، ويوضح الجدول التالي أهم الإنجازات المحققة فى مجال الري والصرف خلال الفترة (٨١ -٢٠٠٦) ❖.

البيان	٩٢/٩١	ديسمبر ٢٠٠٥	نسبة الزيادة ٪
أطوال الترع المكشوفة (ألف كيلو متر)	٢١,٠	٣٢,٢	١٠,٥
المساحة المخدومة بالصرف المغطى (مليون فدان)	٢,٣	٥,٥٤	١٤٠,٩
أطوال المصارف المكشوفة (ألف كيلو متر)	١١,٥	٢٣,٧	٩٧,٤

(❖) إنجازات مصرية، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ابريل ٢٠٠٦

أهم المشروعات المنفذة :

شهدت الفترة من ٨١ / ٨٢ إلى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ تنفيذ العديد من مشروعات الري الكبرى ، وفى أطار برامج الري المستهدف تنفيذها حتى عام ٢٠١٧ (بتكلفة حوالي ١٤٥ مليار جنيه) تم تحقيق ما يلي:-

- تنفيذ برنامج المشروعات القومية والتوسع الافقى لإضافة ٣,٤ ملايين فدان بحلول عام ٢٠١٧ وفى إطاره تم تنفيذ مشروع تنمية جنوب الوادي (ترعة الشيخ زايد) ومشروع تنمية شمال سيناء (ترعة السلام مرحلة أولى وترعة الشيخ جابر) وقد تم الانتهاء من البنية القومية فى ١,٣ مليون فدان ، وجارى العمل فى نحو ١,١٢ مليون فدان .
- تنفيذ برنامج لتطوير الري فى مساحة ٣,٥ ملايين فدان بالاراضى القديمة ويبلغ متوسط التنفيذ السنوي لهذا البرنامج حوالي ٢٠٠ مليون جنيه . وشهد عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ تنفيذ أعمال تطوير الري فى مساحة ٤٠ ألف فدان بتكلفة بلغت ٢١٥,٣ مليون جنيه .
- تنفيذ برنامج تطوير وإنشاء الخزانات والقناطر الكبرى باجمالى استثمارات حوالي ١٠ مليارات جنيه حتى عام ٢٠١٧ ويبلغ متوسط التنفيذ السنوي لهذا البرنامج حوالى ٢٤٠,٥ مليون جنيه ومن أهم المشروعات المنفذة فى إطاره ما يلي:
- مشروع قناطر إسنا الجديدة ومحطة الكهرباء بطاقة ٦٣٤ ميجاوات / ساعة ويخدم المشروع زمام ٣٠٠ ألف فدان بلغت تكلفته ٦٥٠ مليون جنيه .
- مشروع انشاء قناطر نجع حمادي بتكلفة ١٤٠٠ مليون جنيه لتحسين الري فى زمام ٧٥٠ ألف فدان، وينتهي العمل بالمشروع عام ٢٠٠٨ .
- أنشاء هويس قنطرة اسنا الاضافى بتكلفة ١٦٥ مليون جنيه .
- برنامج تنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول النيل وبرنامج تنمية استغلال المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف المعالج ، وبلغ متوسط التنفيذ للبرنامج عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حوالي ٢١٩,٨ مليون جنيه .
- برنامج الحفاظ على الموارد وحماية نهر النيل من خلال رفع كفاءة أداء شبكات الري والصرف ويبلغ التنفيذ السنوي للبرنامج حوالي ٢٢٨,٩ مليون جنيه .
- برنامج إحلال وتجديد محطات الرفع لإعادة فاعلية حوالي ١٥٠٠ محطة ري وصرف حتى عام ٢٠١٧ ، تم الانتهاء من عدد ٥٠٠ محطة بمتوسط تنفيذ سنوى حوالى ١٩٩ مليون جنيه ، وشهد عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تنفيذ أعمال بلغت ٣٧٩,٨ مليون جنيه .
- برنامج تطوير صرف الأراضي الزراعية وبلغ اجمالى ما تم تنفيذه من شبكات صرف مغطى نحو ٥,٣ ملايين فدان ، وتطوير شبكات صرف عام فى مساحة ٦,٨ ملايين فدان بلغ متوسط

التنفيذ السنوي حوالي ٣٧٠ مليون جنيه ، وشهد عـام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ تنفيذ أعمال بلغت ٤٤٣,٧مليون جنيه .

- برنامج الحفاظ على سلامة وكفاءة السد العالي وخزان أسوان بلغ متوسط التنفيذ السنوي حوالي ٧٦ مليون جنيه، وشهد عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ تنفيذ أعمال بلغت ١٢٧,٣ مليون جنيه.

- برنامج حماية الشواطئ المصرية ، ويهدف إلى حماية الشواطئ بأطوال تصل إلى حوالي ٢١٠ كم ، وتم الانتهاء من تنفيذ حوالي ٨٥ كم ، وبلغ متوسط التنفيذ السنوي للبرنامج حوالي ٤٢ مليون جنيه ، وشهد عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ تنفيذ أعمال بلغت ٣٨,٨ مليون جنيه .

٢- قطاع الصناعة

يعتبر قطاع الصناعة قطاعا محوريا فى الاقتصاد المصرى ، لما له من دور فى تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات ، ودعم الناتج المحلى الاجمالى ، وتوفير حاجات المواطنين من السلع ، ويتمتع قطاع الصناعة بمقومات تؤهله لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية ، وتساهم الصناعة حالياً بحوالى ١٧,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى، ويضم القطاع الصناعى نحو ٢٧ ألف منشأة .

الاستثمارات :

نظراً للأهمية الإقتصادية للقطاع الصناعى إرتفع حجم الاستثمارات المنفذة بقطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٤/٢٠٠٥ لتتجاوز ١٦٠ مليار جنيه ، وقد تم تخصيص أكثر من ٣٣ مليار جنيه لقطاع الصناعة فى خطة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

الناتج :

تطور الناتج المحلى للصناعات التحويلية (بالاسعار الجارية) من حوالى ٢,٧ مليار جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ليصل إلى ٩٧,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (متوقع) ، بمعدل نمو بلغ ٦,٥٪ عن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

الإنتاج:

بلغت قيمة الإنتاج المحلى الصناعى (بالأسعار الجارية) عام ١٩٨٢/٨١ نحو ٨,٩ مليارات جنيه ، وقد إرتفعت قيمة الإنتاج المحلى للصناعات التحويلية ومنتجات البترول لتصل إلى نحو ٢٧٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (متوقع).

الصادرات

زادت قيمة الصادرات الصناعية من ٥١٤,٥ مليون دولار عام ١٩٨٢/٨١ لتصل إلى حوالى ١٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥ .

قوة العمل :

شهدت الفترة ٨١-٢٠٠٦ زيادة اعداد المشتغلين بقطاع الصناعة والتعدين ، حيث إرتفعت الأعداد من ١٣٨٨ ألف مشتغل عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٢,٤ مليون مشتغل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

اهم الإنجازات :

شهد قطاع الصناعة تطورا ملحوظا خلال الفترة ٨١-٢٠٠٦ وتم تنفيذ عدد من البرامج والمشروعات نجحت فى دفع عجلة العمل الصناعى للأمام ، وقد بدأ قطاع الصناعة فى السنوات الأخيرة إتخاذ عدد من الخطوات لتطوير المنتجات الصناعية وفتح أسواق خارجية جديدة ، وتم ربط قطاع الصناعة بالتجارة الخارجية فى إطار وزارة واحدة ، ونجح القطاع الصناعى فى تحقيق الإنجازات التالية :

- زيادة عدد المناطق الصناعية من ٢٠ منطقة إلى ٩٠ منطقة ، وزيادة عدد المصانع المنتجة إلى ٣٢٢٢ منشأة صناعية عام ٢٠٠٥
- شهد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إصدار موافقات لعدد ٢١٠٩ منشأة صناعية جديدة تدخل التشغيل بصفة تدريجية خلال السنوات المقبلة بإجمالى إستثمارات تقدر بنحو ٧,٢ مليارات جنيه ، ومن المقرر ان توفر نحو ٤٦ ألف فرصة عمل جديدة بأجور سنوية ٣٧٤ مليون جنيه وإنتاج تصل قيمته إلى ١٦,٦ مليار جنيه .
- إصدار ١٢ خريطة استثمارية صناعية للخامات والسلع الوسيطة ، واقتراح مشروعات جديدة تقدر استثماراتها بحوالى ٩ مليارات جنيه ، تتيح حوالى ٦ آلاف فرصة عمل جديدة وتصل قيمة إنتاجها إلى أكثر من ٧ مليارات جنيه .
- فى إطار تنفيذ البرنامج القومى للمشروعات الصناعية الصغيرة تم إصدار ملف التنمية الصناعية لمحافظة بور سعيد ، ومحافظة المنيا ومحافظة بنى سويف .
- تم إصدار قاعدة بيانات صناعية تضم ١١٢٦١ منشأة صناعية وعدد ٣٣١٨ منتجا صناعيا .
- تم إصدار ١٧١٩ مواصفة قياسية مصرية جديدة.
- تم تنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية فى إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية بتكلفة إجمالية ٤٢٧ مليون يورو يساهم الإتحاد الأوروبى بمنحة تقدر بنحو ٢٥٠ مليون يورو بنسبة ٥٩٪ من جملة تكلفة البرنامج ، وقد بلغ عدد المصانع المستفيدة من برنامج التحديث خلال الثلاث سنوات الماضية عدد ٤٣٠ منشأة ، وشهد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ تعديل مسار البرنامج لتتولى مصر تنفيذ البرنامج بشكل كامل بباقى المنحة وقدره ١٧٥ مليون يورو ، وقد تم تحديث ٣٤٠٠ منشأة فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ والبدء فى تحديث ٣٤٠٠ منشأة أخرى فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .
- شهد عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بدء انشاء نحو ١٣٥٥ مشروعا فى مجالات الصناعة الغذائية والغزل والنسيج والملابس والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية بإستثمارات تقدر بنحو ٦,٦ مليارات جنيه .

الإنتاج الكمى الصناعى :

شهدت فترة الخمسة والعشرين عاما الماضية جهودا مستمرة لتدعيم قاعدة الصناعات المصرية ودفع المنتج المصرى ليحتل مكانة مناسبة فى الأسواق الخارجية من خلال زيادة قدرته التنافسية بتطبيق إشتراطات الجودة طبقا للمعايير العالمية ، وقد ساهمت هذه الجهود فى زيادة الطاقة الإنتاجية بنسبة ٢٥٪ فى عدد من الصناعات الأساسية الواعدة وبالمقارنة بين عام ١٩٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (متوقع) نلاحظ تحقيق الإنجازات التالية :

- إرتفاع الإنتاج من السكر المكرر من حوالى ٦٩٢,٧ ألف طن إلى حوالى ١٦٤٥ ألف طن .
- إرتفاع الإنتاج من الأسمدة الأزوتية من حوالى ٥١١ ألف طن إلى نحو ١٠٨١٠,٠ ألف طن
- إرتفاع الإنتاج من حديد التسليح من حوالى ٣٥٤,٥ ألف طن إلى نحو ٤٩٥٤,٩ ألف طن
- إرتفاع الإنتاج من سيارات الركوب من عدد ١٦٢٧٣ سيارة ليصل إلى ٣٤٧٨٦ سيارة .
- إرتفاع الإنتاج من الألومنيوم المدرفلات من نحو ١٤٠,٥ ألف طن إلى نحو ٢٦٩,٣ ألف طن .
- إرتفاع الإنتاج الفعلى من الأسمنت من ١٤,٩ مليون طن عام ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ٣٤,٣ مليون طن عام ٢٠٠٥ .

يوضح الجدول التالى تطور الإنتاج الكمى لأهم السلع الصناعية فى الفترة من ٨٢/٨١ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥❖

البيان	الوحدة	٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
سكر مكرر	ألف طن	٦٩٢,٧	١٦٤٥,٠
علف حيوانى ودواجن	ألف طن	١٦١١	١٠٥٩٧,٠
المياه الغازية	مليون صندوق	٩١,٤	٣٤٧,٠
السجائر	مليار سيجارة	٣٦	٧٧,٥
غزل قطن وفيران	ألف طن	٢٣٥,٦	٣٠٥,٠
غزل الصوف	ألف طن	١٠,٤	٢٨,٨
غزل حرير	ألف طن	١٦,٣	١٩,٢
ألياف صناعية	ألف طن	–	٩٠,٦
بطاطين	مليون قطعة	٣,٤	١٨,١
ملابس جاهزة	مليون قطعة	٤٤,٨	٣١٥,١
سيارات ركوب	عدد	١٦٢٧٣	٣٤٧٨٦,٠
أتوبيسات	عدد	٧٠٥	٦٠٥٣,٠
لوارى	عدد	٢٤٥٤	٢٢٨٤٨,٠
غسالات كهربائية	ألف غسالة	٣١٢٥,٣	٩٠٨,٨
ثلاجات كهربائية	ألف ثلاجة	٣٢٥,٩	٩٢٣,٠
لمبات كهربائية عادية	مليون لمبة	٤٦,١	١٦٨,٥
سخانات بوتاجاز	ألف سخان	٢٠	١٧٩,٥

يتبع

عدادات مياه	ألف	١١٩,٢	٥٢٨
عدادات كهربائية	ألف	٣٨١,٤	٧٧٣,٣
معدن الألومنيوم مدرفلات	ألف طن	١٤٠,٥	٢٦٩,٣
حديد التسليح	ألف طن	٣٥٤,٥	٤٩٥٤,٩
زجاج مسطح ومنقوش	ألف طن	٢١,٤	١٦٩,٠
أسمدة فوسفاتية	ألف طن	٤١٢٣	١٢٩٣,٠
أسمدة أزوتية	ألف طن	٥١١	١٠٨١٠,٠
صودا كاوية	ألف طن	٤٥	١٣٢,٠
إطارات ركوب ونقل	ألف إطار	٦١١	١١٢٦,٢
صابون غسيل	ألف طن	٢٥٠,٩	٣٢٢,٠
صابون تواليت	ألف طن	٥٤,٤	١٧٨,٠

❖ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

إجمالى المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة العامة للتصنيع من ٢٠٠٤/٧/١ إلى ٢٠٠٥/٦/٣٠ ❖

القيمة بالألف جنيه

النشاط الصناعى	عدد المشروعات	قيمة الانتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال	الأجور
إنتاج نباتى وحيوانى	٢	٥٥	٧٠	٦	٢٥
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	١٧٥	٥٤٥٤١٥٣	٢٣١٢٥١٠	٦٩٢٦	٤٧٧٦٣
غزل ونسيج وملابس وجلود	١٤٧	١٥١٧٣٠٥	٧٣١١٣٤	٩٧٦٠	٤٣٣١٧
الخشب ومنتجاته	٢٠	١٠٢٦٢٣	٤٨٤٤٣	٨٤٣	٤٦٣٠
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٣١	٤٣٦٧١٦	٤٨٣٢٢٦	١٣٥٦	١٣٩٨٦
كيماويات أساسية ومنتجاته	١٧٤	٣٢٢٢٦٤١	٣٤١٧٤٥	٤٤٢٥	٢٩٣٦٥
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	٣٢	٨٤٢٠٥٠	٥١١٦٨٣	٢٠٧١	١٢٨٥٦
صناعات معدنية أساسية	٨	٤٥٤٧٨٧	١٤١٢٩٨	٣٥٤	١٠٦٠
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	١٢٥	٢٥٨٠٩٨٠	١٠٩٣٨٢٠	٤٠٤١	٣٢٤٢٨
صناعات تحويلية أخرى	٨	٣٤٧٧٥٠	٩٧٩٨٧	٣٩٠	٢٨٩٢
إنتاج وتوزيع كهرباء الإنارة والقوى	٢	٣٧٢٠٥٠	٣٨٩٣٦٦	١٩٤	٣٥١٢
مراكز الخدمة والصيانة	٦	٤٥٤	١٣٤٨	٣٠	١١٠
الإجمالى	٧٣٠	١٥٣٣١٥٦٣	٧١٥٢٦٣٠	٣٠٣٩٦	١٩١٩٤٣

❖ المصدر :تقرير وزارة التجارة الخارجية والصناعية مايو ٢٠٠٥ .

٣- قطاع الطاقة

تمثل الطاقة بكافة أنواعها (بترول وغاز طبيعي وكهرباء) قوة الدفع المحركة لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك شهدت الفترة (٨١-٢٠٠٦) اهتماما متزايدا من الدولة بقطاع الطاقة، حيث تزايدت جهود البحث والتنقيب لتنمية مصادرنا من الطاقة، كما ساهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي فى تفعيل دور القطاع الخاص للنهوض بهذا القطاع الهام، وتزايدت الاستثمارات الخاصة الموجهة إلي مجالات البحث والتنقيب ومشروعات إسالة الغاز وغيرها.

أ –البترول:

يمثل البترول ومنتجاته أهم مصادر الطاقة الأولية فى مصر، ويغطي نحو ٩٠٪ من الاحتياجات الداخلية، ويمثل الدخل من الصادرات البترولية دعامة هامة للدخل القومي باعتباره مصدرا هاما للنقد الأجنبي.

وقد شهدت الفترة (٨١-٢٠٠٦) اكتشافات بترولية وغازية بلغت ٦٤٨ كشفا ، كما شهدت تصدير الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب لأول مرة ، وأيضا انتاج الغاز الطبيعي من المياه العميقة وإنتاج وتصدير المنتجات البتر وكيماوية لأول مرة فى مصر.

الاستثمارات:

تم تقدير الاستثمارات الأجنبية فى مجال البحث والتنمية والتشغيل ومشروعات تصدير الغاز بحوالي ٤٢,٥ مليار دولار، وتقدر الاستثمارات الأجنبية فى مشروعات الغاز الطبيعي المسال وحدها بحوالي ٣,٤ مليارات دولار خلال الثلاث سنوات الماضية.

الناتج:

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للإستخراجات (بترول - غاز طبيعي –أخري) بالأسعار الجارية نحو ٣,٧ مليارات جنيه عام ١٩٨٢/٨١، تزايدت القيمة لتصل إلي نحو ٧٢ مليار جنيه (متوقع) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

الإنتاج :

بلغت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي من الإستخراجات بالأسعار الجارية عام ١٩٨٢/٨١ نحو ٢,٧ مليار جنيه، تزايدت القيمة لتصل إلي نحو ٨٤,٥ مليار جنيه (متوقع) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

الصادرات :

اتجهت سياسة الدولة فى السنوات الأخيرة إلي ترشيد الإنتاج والتصدير من البترول الخام للحفاظ علي هذه الثروة الطبيعية الغالية ، وشهدت توسعا فى إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي.

وقد تزايدت الإيرادات من الصادرات البترولية من حوالي ٣,٤٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٢/٨١، إلي

حـوالـي ١١,٥ مليـار دولار عـام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وبـلغ إجمالي كمية الصادرات من الزيت الخام والمنتجات البترولية والبتر وكيماويات والغاز الطبيعي حوالي ٤٠١ مليون طن مكافئ.

قوة العمل:

قطاع البترول هو أحد القطاعات الواعدة لتوفير المزيد من فرص العمل حيث تزايدت أعداد فرص العمل من ٣٢ ألف فرصة عام ٨١/١٩٨٢ إلى نحو ١٢٠ ألف فرصة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

الإنتاج الكمى:

بلغت الكميات المنتجة من البترول الخام والمتكثفات والغاز المسال والغازات الطبيعية حوالي ٣٤,٤ مليون طن عام ٨١/١٩٨٢، تزايدت لتصل إلي حوالي ٧٣,٦٧ مليون طن (متوقع) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، منها ٣٦,٦٧ مليون طن من البترول الخام والمتكثفات والبوتاجاز، ونحو ٣٧ مليون طن غازات طبيعية.

وبلغ إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغازية حوالي ٧٧٠ مليون طن مكافئ تقدر قيمتها بالأسعار العالمية بنحو ١٤١ مليار دولار.

البيان	٨١/١٩٨٢ (١)	٢٠٠٥ (٢)
عدد الاكتشافات البترولية الجديدة	١٩	٤٢
الاحتياطي من الزيت الخام والغازات (مليار برميل مكافئ)	٣,٦	١٥,٨
قيمة الصادرات البترولية (مليون دولار)	٣٤٢٢	١١٥٠٠
أطوال شبكات الغاز الطبيعي (ألف كيلو متر)	١,٩٨	١٦,٠
زيادة أطوال شبكات نقل الخام (كيلو متر)	٧٥٠	٤٦٠٠

(١) إنجازات مصرية مجلس الوزراء ابريل ٢٠٠٦ .
(٢) جريدة أخبار اليوم فى ٧/١٠/٢٠٠٦ .

وقد شهدت الفترة ٨١-٢٠٠٦ العديد من الإنجازات من أهمها:

- توصيل الغاز الطبيعي إلي حوالي ٢,٣ مليون وحدة سكنية بالإضافة إلي آلاف المصانع.
- زيادة محطات تعبئة البوتاجاز من ٤ محطات إلي ٤٥ محطة، وزيادة طاقة التعبئة من ٦٧ مليون إسطوانة سنويا إلي ٢٤٨ مليون اسطوانة سنويا، وزيادة مراكز توزيع البوتاجاز من ٣١١ مركزاً إلي ٣٣٦٩ مركزا.
- زيادة محطات تموين وخدمة السيارات من حوالي ١٠٠٠ محطة إلي حوالي ٢٤٦٣ محطة.
- ارتفاع طاقة التكرير المتاحة من ١٥ مليون طن

سنويا عام ١٩٨١ لتصل إلي ٣٥ مليون طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وتمتلك مصر ٩ معامل تكرير موزعة علي مناطق الجمهورية فى القاهرة والإسكندرية والسويس وطنطا، بالإضافة إلى معمل تكرير بترول بمنطقة الوجه القبلي بمحافظة أسيوط.

- شهدت الفترة عقد ٣٠٧ اتفاقيات للبحث عن البترول والغاز الطبيعي .

ب - الكهرباء :

شهد قطاع الكهرباء خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية تحقيق العديد من الانجازات تمثلت فى زيادة الطاقة المتاحة والمولدة والمستخدمة حيث تم تدعيم الشبكة الكهربائية الموحدة بالعديد من محطات توليد الكهرباء، بالإضافة إلى إنشاء العديد من محطات المحولات الكهربائية وإحلال وتجديد المحطات القائمة، وقد نجح القطاع فى توفير الطاقة الكهربائية لحوالي ٩٩٪ من سكان مصر ، وفى تحقيق معدل نمو بلغ فى المتوسط ٧٪ خلال الفترة (١٩٨٢/٨١-٢٠٠٦/٢٠٠٥)

الإستثمارات :

حظي قطاع الكهرباء باستثمارات تجاوزت الـ ٨٠ مليار جنيه خلال الفترة (٨١-٢٠٠٥) ، وبلغت الاستثمارات المنفذة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالي ٥,٨١٣ مليارات جنيه .

الإنتاج :

تزايدت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الكهرباء (بالأسعار الجارية) من حوالي ٢٤٤ مليون جنيه عام ٨٢/٨١، لتصل إلى حوالي ١٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (متوقع) ساهم القطاع العام بنحو ١١,٩ مليار جنيه والقطاع الخاص بنحو ١,٨ مليار جنيه .

الناتج :

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الكهرباء (بالأسعار الجارية) حوالي ١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، ارتفعت لتصل إلى حوالي ٨,٦ مليارات جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (متوقع) ، ساهم القطاع العام بنحو ٧,٣ مليارات جنيه والقطاع الخاص بنحو ١,٣ مليار جنيه .

المشتغلون :

ارتفعت أعداد المشتغلين بقطاع الكهرباء من حوالي ٦٣ ألف مشتغل عام ١٩٨٢/٨١ إلى حوالي ١٦٨,٩ ألف مشتغل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

أهم الإنجازات :

نجح قطاع الكهرباء فى تطوير أدائه خلال الفترة ٨٢/٨١ — ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حيث تزايدت الطاقة المتاحة والمستخدمة والمولدة ، وتم توفير الطاقة

اللازمة لكافة الإحتياجات المحلية والبدء فى التصدير للخارج ، وبالمقارنة بين عام ٨١/٨٢ وعام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ نلاحظ تحقيق ما يلي:

- ارتفاع الطاقة الكهربائية المولدة من حوالي ١٨ مليار ك.و.س لتصل إلى حوالي ١٠٨ مليار ك.و.س.
- زيادة الطاقة المستخدمة من ١٥ مليار ك.و.س. لتصل إلى حوالي ٩٣ مليار ك.و.س.
- زيادة قدرات المحطات من٤٩٠٠ ميجاوات إلى ٢٠٣٠٠ ميجاوات .
- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الكهرباء سنوياً من ٤١٤ ك.و.س. إلى نحو ١٤٥٠ ك.و.س.
- زيادة أعداد المشتركين من ٤,٥ ملايين مشترك إلى ٢١,٦ مليون مشترك.
- زيادة عدد التوابع الصغيرة والتجمعات السكنية التي تم إنارتها من ٥٠٦٠ تابعاً وتجمعاً عام ١٩٨١ إلى ٣٨٨٢٦ تجمعاً وتابعاً عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- تم إنشاء وتوسيع عدد ٢٧ محطة توليد كهرباء حرارية بقدرة إجمالية حوالي ١٢٧٦٠ ميجاوات ، كما تم إنشاء عدد ٢ محطة توليد كهرباء مائية وجاري إنشاء المحطة الثالثة، وتم إنشاء عدد ٩ محطات محولات جهد ٥٠٠ ك.ف.
- شهدت الفترة بدء تنفيذ مشروع ربط الشبكة الكهربائية الموحدة بمصر بشبكات الدول العربية والإفريقية ومن ثم يتم الربط مع دول اوروبا، وتم البدء فى تنفيذ مشروع الربط السباعي الذي يشمل (مصر ، الاردن، لبنان ، ليبيا ، سوريا ، العراق ، تركيا) والذي يعمل منه حالياً وبصورة تجارية الربط المصري الأردني (١٩٩٨) والربط المصري الليبي (١٩٩٨)، والاردني السوري (٢٠٠١)، وبلغ صافى التبادل بين مصر ودول الربط (الاردن- ليبيا - سوريا) حوالي ٧٦٦ مليون كيلو وات ساعة بقيمة اجمالية ٥٧,٥ مليون دولار.

يوضح الجدول استخدامات الكهرباء موزعة على الأنشطة المختلفة بالمقارنة بين عام ٨١/٨٢ وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الوحدة ، مليار ك . و. س

البيان	عام٨١/٨٢ (١)		عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٢)	
	كمية	الهيكل النسبى	كمية	الهيكل النسبى
١ – الصناعة	٩,٥٨	٪٥٥	٣٢,٧٠٦	٪٣٥,٢
٢ – الزراعة والري	٠,٨٤	٪٤,٩	٣,٧١٨	٪٤,٠
٣ – الهيئات الحكومية والمرافق	٢,١٨	٪١٢,٥	١٥,٧٥١	٪٠,١٧
٤ - استخدامات منزلية	٤,٧٥	٪٢٧,٣	٣٣,٧٧٨	٪٣٦,٤
٥ – تجاري واستخدامات أخري	٠,٠٦٣	٪٣	٦,١٥٢	٪٦,٦
٦- المصدرة لدول الربط	–	–	٠,٧٦٦	٪٠,٨
الاجمالى	١٧,٤١٢	١٠٠	٩٢,٨٧١	١٠٠

(١) كتاب انجازات ٢١ عاما ، الهيئة العامة للاستعلامات

(٢) تقرير وزارة الكهرباء والطاقة ، يونيو ٢٠٠٦

٤- قطاع السياحة

تمتلك مصر كافة الأدوات التى تمكنها من احتلال مكانة متقدمة على خريطة السياحة العالمية، وقد حقق القطاع السياحى تقدما ملحوظا خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، حيث تحولت السياحة إلى صناعة رئيسية تستوعب نسبة هامة من العمالة وتوفر المزيد من فرص العمل الجديدة كل عام، بالإضافة إلى دورها كمصدر رئيسى للدخل القومى، وقد حقق قطاع السياحة خلال الفترة ٨١/٨٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦ معدل نمو مرتفع بلغ فى المتوسط ٢٩٪ سنوياً.

الإيرادات:

تزايدت الإيرادات من السياحة من حوالى ٣٩٢,٨ مليون دولار عام ٨١/٨٢ لتصل إلى حوالى ٧٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

المشتغلون:

تزايدت فرص العمل بقطاع السياحة من ٨٣ ألف فرصة عمل عام ١٩٨٢/٨١ إلى أكثر من٢ مليون فرصة عمل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

الاستثمارات:

تجاوزت الاستثمارات المنفذة بقطاع السياحة الـ ٤٠ مليار جنيه خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، وقد نجح قطاع السياحة خلال هذه الفترة فى جذب الاستثمارات بمصادرها المختلفة - (مصرية وعربية وأجنبية) - ساهم الاستثمار الأجنبى المباشر بنحو ١٧٪ من إجمالى الاستثمارات من خلال الشركات التى تم تأسيسها فى ظل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، كما شهد الاستثمار فى المقاصد السياحية الجديدة كالساحل الشمالى إقبالا كبيراً من المستثمرين العرب والأوروبيين، مما يعكس الثقة المتزايدة فى مستقبل صناعة السياحة فى مصر.

الناتج:

بلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالى من المطاعم والفنادق بالأسعار الجارية عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٢٣٦ مليون جنيه، ارتفعت إلى نحو ١٨٨٦٩,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ساهم القطاع الخاص بنحو ١٨٦٤٩,٣ مليون جنيه والقطاع العام بنحو ٢٢٠,٣ مليون جنيه.

الإنتاج:

بلغت جملة الإنتاج المحلى الإجمالى من المطاعم والفنادق بالأسعار الجارية عام ١٩٨٢/٨١ نحو ٤٩٣ مليون جنيه، ارتفعت لتصل إلى ٣٦٥٧٨,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ساهم القطاع العام بنحو ٤٣٧ مليون جنيه والقطاع الخاص بنحو ٣٦١٤١,٩ مليون جنيه.

يوضح الجدول تطور الناتج والإنتاج المحلى

الإجمالى فى قطاع المطاعم والفنادق خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

بالمليون جنيه ، بالأسعار الجارية

البيان	عام١٩٨٢/٨١ (١)			عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (متوقع) (٢)		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الناتج المحلى الإجمالى مطاعم وفنادق	٤٧	١٧٩	٣٦٦	٢٢٠,٣	١٨٦٤٩,٣	١٨٨٦٩,٦
الانتاج المحلى الإجمالى مطاعم وفنادق	٨١	٤٧١	٤٩٢	٤٣٧	٣٦١٤١,٩	٣٦٥٧٨,٩

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٩/٢٠٠٠ .

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

أهم الإنجازات:

شهدت الحركة السياحية فى مصر تصاعدا مستمرا خلال الفترة (٨١/٨٢- ٢٠٠٥/٢٠٠٦) باستثناء بعض الفترات التى تأثرت ببعض الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية والتى شهدت تراجعاً فى اعداد السائحين .

وقد حقق القطاع تطورا ملحوظاً بالمقارنة بين عام ٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وذلك على النحو التالى:

- تزايد أعداد السائحين من ١,٤ مليون سائح إلى حوالى ٨,٦ ملايين سائح.
- زيادة عدد الليالى السياحية من ٩,٦ ملايين ليلة إلى ٨٥,٣ مليون ليلة.
- زيادة الطاقة الفندقية من ١٨,٨ ألف غرفة إلى ١٧٥ ألف غرفة.
- زيادة عدد الفنادق من ٢٦٣ فندقا إلى ١٣٣٩ فندقاً.
- زيادة عدد المنشآت السياحية والمطاعم والكافتيريات من ٤٢٠ منشأة إلى ١١٨٥ منشأة.
- زيادة عدد الشركات السياحية من ٣٣١ شركة إلى ١٣٨٨ شركة.

٥- قناة السويس

تعتبر قناة السويس واحدة من أهم الممرات الملاحية، وهي تمثل ثروة اقتصادية لمصر، حيث يساهم الدخل من قناة السويس فى دعم الاقتصاد القومي، وقد شهدت الفترة (٨١-٢٠٠٦) تنفيذ العديد من مشروعات الصيانة والتجديد بالإضافة إلى مشروعات التطوير وتعميق القناة لتسمح بمرور أضخم الحاويات والسفن .

الإيرادات :

حقق الدخل من قناة السويس تزايداً مستمراً خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية ، حيث ارتفع الدخل من القناة من ٩٠٨,٩ ملايين دولار عام ١٩٨٢/٨١ ليصل إلى نحو ٣٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الناتج :

ارتفعت مساهمة قناة السويس فى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من نحو ٦٤٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٢٢,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

الانتاج :

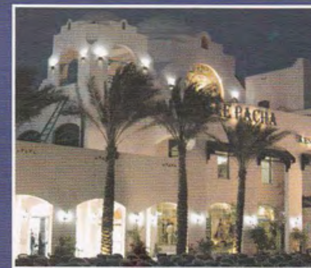
ارتفع الإنتاج المحلي الاجمالي لقناة السويس بالأسعار الجارية من نحو ٦٦٩ مليون جنيه عام ٨٢/٨١ ليصل إلى نحو ٢٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ .

مشروعات تطوير القناة :

حظي قطاع قناة السويس باستثمارات تجاوزت ٢,٨ مليارات جنيه خلال الخمسة والعشرون عاماً الماضية، وتم توجيه هذه الاستثمارات لتطوير وتعميق وصيانة القناة ، وقد ساهمت هذه المشروعات فى تحقيق الإنجازات التالية:

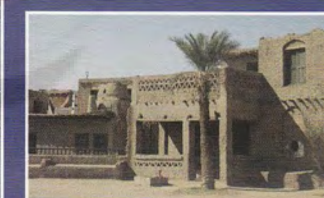
- تطوير وتعميق غاطس القناة من ٥٢ قدما إلى حوالي ٦٢ قدما، وجاري العمل ليصل عمق الغاطس إلى ٦٦ قدما مع نهاية الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ ليسمح بمرور السفن حتى حمولة ٢٤٠ ألف طن .
- توسيع القطاع المائي من ٢٦٠٠م٢ إلى حوالي ٦٧٥٠م٢ .
- زيادة الحمولة الصافية للسفن العابرة من ٣٢٤ مليون طن إلى ٧٠٠ مليون طن .
- بلغت السفن العابرة للقناة ١٨٤٠٠ سفينة فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

خامساً : مؤشرات اداء القطاعات الخدمية












خامساً : مؤشرات أداء القطاعات الخدمية خلال الفترة من عام ١٩٨١/١٩٨٢ إلى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

١- قطاع الإسكان والتنمية العمرانية

قضية الإسكان والتعمير من ابرز القضايا التي استطاعت مصر مواجهتها خلال العقدين الأخيرين عبر استراتيجيات عديدة وبعيدة المدى محققة بذلك نهضة عمرانية وسكانية ، حيث نجحت الدولة خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ في زيادة الرقعة المأهولة بالسكان من ٤٪ إلي نحو ٥,٥٪ ، إلي جانب خلق مجتمعات عمرانية جديدة أسهمت في الخروج من الوادي الضيق إلي المناطق الصحراوية غير المأهولة لترسم بذلك خريطة سكانية جديدة وتخلق محاور جديدة للتنمية في مختلف المدن والتجمعات الجديدة .

الاستثمارات:

حظي قطاع الإسكان والتنمية العمرانية باستثمارات منفذة بلغت حوالي ١٤٤,٨ مليار جنيه خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، هذا إلي جانب استثمارات الإسكان والتعمير المنفذة خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والبالغ قدرها نحو ١٦٦٨٤,٨ مليون جنيه ، تستحوذ الاستثمارات الحكومية علي نحو ١٤٧,٨ مليون جنيه منها والباقي استثمارات قام بتنفيذها قطاع الأعمال العام بالاشتراك مع القطاع الخاص والتعاوني ،حيث أسهمت هذه الاستثمارات في تحقيق العديد من الانجازات في مجال الإسكان والتعمير أبرزها ما يلي:

أ- في مجال التشييد والبناء :-

- زاد عدد المشتغلين في مجال التشييد والبناء من ٥٣١ ألف مشتغل عام ٨٢/٨١ إلي نحو ١٥٥١,٣ ألف مشتغل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- ارتفاع مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من نحو ١١٧٠ مليون جنيه عام ٨٢/٨١ إلي نحو ٢٤٢٨٢,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- ارتفاع مساهمة نشاط التشييد والبناء من الإنتاج المحلي الإجمالي (بالاسعار الجارية)من نحو ٢٨٠٦ ملايين جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ليصل إلى نحو ٥٩٢٤١,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

ب- في مجال الإسكان:-

جهود ضخمة بذلتها مصر منذ سنوات عديدة بهدف توفير الوحدات السكنية بأسعار ملائمة لمحدودي الدخل وكافة فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب من خلال إنشاء مئات الآلاف من المساكن الاقتصادية في

مختلف المناطق محاطة بشبكة متكاملة من الخدمات الأساسية ، فكان مشروع مبارك القومي لإسكان الشباب (أكتوبر ١٩٩٥) ومشروع إسكان المستقبل لمحدودي الدخل (فبراير ١٩٩٨) بالإضافة إلي مشروع الإسكان منخفض التكاليف فى جميع المحافظات مراعاة لمحدودي الدخل ، مع التشجيع المستمر للقطاع الخاص علي الاستثمار فى مجال الإسكان .

- وتتركز إستراتيجية الدولة فى مواجهة مشكلة الإسكان علي المحاور التالية :-

١) توفير الأراضي اللازمة للبناء وإمدادها بالمرافق والخدمات مع إعطاء حق الانتفاع بالأراضي دون مقابل لمحدودي الدخل من اجل بناء وحدات الإسكان الاقتصادي .

٢) تفعيل قانون التمويل العقاري وتنشيط السوق العقاري لمساعدة المواطنين علي امتلاك الوحدات السكنية بأسعار ملائمة .

٣) التدخل بحلول تشريعية تستهدف حفز وتشجيع القطاع الخاص الاستثماري والأفراد والجمعيات علي بناء وتمويل مشروعات الإسكان .

٤) تشجيع إسكان محدودي الدخل بإعطائه الأولوية فى تخصيص الأراضي اللازمة والقروض الميسرة والتي تقدر سنويا بنحو ٦٢٥مليون جنيه وتبلغ نحو ١٥ ألف جنيه للوحدة السكنية تسدد علي ٤٠ سنة بفائدة ٦٪ .

٥) الاهتمام بالتخطيط الإقليمي فى مجال الإسكان حتى تتمكن المناطق الريفية والمحافظات النائية من اللحاق بركب التنمية .

٦) توسع الدولة فى بناء الوحدات السكنية لمختلف فئات المواطنين عن طريق إقامة مشروعات المدن الجديدة ومشروعات الإسكان النموذجي المتكامل حيث أتاح مشروع مبارك القومي لإسكان الشباب تنفيذ نحو ١٤٠ ألف وحدة سكنية موزعة علي ١٣ مدينة جديدة بدعم تتحمله الدولة يصل إلي نحو ٤٠٪ من تكلفة الوحدة الواحدة .

- ومن أهم الانجازات التي تم تنفيذها خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ فى مجال الإسكان ما يلي :-

- تنفيذ نحو ٤١٤٢ ألف وحدة سكنية خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٥ تجاوزت مساهمة القطاع الخاص نسبة ٩٦٪ من هذه الوحدات وهي موزعة علي النحو التالي :-

البيان	الوحدة	العدد
إسكان اقتصادي	ألف وحدة سكنية	٢٣٨٤,٦
إسكان متوسط	ألف وحدة سكنية	٨٠١,٨
إسكان فوق المتوسط	ألف وحدة سكنية	٣٨٦,٦
إسكان ريفى وبمناطق الاستصلاح	ألف وحدة سكنية	٥٦٩
الإجمالي	ألف وحدة سكنية	٤١٤٢

• تنفيذ نحو ٢٧٥ ألف وحدة سكنية خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ قام القطاع الخاص بتنفيذ نحو ٩٦,٤٪ منها وهي موزعة علي النحو التالي ❖ :-

البيان	الوحدة	العدد	الأهمية النسبية ٪
إسكان اقتصادي	ألف وحدة سكنية	١٢٥	٤٥,٥
إسكان متوسط	ألف وحدة سكنية	٤٣	١٥,٦
إسكان فوق المتوسط	ألف وحدة سكنية	١٢	٤,٤
إسكان ريفى وبمناطق الاستصلاح	ألف وحدة سكنية	٩٥	٣٤,٥
الإجمالي العام	ألف وحدة سكنية	٢٧٥	١٠٠
قطاع عام	ألف وحدة سكنية	١٠	٣,٦
قطاع خاص	ألف وحدة سكنية	٢٦٥	٩٦,٤

❖ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

ج- في مجال التعمير

تتبنى الدولة إستراتيجية للتنمية الحضرية تعتمد فى المقام الأول علي إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة تستوعب المشروعات القومية وتتيح الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة ، ويتركز نشاط التعمير فى المناطق الصحراوية خارج الوادي فى كل من سيناء والوادي الجديد والساحل الشمالي والبحر الأحمر ، بالإضافة إلي المناطق ذات الطبيعة الخاصة بالقاهرة الكبرى ، كما يتركز نشاط التعمير علي المحاور الجديدة للتنمية .

ومن أهم الانجازات التي شهدها قطاع التعمير خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ما يلي:

- مد شبكات وخطوط مياه رئيسية وفرعية بطول ٦١٤٢ كم منها ١٣٥ كم عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- إقامة عدد ٨٤ محطة ووحدة تنقية مياه منها عدد ٨ محطات ووحدة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- مد شبكات صرف صحي رئيسية وفرعية بطول ٨٧٤ كم منها ٢٥ كم عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- رصف طرق بطول ٥٣٤٩ كم منها ١٦٨ كم عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

ومن ابرز الانجازات التي شهدها عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ فى مجال التعمير حفر وإقامة عدد ١٦ بئر مياه وخزانات .

د- في مجال المدن الجديدة:-

تحرص الدولة علي تعمير المناطق الحدودية غير المأهولة بالسكان ، وإنشاء مدن جديدة بالمناطق الصحراوية لخلخلة الكثافة بالمناطق المزدحمة وانتقالها إلي المدن الجديدة ، ويبلغ عدد المدن الجديدة المدرجة بالخطة الخمسية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) عدد ٢٣ مدينة وتجمعاً عمرانياً منها ١٩ مدينة جاري العمل بها بمعدلات متفاوتة ، بالإضافة إلي ثلاث مدن تم البدء فى تنفيذها مع بداية خطة عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ومدينة قنا الجديدة التي بدأ تنفيذها مع خطة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

ومن ابرز الانجازات التي تحققت فى مجال المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة خلال الفترة من ٨١/ ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ما يلي :-

- زيادة عدد المدن من ٣ مدن عام ١٩٨١ إلي ٢٣ مدينة تنتشر فى جميع أنحاء الجمهورية.
- مد شبكات مياه رئيسية وفرعية بطول ٧٥٢٣ كم منها ١٠٥ كم خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- مد شبكات صرف صحى رئيسية وفرعية بطول ٥٠٣٩ كم منها ١٠٠ كم خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- مد شبكات كهرباء بطول ٢٧٨١٧ كم منها ٢٠٠ كم خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- إقامة عدد ٤٧٥ خدمة متنوعة منها ٦٠ خدمة خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتشمل خدمات دينية واجتماعية وثقافية وأمنية وإدارية .
- زيادة عدد المصانع المنتجة بالمدن العمرانية الجديدة من ٨٩٦ مصنعا عام ٩٢/٩١ إلي ٣٧٠٩ مصانع

خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، أسهمت فى زيادة عدد العاملين فـى مصانع المدن الجديدة إلي حوالي ٣٢٣.٨ ألف عامل أي حوالي خمسة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٩٢/٩١ .

- زيادة رأسمال المصانع المنتجة بالمدن العمرانية الجديدة إلي ٣٨ مليار جنيه مقابل ٣,٥ مليارات جنيه عام ٩٢/٩١ وبنسبة زيادة قدرها ٣,٨٥٤٪.
- زيادة قيمة الإنتاج السنوي للمصانع المنتجة بالمدن العمرانية الجديدة إلي ٣٧ مليار جنيه مقابل ٤,٢ مليارات جنيه عام ٩٢/٩١ .
- زيادة عدد المصانع تحت الإنشاء بالمدن العمرانية الجديدة إلي ١٨٣٧ مصنعاً مقابل ٦٥٠ مصنعاً عام ٩٢/٩١ .

ومن ابرز الانجازات التي شهدها عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ فى مجال المدن الجديدة ما يلي :-

- حفر وإقامة عدد ٣ آبار وخزان مياه .
- إقامة عدد ٣ محطات ووحدات تنقية .
- إقامة عدد واحد محطة ووحدة تحلية .
- إقامة عدد ١٠ محطات معالجة صرف صحي و ١٠ برك أكسدة .
- إقامة عدد ١٠ محطات رفع صرف صحي .
- إقامة عدد ٩ محطات ومحولات وموزعات كهرباء .
- رصف طرق بطول ١٥٥ كم بالمدن الجديدة.
- إقامة كابلات اتصالات بطول ٧٨ كم .
- إنشاء عدد ٣٢٠٠ وحدة سكنية بالمدن الجديدة.
- إقامة عدد ٢٠ دار حضانة ومدارس متنوعة .
- إقامة عدد ١٦ وحدة صحية ومستشفيات .

الانجازات العينية المستهدفة بالتعمير والمدن الجديدة خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ❖

البيان	الوحدة	عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦	
		التعمير	المجتمعات
مياه الشرب:			
شبكات مياه رئيسية وفرعية	كم	١٣٥	١٠٥
محطات ووحدات تنقية	عدد	٨	٣
حفر آبار وخزانات	عدد	١٦	٣
محطات ووحدات تحلية	عدد	-	١
الصرف الصحي:			
شبكات صرف رئيسية وفرعية	كم	٢٥	١٠٠
محطات معالجة	عدد	-	١٠
برك أكسدة	عدد	-	١٠
محطات رفع صرف صحي	عدد	-	١٠
مشروعات الكهرباء :			
شبكات وكابلات وخطوط هوائية	كم	-	٢٠٠
محطات ومحولات وموزعات	عدد	-	٩
مشروعات النقل والاتصالات :			
رصف طرق	كم	١٦٨	١٥٥
كابلات اتصالات	كم	-	٩
مشروعات الخدمات :			
دور حضانة ومدارس متنوعة	عدد	-	٢٠
وحدات صحية ومستشفيات	عدد	-	١٦
خدمات أخري متنوعة	عدد	-	٦٠
وحدات سكنية	ألف وحدة	-	٣,٢
عدد المصانع	عدد	-	٢٠٠

❖ خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

٢- قطاع المرافق العامة

قطاع المرافق العامة .. قطاع حيوى توليه الدولة أهمية خاصة حيث يقع على عاتقه جانب هام من الارتقاء بالخدمات الأساسية فى مصر، وتتبلور أهداف هذا القطاع حول محورين أساسيين:

الأول : الحفاظ على صحة المواطن: وذلك بتوفير مياه الشرب النقية بالكمية التى تفى باحتياجاته المعيشية والنوعية وتتطابق فى الوقت نفسه مع المواصفات والمعايير القياسية.

الثانى: تنمية نصيب الفرد من خدمات مياه الشرب والصرف الصحى والارتفاع بنسبة التغطية بهذه الخدمات على مستوى الجمهورية لتغطى كافة المدن والقرى وتوابعها إضافة إلى المناطق الصحراوية المتاخمة للمدن وخارج الوادى، وفى هذا السياق بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة نحو ٩١,٣٪ وارتفع متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب إلى نحو ٣٠٥ لترات/ يوم، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من خدمات الصرف الصحى إلى نحو ١٧٠ لتر/ يوم، أى أكثر من ست مرات ما كانت عليه عام ١٩٨٢/٨١ .

الاستثمارات:

حظى قطاع المرافق العامة باستثمارات منفذة خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حوالى ٧٠,٧ مليار جنيه، وخلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بلغت الاستثمارات المنفذة بالقطاع نحو ٥,٣ مليارات جنيه منها حوالى ٢,٣ مليار جنيه بقطاع مياه الشرب ونحو ٣ مليارات جنيه بقطاع الصرف الصحى، وقد ساهمت هذه الاستثمارات فى تحقيق العديد من الانجازات خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ حتى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ من أبرزها ما يلى:

مياه الشرب:

تطور نصيب الفرد من مياه الشرب النقية وارتفاع كمية المياه المنتجة من أبرز انجازات قطاع مياه الشرب فى مصر وبالمقارنة بين عام ٨٢/٨١ وعام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ نلاحظ الآتى:

- زيادة جملة الطاقة الانتاجية المتاحة لمحطات مياه الشرب من٤,٦٥ ملايين م٣/يوم لتصل الى ٢١,٤ مليون م٣/يوم.
- زيادة جملة متوسط نصيب الفرد من المياه من ٧٨,٥ لترا/ يوم ليصل إلى نحو ٣٠٥ لترات / يوم.
- زيادة جملة الطاقة الإنتاجية المتاحة لمحطات مياه الشرب بإقليم القاهرة الكبرى من ٢ مليون م٣/ يوم لتصل إلى حوالى ٧,٤ ملايين م٣/ يوم.
- زيادة جملة الطاقة الإنتاجية المتاحة لمحطات مياه الشرب بالإسكندرية من ٧٠٠ ألف م٣/ يوم لتصل إلى حوالى ٣,٢ ملايين م٣/ يوم.
- زيادة الطاقة الإنتاجية المتاحة لمحطات مياه الشرب بباقى المحافظات من ١,٩٥ مليون م٣/ يوم لتصل إلى نحو ١٠,٨ ملايين م٣/ يوم.

ويوضح الجدول التالى تطور طاقات محطات مياه الشرب المتاحة والشبكات وملحقاتها خلال الفترة من ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على النحو التالى:

البيان	الوحدة	٨٢/٨١(١)	٢٠٠٥/٢٠٠٦(٢)	نسبة الزيادة (٪)
القاهرة الكبرى:				
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	٢,٠	٧,٤	٥,٤
أطوال الشبكات	ألف كم	٢,٢	٨,٤	٦,٢
الإسكندرية:				
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	٠,٧٠	٣,٢	٢,٥
أطوال الشبكات	ألف كم	١,٦	٦,٣٥	٤,٧٥
باقى المحافظات:				
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	١,٩٥	١٠,٨	٨,٨٥
أطوال الشبكات	ألف كم	٢,٢	١٣,٧٥	١١,٥٥
الإجمالى العام:				
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	٤,٦٥	٢١,٤	١٦,٧٥
أطوال الشبكات	ألف كم	٦,٠	٢٨,٥	٢٢,٥

(١) المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٩/٢٠٠٠ .

(٢) المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

الصرف الصحى:

من أهم القطاعات التى تؤثر على حياة الإنسان وتحسين البيئة المحيطة به، لذا توليه الدولة اهتماما خاصا عبر تلبية احتياجات جميع محافظات الجمهورية من خدمات الصرف الصحى، وبالمقارنة بين عامى ٨١/٨٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نلاحظ تحقيق العديد من الانجازات فى مجال الصرف الصحى أبرزها ما يلى:

- زيادة جملة طاقات التنقية المتاحة من ٨٥٠ ألف م٣/يوم لتصل الى نحو١١,٩ مليون م٣/يوم بزيادة قدرها ١١,٠٥ مليون م٣/يوم .
- زيادة جملة طاقات التصرفات المتاحة من ١,٤٥ مليون م٣/ يوم لتصل إلى حوالى ١٤,٢١ مليون م٣/ يوم بزيادة قدرها ١٢,٧٦ مليون م٣/ يوم.

- زيادة جملة أطوال الشبكات الرئيسية للصرف الصحى من ٥ آلاف كم لتصل إلى نحو ٢٢,٩٨ ألف كم بزيادة قدرها ١٧,٩٨ ألف كم.
- بلغت جملة طاقات التصرفات المتاحة بإقليم القاهرة الكبرى ٤,٦ ملايين م٣/ يوم عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ وبالإسكندرية ١,٧ مليون م٣/ يوم وبباقى المحافظات ٧,٩١ ملايين م٣/ يوم.
- بلغت طاقات التنقية المتاحة بإقليم القاهرة الكبرى نحو ٤,٠ ملايين م٣/ يوم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وبالإسكندرية ١,٤٢ مليون م٣/ يوم وبباقى المحافظات ٦,٤٨ ملايين م٣/ يوم.
- بلغت جملة أطوال الشبكات الرئيسية للصرف الصحى بإقليم القاهرة الكبرى نحو ٩,٩ آلاف كم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وبالإسكندرية ٢,٧٥ ألف كم وبباقى المحافظات ١٠,٣٣ آلاف كم.

ويبين الجدول التالى تطور طاقات محطات الصرف الصحى المتاحه والشبكات وملحقاتها خلال الفترة من ٨١/١٩٨٢ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على النحو التالى:

البيان	الوحدة	٨١/٨٢(١)	٢٠٠٥/٢٠٠٦(٢)	نسبة الزيادة (٪)
القاهرة الكبرى:				
التصرفات المتاحة	مليون م٣/يوم	١,٠٠	٤,٦	٣,٦
التنقية المتاحة	مليون م٣/يوم	٠,٦٠	٤,٠	٣,٤
أطوال الشبكات الرئيسية	ألف كم	٢,٦٠	٩,٩	٧,٣
الإسكندرية:				
التصرفات المتاحة	مليون م٣/يوم	٠,٣٠	١,٧	١,٤
التنقية المتاحة	مليون م٣/يوم	٠,١٥	١,٤٢	١,٢٧
أطوال الشبكات الرئيسية	ألف كم	٠,٦٠	٢,٧٥	٢,١٥
باقى المحافظات:				
التصرفات المتاحة	مليون م٣/يوم	٠,١٥	٧,٩١	٧,٧٦
التنقية المتاحة	مليون م٣/يوم	٠,١٠	٦,٤٨	٦,٣٨
أطوال الشبكات الرئيسية	ألف كم	١,٨	١٠,٣٣	٨,٥٣
الإجمالى العام:				
التصرفات المتاحة	مليون م٣/يوم	١,٤٥	١٤,٢١	١٢,٧٦
التنقية المتاحة	مليون م٣/يوم	٠,٨٥	١١,٩	١١,٠٥
أطوال الشبكات الرئيسية	ألف كم	٥,٠٠	٢٢,٩٨	١٧,٩٨

١ - المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ .
٢ - المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

٣- قطاع النقل والاتصالات والمعلومات

يقوم قطاع النقل والاتصالات بدور رئيسي فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، فهو شريان هام ينقل الحياة من والي مختلف أنحاء البلاد ، ومن خلاله تتدفق متطلبات التنمية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك . واليوم أصبح هذا القطاع من أهم القطاعات الحيوية المساهمة فى تفعيل إستراتيجية الدولة نحو الخروج من الوادي الضيق باتجاه زيادة التوسع الأفقي عبر توفير شبكات نقل سريعة وحديثة تخدم خطط التنمية العمرانية والسياحية والثقافية .

الاستثمارات:-

بلغت جملة الاستثمارات المنفذة بقطاع النقل والاتصالات وقناة السويس خلال الفترة من ٨١/ ١٩٨٢ حتي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ١٦٢,٣ مليار جنيه ، اما الاستثمارات المنفذة بقطاع النقل خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فقد بلغت نحو ١٩٣٦٧,٨ مليون جنيه يساهم قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والتعاوني فيها بنحو ١٥٣٦٣,٠مليون جنيه ، اما الباقي وقدره ٤٠٠٤,٨ مليون جنيه فقد قامت الحكومة والهيئات الاقتصادية بتنفيذها، كذلك حظي قطاع الاتصالات والمعلومات باستثمارات منفذة بلغت نحو ٦,٢ مليارات جنيه ساهم القطاع الخاص فيها بالجانب الأكبر وقدره ٥,٥ مليارات جنيه بما يعادل نحو ٨٩٪ وساهمت الاستثمارات العامة بنحو ٠,٧ مليار جنيه وهي استثمارات تتولي تنفيذها بشكل رئيسي وزارتا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية .

الانتاج:

بلغت مساهمة قطاع النقل والاتصالات فى الإنتاج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٢/٨١ نحو ٢٣٢٢ مليون جنيه (بالأسعار الجارية وتكلفة عوامل الإنتاج) منها حوالي ١٢٨٢ مليون جنيه مساهمة القطاع العام وحوالي ١٠٤٠ مليون جنيه مساهمة للقطاع الخاص وقد تزايدت مساهمة قطاع النقل والاتصالات فى الإنتاج المحلي الإجمالي لتصل الي ٥٣٠٨٥,١ مليون جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ منها حوالي ١١٤٤٩,٧ مليون جنيه قطاع عام وحوالي ٤١٦٤٥,٤ مليون جنيه قطاع خاص.

الناتج :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل والاتصالات (بالأسعار الجارية وبتكلفة عوامل الإنتاج) عام ١٩٨٢/٨١ نحو ١٥٢٥ مليون جنيه منها حوالي ٨٢١ مليون جنيه مساهمة القطاع العام وحوالي ٧٠٤ ملايين جنيه مساهمة القطاع الخاص ، وقد تزايدت مساهمة القطاع فى الناتج المحلي الإجمالي لتصل الي حوالي ٣٥٥٢٦,٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية

خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ منها حوالي ٥٧٠٢,٦ مليون جنيه قطاع عام ونحو ٢٩٨٢٣,٨ مليون جنيه قطاع خاص .

عدد المشتغلين:

تزايد عدد المشتغلين فى مجال النقل والاتصالات وقناة السويس من ٣٩٩ الف مشتغل عام ١٩٨٢/٨١ ليصل الي نحو ٩٤٣,٥ الف مشتغل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

أ -قطاع النقل:-

شهد قطاع النقل تحقيق العديد من الانجازات خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ علي النحو التالي :-

السكك الحديدية:

تزايدت مساهمة شبكة السكك الحديدية فى نقل الركاب من حوالي ١٧٩٠٣ مليون راكب / كم عام ٨١/ ١٩٨٢ لتصل الي نحو ٥٤٤٠٠ مليون راكب / كم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وفى نقل البضائع من حوالي ٢٣٠٧ طن/كم عام ١٩٨٢/٨١ لتصل الي حوالي ٤٣٠٠ مليون طن/كم خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

- زادت أطوال خطوط السكك الحديدية من ٤٨٨٢كم فى عام ١٩٨٢/٨١ لتصل الي نحو ٩٤٣٥ كم فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- بلغ عدد القطارات العاملة يوميا علي خطوط شبكة السكك الحديدية عدد ١٨٠٠ قطار تتحرك ذهابا وايابا علي طول ١٣٥ الف كم .

مترو الانفاق:

يعد مترو الانفاق من اهم المشروعات الحضارية التي تم تنفيذها فى مصر ، حيث يساهم فى الربط بين ثلاث محافظات هي القاهرة ، الجيزة ، القليوبية .. تمتد خطوط المترو علي طول ٦٤,٦كم عبر خطين رئيسين هما :

- الخط الاول (حلوان -المرج) بطول ٤٣ كم وقد تم تنفيذه علي مرحلتين .
- الخط الثاني (شبرا الخيمة - المنيب) بطول ٢١,٦ كم ، وقد تم تنفيذه علي خمس مراحل تم تشغيلها أعوام ٩٦-٩٧-٩٩-٢٠٠٠-٢٠٠٥ ، ينقل المترو نحو ٣ ملايين راكب وقد بلغت التكلفة الاستثمارية له نحو ١٢ مليار جنيه . وفى ضوء أهمية مترو الأنفاق وضرورة استمرارية مشروعاته وتطويره .. بدأ تنفيذ المرحلة الأولي لإنشاء الخط الثالث للمترو (العتبة -العباسية) بطول ٤,٣كم وبتكلفة نحو ٣,٦ مليارات جنيه .

الكبارى والأنفاق:

شهدت الفترة من ١٩٨٢/٨١ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تدعيم شبكة الكباري والانفاق بعدد من المشروعات الضخمة التي تساهم فى تحقيق سيولة المرور ، حيث

تم تنفيذ عدد من الكباري والانفاق الهامة أبرزها ما يلي :-

- كوبري مبارك / السلام وهو اول كوبرى معلق للسيارات على قناة السويس يربط بين قارتى آسيا وأفريقيا وقد بلغت تكلفته نحو ٦٧٠ مليون جنيه .
- كوبري اسوان / الملجم علي النيل بطول ٩٨٠ مترا وبتكلفة ١٠٥ ملايين جنيه .
- كوبري دمياط الدولي ، وهو اطول كوبري علي النيل فى مصر يربط الطريق الدولي الساحلي شرقا باتجاه محافظات القناة وسيناء وغربا باتجاه محافظات الدلتا .
- كوبري سوهاج العلوي الجديد ، يقع علي حدود الحيز السكاني لمدينة سوهاج مباشرة بطول ٢٢٠٠ متر وبتكلفة ١٢٠ مليون جنيه ويساهم فى سيولة حركة المرور الكثيفة بين شطري المدينة .
- كوبري اجا العلوي ، بطول ٦٠٠ متر وعرض ١٨,٥ متر وحمولة تصميمية ٩٠ طناً .. تم انشاؤه لإلغاء التقاطع السطحي عند مدخل اجا بين طريق (اجا/ سمنود) مع الطريق السريع (بنها/ المنصورة).
- كوبري الإسكندرية / محرم بك ، اقيم الكوبري بتصميم فريد من نوعه فى مدينة الإسكندرية وعلي الطريق الساحلي الدولي اسهاماً فى انسياب حركة المرور .
- كوبري الفردان المعدني المتحرك للسكك الحديدية علي قناة السويس بتكلفة ٣٦٥ مليون جنيه .
- تم زيادة عدد الكباري المقامة علي النيل من ١٢ كوبري عام ١٩٨٢/٨١ الي نحو ٢٦ كوبري عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- تنفيذ مشروع نفق الأزهر بطولي ٢,٦ كم وبتكلفة قدرها ٨٩٠ مليون جنيه ، بدأ تشغيل النفق فى أكتوبر ٢٠٠١ حيث تبلغ الحركة المرورية الفعلية فى الاتجاهين حوالي ١٥ مليون سيارة فى العام .

شبكة الطرق :-

شهدت الفترة من ١٩٨٢/٨١ الي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ تحسنا ملحوظا فى شبكات الطرق علي النحو التالي :

- زيادة أطوال الشبكات من ١٥,٢ الف عام ٨١/ ١٩٨٢ لتصل الي نحو ٤٨,١ الف كم عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٣٢,٩ الف كم .
- زيادة حركة نقل الركاب من ٤٧٤٤٩ مليون راكب/ كم لتصل الي نحو ١٣٥٢٧٠ مليون راكب/ كم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وزيادة نقل البضائع من١٣٨٩٠ مليون طن/كم لتصل الي نحو ٤٤٩٤٠ مليون طن / كم .

هذا الي جانب تنفيذ العديد من المشروعات الهامة من أبرزها :-

- طريق القطامية / العين السخنة ، وهو الأول من نوعه فى شبكة الطرق الاستثمارية ويعتبر نواة لشبكة من الطرق التي تربط ساحلي البحرين الأحمر والمتوسط بالوجه القبلي .

- تنفيذ طريق القنطرة شرق/رفح بطول ٢٠٥ كم.
- تنفيذ المرحلة الثانية من طريق أسوان / برنيس بطول ٥٠ كم وتكلفة قدرها ١٥ مليون جنيه .
- استكمال طريق القاهرة / أسوان الجديد مع ربط الطريق بالوادي الجديد بواسطة طريق ارمنت / الخارجة .
- الانتهاء من ازدواج طريق الإسماعيلية بطول ٨٥ كم وبتكلفة ٥٠ مليون جنيه .

النقل النهري:

من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لنهر النيل فى تيسير حركة النقل النهري ، شهدت الفترة من ٨١/ ١٩٨٢ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تنفيذ عدد من المشروعات ساهمت فى نقل نحو ٢٥٩٠ مليون طن/كم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مقابل نحو ٢١١٤ مليون طن/ كم عام ١٩٨٢/٨١ ، ومن اهم المشروعات التي تم تنفيذها والجاري تنفيذها فى مجال النقل النهري ما يلي :-

- زيادة طول شبكة النقل النهري لتصل الي ٣٥ الف كم .
- إنشاء مرسي الميناء الشرقي لأسوان خلف السد العالي كسبيل لتفعيل التكامل بين مصر والسودان.
- تطوير الطريق الملاحي القاهرة / دمياط بطول ٢٢٨كم وبتكلفة إجمالية قدرها ٢٣٠ مليون جنيه.
- مشروع تطوير الطريق النهري القاهرة / أسوان بطول ٩٦٠ كم مع إزالة المشاكل والاختناقات الملاحية علي طول المجري.
- مشروع تطوير الرياح البحيرى/ ترعة النوبارية بتكلفة ٨ ملايين جنيه .
- مشروع تطوير ورفع كفاءة وتأمين الخط الملاحي ببحيرة ناصر بتكلفة ٤ ملايين جنيه.
- إنشاء هويس الدلتا الجديد بتكلفة ٨٠ مليون جنيه وهويس زفتي الجديد بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه.
- تطهير مجري نهر النيل لتحويله إلي ممر آمن للسياحة والنقل علي مدار الـ ٢٤ ساعة.

النقل البحري:

تعد الموانئ البحرية نافذة مصر علي العالم الخارجي، حيث يبلغ عدد الموانئ المصرية المطلة علي البحرين الأبيض المتوسط والأحمر وخليج العقبة٤٠ ميناءً بحريا، هذا وقد حقق قطاع النقل البحري تقدما كبيرا خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ تعكسه الانجازات التالية:

- زيادة سعة الموانئ البحرية من ١٥.١ مليون طن إلي نحو ٦٦,٨ مليون طن.
- زيادة عدد الأرصفة بالموانئ من ٩٥ رصيفا إلي نحو ١٧٥ رصيفا.
- زيادة حركة الركاب علي الموانئ المصرية من ١٢ ألف راكب إلي نحو ٧٤٠ ألف راكب.
- زيادة عدد وحدات الأسطول المصري من ٧٠ سفينة بحمولة كلية ٥٣٠ ألف طن إلي نحو ١٣٥ سفينة

بحمولة كلية ٢ مليون طن.

- زيادة حركة نقل البضائع من ٢٩٠٣,٤ الف طن إلي نحو ١٠٩١٦ الف طن بضائع.
- الانتهاء من تطوير ميناء الإسكندرية ليصبح اكبر واهم موانئ البحر المتوسط.
- انشاء مينائي الدخيلة والعريش إلي جانب الانتهاء من المرحلة الأولي لميناء شرق بورسعيد بتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه والمرحلة الأولي لميناء العين السخنة بتكلفة ٥٥٠ مليون جنيه.
- افتتاح ميناء دمياط الجديد.
- تطبيق نظام اليكتروني بخليج السويس لتأمين سلامة السفن العابرة.
- تطوير موانئ الأدبية والغردقة ونويبع وسفاجا.

النقل الجوي:

حقق قطاع النقل الجوي نقلة هائلة علي طريق التطوير والتحديث، وهو ما عكسه العديد من الانجازات خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ الي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ من أبرزها ما يلي:

- امتداد الخطوط الجوية المصرية إلي معظم أنحاء العالم ، حيث تصل خطوطنا الجوية الي ٧٢ مدينة وعاصمة عالمية بالإضافة الي ١٢ مدينة مصرية داخلية.
- تحويل عدد من المطارات المحلية الي مطارات دولية مثل مطارات الأقصر وأسوان وأسيوط وبرج العرب.
- زيادة عدد الطائرات المدنية من ١٧ طائرة إلي ٤٧ طائرة.
- زيادة حركة الطائرات بميناء القاهرة الجوي من ١٥,١ الف رحلة إلي ١٠٨ آلاف رحلة وحركة الطائرات بالمطارات الاخري لتصل الي ٧٦ الف رحلة.
- زيادة حركة نقل الركاب بميناء القاهرة الجوي من ٦ ملايين راكب الي ١١,٢ مليون راكب وبالمطارات الاخري من ١,٤ مليون راكب الي ١٠,٥ ملايين راكب.
- تزايد حركة نقل البضائع بالنقل الجوي من ٦٠ مليون طن /كم لتصل الي نحو ٣١١,٤ مليون طن/ كم.

ويوضح الجدول التالى تطور الإنتاج الكمى بأنشطة قطاع النقل
خلال الفترة من ٨١/٨٢ - ٢٠٠٥/٢٠٠٦

البيان	الوحدة	١٩٨٢/٨١(١)	٢٠٠٦/٢٠٠٥(٢)
السكة الحديد	راكب /كم بالمليون	١٧٩٠٣	٥٤٤٠٠
	طن /كم بالمليون	٢٣٠٧	٤٣٠٠
الطرق	راكب /كم بالمليون	٤٧٤٤٩	١٣٥٢٧٠
	طن /كم بالمليون	١٣٨٩٠	٤٤٩٤٠
النقل النهري	طن /كم بالمليون	٢١١٤	٢٥٩٠
النقل البحري	راكب /كم بالالف طن	١٢	٧٤٠
	طن /كم بالالف طن	٢٩٠٣,٤	١٠٩١٦
النقل الجوي	طن /كم بالمليون	٦٠	٣١١,٤
ميناء القاهرة الجوي	عدد الطائرات بالالف	٥١,١	١٠٨
	راكب بالمليون	٦	١١,٢
المطارات الاخري	عدد الطائرات بالالف	٠	٧٦
	راكب بالمليون	١,٤	١٠,٥

(١) المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ .
(٢) المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

ب - قطاع الاتصالات والمعلومات:

فى اطار مشروع مصر القومي للنهضة التكنولوجية، تولي الدولة اهتماما متزايدا بصناعة واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دعماً لأهداف التنمية، وقد جاء إنشاء أول وزارة متخصصة تعني بشئون الاتصالات والمعلومات فى مصر عام ١٩٩٩ خطوة أساسية نحو تنفيذ هذا المشروع القومي، الأمر الذي ترتب عليه ظهور مجتمعات وثقافات جديدة تعتمد علي حرية المعرفة والتوجه نحو الآليات التكنولوجية المتطورة.

ومن ابرز الانجازات التي تحققت فى مجال الاتصالات والمعلومات حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ما يلي:

الخدمة التليفونية:

- زيادة اجمالي سعة السنترالات من ٥٤٣ الف خط عام ١٩٨٢/٨١ إلي نحو ١٢,٩ مليون خط عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

- زيادة عدد المشتركين للتليفونات الثابتة ليصل إجمالها إلي نحو ١٠,٦٢٨ ملايين مشترك.
- انتشار خدمة التليفون المحمول ليصل عدد المستخدمين إلي ١٤,٨ مليون مستخدم.
- زيادة عدد السنترالات فى الريف المصري إلي ١١٣٨ سنترالاً.
- زيادة سعة شبكات الانترنت لتصل إلي ٥,٨٢ مليارات نبضة / ثانية.
- زيادة عدد مشتركي شبكة الانترنت إلي ٥,٤ ملايين مشترك.

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

- بلغ عدد الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ١٨١٧ شركة.
- بلغ عدد العاملين فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ٤٢,٣٢٢ الف عامل.
- بلغ عدد نوادي تكنولوجيا المعلومات ١٣٦٨ ناديا.
- بلغ عدد المتدربين فى برنامج التدريب المتخصص فى الاتصالات ٢٣,٩٩٩ الف متدرب.
- بلغ عدد المتدربين فى برنامج تنمية المهارات ١٣٣,٧٣٧ الف متدرب.

البريد:

- بلغ عدد المكاتب البريدية فى مصر ٥٤٥٧ مكتبا منها ٣٥٤١ مكتبا حكوميا وعدد ١٩١٦ مكتبا أهليا.
- بلغ عدد مكاتب البريد المميكنة ٤٥٠ مكتبا.
- بلغت قيمة المدخرات فى صندوق توفير البريد نحو ٤٥,١١٨ مليار جنيه.
- تم تصنيف مصر ضمن الفئة الأولي فى التقويم العالمي لمتوسط زمن نقل الخطابات بين مصر والعالم الخارجي.
- تم إضافة خدمة تبادل الوثائق البريدية EDI والتي يمكن الاعتماد عليها فى كل من الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.
- تم إضافة خدمة تحويل أموال المصريين العاملين بالخارج لذويهم بالتعاون مع شركة ويسترن يونيون العالمية.

٤ - التنمية المحلية والريفية والعشوائيات

تمثل التنمية المحلية والريفية ركيزة هامة من ركائز التنمية القومية الشاملة لمصر ، وهى الأداة الرئيسية لتحقيق التوازن التنموي بين المحافظات وبعضها البعض من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى، بخلاف دورها الهام فى تفعيل استثمارات المحليات وزيادة إسهامها فى الأقاليم الواعدة .

الاستثمارات الحكومية فى الأقاليم والمحافظات :-

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية الموزعة على الأقاليم والمحافظات خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩٧ /٢٠٠٢) حوالي ١٣٧,٣ مليار جنيه ، أما فى الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢ / ٢٠٠٧) فقد بلغت الاستثمارات المخصصة لها حوالى ٤٤٥,٠ مليار جنيه .

وبالمقارنة بين الهيكل النسبي لتوزيع الاستثمارات خلال الخطتين نلاحظ ما يلي : -

- تراجع الأهمية النسبية للاستثمارات المخصصة لإقليم القاهرة الكبرى من ٢٦ ٪ فى الخطة الخمسية الرابعة (٩٧ /٢٠٠٢) إلى ٢١,٦ ٪ فى الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧)
- تزايد الأهمية النسبية للاستثمارات المخصصة لإقليم جنوب الصعيد من ١٣,٦ ٪ فى الخطة الخمسية الرابعة (٩٧ /٢٠٠٢) لتصل إلى ٢١,٦ ٪ فى الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧) وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تفعيل اللامركزية فى الإدارة المحلية إلى جانب الاهتمام المتزايد بمحافظات جنوب الصعيد .
- استثمارات الأقاليم والمحافظات فى خطة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ : -

بلغت الاستثمارات الموزعة على الأقاليم والمحافظات خلال عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ نحو ١١٠ مليارات جنيه موزعة على النحو التالي :-

- نحو ٢٠,١ مليار جنيه بإقليم القاهرة الكبرى بنسبة ١٨,٣ ٪ من اجمالى الاستثمارات.
- نحو ١٨,٢ مليار جنيه بإقليم غرب الدلتا بنسبة ١٦,٥ ٪ من اجمالى الاستثمارات .
- نحو ٢٠,٦ مليار جنيه بإقليم وسط وشرق الدلتا بنسبة ١٨,٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات
- نحو ١٧,٣ مليار جنيه بإقليم القناة وسيناء بنسبة ١٥,٧ ٪ من اجمالى الاستثمارات
- نحو ٨,٣ مليارات جنيه بإقليم شمال الصعيد بنسبة ٧,٥ ٪ من إجمالي الاستثمارات .
- نحو ٢٥,٥ مليار جنيه بإقليم جنوب الصعيد بنسبة ٢٣,٢ ٪ من اجمالى الاستثمارات .

ويوضح الجدول التالي التوزيع الاقليمى للاستثمارات

فى خطة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ❖

القيمة بالمليار جنيه

م	الاقاليم	اجمالى الاستثمارات	الهيكل النسبى
١	إقليم القاهرة الكبرى	٢٠,١	٪ ١٨,٣
٢	إقليم غرب الدلتا	١٨,٢	٪١٦,٥
٣	إقليم وسط وشرق الدلتا	٢٠,٦	٪١٨,٨
٤	إقليم القناة وسيناء	١٧,٣	٪١٥,٧
٥	إقليم شمال الصعيد	٨,٣	٪٧,٥
٦	إقليم جنوب الصعيد	٢٥,٥	٪٢٣,٢
	الإجمالي	١١٠	٪١٠٠

(❖) المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ .

استثمارات التنمية المحلية والريفية: -

بلغت الاستثمارات المنفذة فى برنامج التنمية المحلية والريفية فى عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ نحو ٦,٩ مليارات جنيه قامت الحكومة والهيئات الاقتصادية بتنفيذ نحو ٩٦,٧٪ وخلال عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بلغت الاستثمارات المنفذة ببرنامج التنمية المحلية والريفية نحـو٣,٩ مليـارات جنيه تمثل حوالي ١٥٪ من الاستثمارات العامة وتتوزع هذه الاستثمارات على الجهات المختلفة بهدف إعطاء دفعة اكبر لتطوير الخدمات الأساسية بالقرى والأحياء (كهرباء ، مياه شرب ، صرف صحي ، نقل ، رصف طرق وكباري) ، إلى جانب نشر الصناعات الحرفية بها ، وتمثل الاستثمارات الحكومية نسبة ١٦,٧ ٪ من جملة الاستثمارات ، ومن بين هذه الاستثمارات ما يلي : -

- نحو ٢٤٠ مليون جنيه استثمارات مخصصة لمشروعات التنمية الريفية.
- نحو ١٩٢٥٥٩ ألف جنيه استثمارات مخصصة لتطوير وتنمية المناطق العشوائية.
- نحو ٧٨٣٠٩ ألف جنيه استثمارات مخصصة لاستكمال اعمال البنية الأساسية بالمناطق الصناعية.

هذا إلى جانب الاستثمارات المخصصة للمشروعات الاخرى .

أ - التنمية المحلية : -

تعد التنمية المحلية بمثابة العصب الرئيسي فى عملية التنمية المتكاملة التي تنتهجها مصر .

انجازات التنمية المحلية خلال عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦:

• الخطة الموحدة: -

انطلاقا من تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية فى التنمية المحلية ومنعا للازدواجية ، تم تنفيذ الخطة الموحدة بمفهومها الشامل بدءاً من عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ حيث تم توزيع اعتمادات الفروع الثلاثة للتنمية المحلية وهى (دواوين عموم المحافظات والخطة العاجلة وجهاز بناء وتنمية القرية) وتجميعها فى ضوء الأولويات والاحتياجات الملحة والضرورية فى المحافظات بدءاً من مستوى القرية ووصولاً إلى مستوى المحافظة .

• مراكز معلومات التنمية المحلية : -

مشروع تطوير البنية المعلوماتية للتنمية المحلية مشروع حيوي يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها المختلفة من خلال كيانات معلوماتية مترابطة ، وفى هذا الإطار تم تحديث قاعدة معلومات التنمية المحلية الشاملة بما يتيح خريطة معلوماتية متكاملة لجميع قرى ومدن ومراكز المحافظات .

تتيح مراكز معلومات التنمية المحلية تشغيل نحو ٣٢ الف شاب فى نحو ٤٩٠٠ موقع بجميع القرى والاحياء والمدن بكافة محافظات الجمهورية بتمويل من وزارة المالية يبلغ نحو ٦٠ مليون جنيه سنويا ، ويعمل هؤلاء الشباب فى التحديث المستمر لقواعد بيانات التنمية المحلية بكافة قطاعاتها ، وحتى نهاية عام ٢٠٠٤ تم الانتهاء من حصر نحو ٢,٥ مليون أسرة وإدخال بياناتها على الحاسبات الالية تمهيداً للاستفادة منها فى التخطيط المستقبلي .

• المشروع القومي لتنمية قرى الظهير الصحراوي:

مع ارتفاع الكثافة السكانية والتآكل المستمر للاراضى الزراعية اتجهت الدولة إلى شرق وغرب النيل على مساحة عدة كيلومترات لإنشاء نحو ٤٠٠ قرية جديدة على أسس عمرانية وحضارية وبيئية تتناسب مع معطيات التوسع على جانبي الوادي واعتبر هذا المشروع مشروعاً قومياً يجرى تنفيذه على مدار العشرين عاما القادمة ليستوعب من نحو ٤ إلى ٥ ملايين نسمة .

وقد تم خلال عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ الانتهاء من تحديد ٢١ قرية كمرحلة أولى لقرى الظهير

الصحراوي في ٧ محافظات، كما تم البدء في الإعداد للمرحلة الثانية من المشروع وتشمل تنمية قرى الظهير الصحراوي في جميع المحافظات ومشروع الاستصلاح حيث تم الانتهاء من إعداد بيانات ٢٨٠ قرية بصورة مبدئية .

• تنمية المناطق الصناعية: -

يعد تطوير المناطق الصناعية والنهوض بها من ابرز أهداف التنمية المحلية.. ومن هذا المنطلق شهد عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ استمرار تنمية المناطق الصناعية التي تشرف عليها المحافظات واستكمال أعمال البنية الأساسية لعدد ٦٤ منطقة صناعية منها ١٧ منطقة صناعية مدرجة بالخطة الموحدة ، فضلاً عن بقية المناطق الصناعية التي تشرف عليها جهات أخرى (٢٦ منطقة صناعية) .

• التعاونيات الإنتاجية :

شهد عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ تفعيل أنشطة الجمعيات التعاونية الإنتاجية التي تشرف عليها المحليات وتوسيع قاعدتها كي تقوم بدورها في مساندة المشروعات الصغيرة من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والتسويق.. يبلغ عدد التعاونيات الإنتاجية ٤٧٥ جمعية قاعدية بكافة المحافظات و١٥ جمعية اتحادية وعامة حيث بلغ حجم نشاط التعاونيات الإنتاجية نحو ١,٣ مليار جنيه.

• مشروع الإقراض الشعبي: -

بدأ هذا المشروع في ١٠٧ قرى وحي ومدينة بإجمالي قروض ١٠٧ ملايين جنيه وبدعم من الدولة بتكلفة فرق سعر فوائد الإقراض قيمته نحو ١٠ ملايين جنيه مدرجة في التنمية المحلية.

• الإقراض من صندوق التنمية المحلية : -

بلغت قيمة القروض المقدمة حتى عام ٢٠٠٤ نحو ١٦٢,٢ مليون جنيه لعدد ٥١,٤ ألف مشروع صغير للشباب والمرأة في جميع قرى المحافظات أتاحت نحو ٨٦,٥ الف فرصة عمل.

• أجهزة تشغيل الشباب: -

أسهمت أجهزة تشغيل الشباب خلال عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ في توفير حوالي ٤٢ ألف فرصة عمل بمختلف المحافظات، إضافة إلى توفير نحو ٩٤٠٠ فرصة عمل في مشروعات صندوق التنمية المحلية.

ب – التنمية الريفية: -

تطوير وإعادة بناء القرية المصرية أصبح في مقدمة أولويات التنمية التي توليها الدولة اهتماماً كبيراً نظراً لما يمثله المجتمع الريفي من ثقل سكاني واقتصادي كبير ويعد البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) هو الوسيلة الفعالة لتطوير وتنمية القرية المصرية حيث يقوم على مفهوم المشاركة الشعبية في

التنمية المتكاملة بالريف المصرى .. بدأ المشروع عام ١٩٩٤ وقد بلغت الاستثمارات المنفذة به خلال العقد الأخير حوالي ٢ مليار جنيه إضافة إلى نحو ٢٤٠ مليون جنيه استثمارات مخصصة للتنمية الريفية خلال عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ، وقد ساهمت هذه الاستثمارات فى تنفيذ أكثر من ١٠٠ ألف مشروع بقرى جميع محافظات الجمهورية شملت مجالات عديدة منها مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكهرباء والصحة والشباب والثقافة والمرأة والطفل ، إلى جانب التعليم حيث أصبح التلاميذ فى الريف المصري يمثلون اليوم أكثر من ٥٣ ٪ من اجمالى المقيدين بالتعليم قبل الجامعي .

• برنامج اعادة تخطيط ٤٥٠٠ قرية مصرية ووضع حيز عمرانى جديد لها:

يسعى البرنامج الى اعداد مخطط كامل لتنمية القرى المصرية حتى عام ٢٠٢٠ بهدف تحقيق :

الارتقاء عمرانيا بالريف والخدمات المقدمة له، تخفيف التكدس وتحسين مستوى المعيشة ، ايجاد فرص عمل ، تنمية الاقتصاد المحلى ، وتطوير القرية وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق .

ج -المناطق العشوائية :

تتبنى الدولة خطة بعيدة المدى تهدف الى الحد من ظاهرة انتشار المناطق العشوائية فى مختلف المحافظات وذلك عن طريق تطوير نحو ١٢٢١ منطقة عشوائية منتشرة فى عدد ٢٤ محافظة الى جانب مدينة الأقصر . بلغت الاستثمارات المنفذة لتطوير وتنمية المناطق العشوائية نحو ١٩٢٥٥٩ ألف جنيه موزعة على انشطة الكهرباء ورصف الطرق والكبارى وتدعيم مياه الشرب وخدمات الصرف الصحى ، اضافة الى نشر قواعد الانتاج بالمناطق العشوائية ووضع نظام متكامل لعمليات التخطيط والتنظيم وادارة المخلفات الصلبة والسائلة مع الاهتمام بالنظافة العامة والارتقاء بالبيئة عبر زيادة المسطحات الخضراء بتلك المناطق .

• البرنامج القومي للقضاء على العشوائيات ٢٠٢٠:

فى ضوء الرؤى العالمية للتعامل مع المناطق العشوائية تم اقتراح استراتيجية جديدة للارتقاء بالمناطق العشوائية تحت مسمى المشروع القومى للقضاء على العشوائيات عام ٢٠٢٠ حيث يهدف هذا المشروع الى وضع رؤية موحدة وبرنامج متكامل تلتزم به كافة اجهزة الدولة وكذلك الجهات المانحة لضمان تحقيق التنمية المتكاملة بتلك المناطق ووضع الآليات اللازمة لضمان عدم ظهور المزيد من المناطق العشوائية فى مصر .

• **برنامج الارتقاء العمرانى بالريف والحضر: -**

يهدف البرنامج الى التعامل مع العشوائيات باسلوب يعتمد على التخطيط العمرانى من خلال اعداد تخطيط عمرانى يعتمد على الاحتياجات الضرورية والنظرة الفعلية جنبا إلى جانب مع النظرة المستقبلية حيث يتم إعداد خطة زمنية لمنع ظهور اية عشوائيات جديدة ولتحسين الخدمات وتطويرها وتحديث البنية الأساسية والمرافق مع مراعاة الكثافة المرورية فى ضوء التخطيط العمراني المتكامل مثل المستشفيات والمدارس وسائر الخدمات الأخرى .. يسهم هذا البرنامج فى الحفاظ على الرقعة الزراعية والسيطرة على العشوائيات مع اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لمنعها فى ضوء مشروع قانون البناء الموحد الجديد .

٥ - حماية البيئة

قضية حماية البيئة من القضايا الاستراتيجية الهامة التي تضعها مصر فى مقدمة أولوياتها وتعتبر من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع، فالاهتمام بالبيئة يعد أحد أركان التنمية المستدامة، ومن ثم شجعت الدولة كافة المنظمات والهيئات الشعبية التي تعمل من اجل حماية البيئة فى مصر للمحافظة على البيئة وعلاج القضايا الخاصة بها ، حيث اتخذت عدة اجراءات أهمها :

- إنشاء جهاز شئون البيئة عام ١٩٨٢ كأول جهاز مختص بإدارة شئون البيئة وتنمية مواردها .
- إنشاء صندوق حماية البيئة ١٩٩٤ لتشجيع الاستثمارات فى المجالات البيئية .
- إنشاء وزارة مختصة للبيئة عام ١٩٩٧ تقوم بمراقبة مصادر التلوث ومكافحتها ويعاون الوزارة فى ذلك بعض الأجهزة المختصة والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال البيئة، وفى إطار الاهتمام بالمحافظة على البيئة تم صدور عدد من القوانين والقرارات الهامة التي من شأنها الارتقاء بمستوى البيئة المصرية ومن أهمها :
  - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ والمعروف بقانون حماية النيل.
  - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ويعد أهم قانون شامل للبيئة فى مصر.

أهم الانجازات :

حفل سجل انجازات حماية البيئة بالعديد من النجاحات التي تحققت فى مجالات مختلفة أهمها :

مجال رصد نوعية الهواء:

- بدء تشغيل شبكة رصد ملوثات الهواء والتي تعتبر أحد الأدوات الاساسية لجمع البيانات والمعلومات عن نوعية الهواء وتحليلها وقد تم زيادة عدد محطات الرصد البيئي للهواء لتصل إلى ٧٢ محطة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ أي أكثر من ٢٤ مثل ما كانت عليه عام ١٩٩٧ .
- تنفيذ برنامج تحويل المركبات التابعة لجهات العمل بالوزارات والهيئات الحكومية إلى استعمال الغاز الطبيعي وتم تحويل ١٨٥٤ سيارة كمرحلة أولى .
- تم تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من هذا المشروع القومي لتحويل ٢٠٠٠ سيارة جديدة للعمل بالغاز الطبيعي .

- التوسع في برنامج تحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي لعدد ١٥٠٤ مركبات لعدد ٤٥ جهة حكومية بتكلفة ٨,٥ ملايين جنيه .
- بدء تنفيذ برنامج ربط تراخيص المركبات بفحص عوادمها حيث بلغ عدد السيارات التي تم فحصها ٢٤٠٠٠ ألف مركبة ديزل وبنزين.

مجال الحفاظ على نهر النيل والموارد المائية :

- تنفيذ المشروعات الخاصة بتحسين نوعية المياه فى العديد من المناطق أهمها بحيرة المنزلة وفرعا دمياط ورشيد .
- تم إنشاء ٥ مراس نهرية لاستيعاب المخلفات الخاصة بالعائمات النهرية على طول مجرى النيل بمحافظات القاهرة والمنيا واسيوط وسوهاج.
- بلغ عدد المصانع التي توقفت عن تلويث نهر النيل ٣٤ مصنعاً.

مجال التحكم فى التلوث الصناعي:

الانتهاء من تنفيذ قاعدة البيانات الخاصة بالمناطق الصناعية والأنشطة الملوثة خارج الكتلة السكنية للمحافظات حيث تم نقل الورش الحرفية بالقاهرة الكبرى إلى خارج الكتلة السكنية .

- تم إيقاف الصرف الصناعي الملوث لنهر النيل لعدد ٨٢ منشأة.
- بلغ عدد المنشآت الحائزة على شهادة الأيزو فى مجال البيئة ١٢٧ منشأة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقابل ٨ منشآت عام ٩٧/٩٦ .

مجال تدوير المخلفات :

بدأ تنفيذ البرنامج القومي لإدارة المخلفات، ويبلغ عدد مصانع تدوير القمامة بالمحافظات ٦٣ مصنعاً عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقابل ١٠ مصانع عام ٩٧/٩٦ .

البيئة الساحلية:

تم عمل مسح شامل للسواحل المصرية لتحديد أهم المناطق المعرضة لأخطار التلوث والتي بلغت ٨٠ موقعاً موزعاً على طول السواحل المصرية.

الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي:

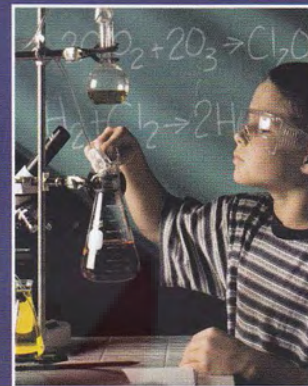
- تم إعلان ٢٤ محمية طبيعية خلال الفترة ١٩٨٣/ ٢٠٠٥ تقع على مساحة ١٠٪ من مساحة الجمهورية بما يعادل أكثر من ١٠٠ ألف كم٢ كمحميات طبيعية وذلك للحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي.
- تم إنشاء مراكز علمية وإدارية بنسبة ٦٠٪ من تلك المحميات وتجهيزها بالمعدات اللازمة لاستقبال الزائرين المحليين والأجانب .
- حظر كافة أنشطة الصيد الجائر تطبيقاً لقانون المحميات الطبيعية وقانون حماية البيئة والاتفاقيات الدولية للتصدي لأي ممارسات تؤثر على نظم البيئة .

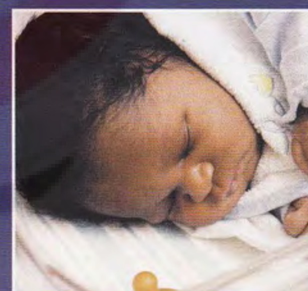
ويوضح الجدول أهم المؤشرات البيئية ❖

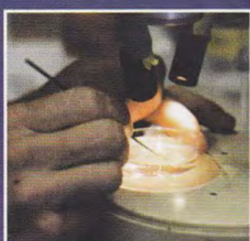
البيان	٩٧/١٩٩٦	٢٠٠٥	نسبة الزيادة ٪
عدد المحميات الطبيعية (محمية)	٢٠	٢٤	٢٠
عدد المصانع التي توقفت عن تلويث نهر النيل (مصنع)	-	٣٤	-
المنشآت الحائزة على شهادة الايزو فى مجال البيئة (منشأة)	٨	١٢٧	١٤٨٧,٥
عدد محطات الرصد البيئي للهواء (محطة)	٣	٧٤	٢٣٦٦,٧
عدد مصانع تدوير القمامة بالمحافظات (مصنع)	١٠	٦٣	٥٣٠

❖ المصدر :انجازات مصرية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ابريل ٢٠٠٦

سادساً : مؤشرات أداء قطاعات التنمية البشرية





سادساً : مؤشرات أداء قطاعات التنمية البشرية
خلال الفترة من
عام١٩٨١/١٩٨٢ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦

١ - قطاع التعليم والبحث العلمي

أ - التعليم :

يمثل التعليم أحد أهم القضايا التي أولتها الدولة الاهتمام والرعاية الفائقة لمالها من أثر ايجابي فى حياة المواطنين ، خلال الفترة من ٨١/٨٢ إلي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ حيث أعلن الرئيس مبارك أن التعليم هو المشروع القومي الأكبر لمواجهة المستقبل وتحديه وشهدت هذه الفترة تنفيذ منظومة متكاملة لتطوير التعليم والارتقاء بمستوي العملية التعليمية ، والعمل علي ايجاد نظام تعليمي متميز من خلال التركيز علي عمليتي التعليم والتعلم للانطلاق نحو مجتمع المعرفة فى ظل عقد اجتماعي جديد قائم علي الديمقراطية والعدل وعبور دائم للمستقبل . وتحقيقا لرؤية تطوير التعليم فى مصر اتجهت الدولة الي العمل من خلال محاور عدة تمثل قوة دافعة وعاملا رئيسيا فى التطوير الشامل للتعليم وذلك علي النحو التالي :

الاستثمارات :

تزايد حجم الاستثمارات المنفذة بقطاع التعليم خلال الفترة من ٨١/٨٢ إلي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وذلك علي النحو التالي :

- بلغت الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من ٨١/٨٢ إلي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ حوالي ٣٣,٢ مليار جنيه .
- بلغت الاستثمارات المنفذة خلال عامى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حوالي ٩,١ مليارات جنيه ، كما بلغت استثمارات التعليم عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٤,١ مليارات جنيه .

وقدرت جملة الاستثمارات المخصصة للتعليم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بنحو ٤,٤ مليار جنيه .

- تزايدت موازنة التعليم قبل الجامعي من ٣٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨١ إلي ١٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وزادت موازنة الجامعات من ٤٢٠ مليون جنيه إلي نحو ٦ مليارات جنيه خلال نفس الفترة .
- كما بلغت استثمارات التعليم العالي الجامعي خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ١٢٤٠,٦ مليون . وقدرت استثمارات التعليم العالي الجامعي خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بنحو١٣٧٥ مليون جنيه.

التعليم العام :

حقق قطاع التعليم العام نقلة نوعية شملت مختلف جوانب العملية التعليمية ، مما أدي إلي تطوير المناهج

والوسائل التعليمية ، والنهوض بمهارات القائمين علي التعليم وبالمقارنة بين عامي ٨١/٨٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نلاحظ التالي :

- زيادة أعداد المقبولين بالمرحلة الابتدائية من ٩٢٢,١ ألف طالب وطالبة إلي ١٤٣٣,٣ ألف طالب وطالبة .
- زيادة اعداد المقبولين بالتعليم الإعدادي من ٥٦١,٤ ألف طالب وطالبة إلي ١٢٦٤,٨ ألف طالب وطالبة
- زيادة أعداد المقبولين بالتعليم الثانوي(عام وفني) من ٤٠٣,٨ آلاف طالب وطالبة إلي ٩٩٩,٩ ألف طالب وطالبة .
- بلغت نسبة الاستيعاب بالتعليم الابتدائي ١٠٠٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مقابل ٨٥٪ عام ٨١/٨٢ .
- انخفضت نسبة التسرب من التعليم الإعدادي حيث بلغت صفر ٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بعد أن كانت ١٠,٨١٪ فى عام ٩١/١٩٩٢ .
- زيادة عدد الفصول فى التعليم قبل الجامعي من ١٨٥ ألف فصل عام ٨١/٨٢ إلي ٢٨٧٨٠٨ ألف فصل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- انخفاض كثافة الفصل لتصل إلي ٣٩,١ تلميذاً لكل فصل .
- شهد عام ١٩٩١ البدء فى تنفيذ مشروع مبارك القومي لتطوير التعليم وفى إطار هذا المشروع تم تحقيق العديد من الإنجازات حتي عام ٢٠٠٥ منها:
- بلغ إجمالي عدد مواقع الشبكة القومية للتدريب عن بعد ٦٢ موقعاً بالمديريات والادارات التعليمية ، وبلغ إجمالي عدد مواقع شبكة التدريب التفاعلي IDL 20 موقعاً .
- تزويد مدارس التعليم العام بعدد٢٢٠٠٠ جهاز استقبال قنوات تعليمية .
- استكمال مشروع الانترنت فائق السرعة فى ٧٧٠٠ مدرسة إعدادية .
- سيتم تحويل ١٠٤ مدارس إعدادية تجريبية إلي مدارس ذكية .
- تنفيذ مشروع مبارك كول لتطوير التعليم الفني، حيث بلغ عدد المدارس المشاركة فى المشروع عام ٢٠٠٦ عدد ٤٤ مدرسة والتحق بها ١٦٠٠٠ طالب وطالبة ، كما بلغ عدد الخريجين ١٤٠٠٠ طالب وطالبة ، وقد بلغ عدد المدربين والمعلمين ١٧٠٠ معلم ومدرب ويشارك فى البرنامج ١٨٠٠ مصنع و ٣٠٠ شركة مقاولات فى ٢٧ مدينة تقع فى ٨ محافظات علي مستوي الجمهورية ، ووصل عدد المهن التي يتم التدريب عليها ٣٩ مهنة
- فى إطار النهوض بالفتاة المصرية تزايدت نسبة الإناث بالتعليم قبل الجامعي لتصل إلي ٤٨,١٪.
- تزايدت مدارس الفصل الواحد من ١٤٦٠ مدرسة عام ٨١/٨٢ إلي ٣١٤٦ مدرسة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، تستوعب ٦٨,٦ آلاف تلميذ وتلميذة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ مقابل ٥٣,٩ آلاف تلميذ وتلميذة عام ٨١/٨٢ .

- بدأ مشروع التعليم المجتمعي عام ١٩٩٢ بانشاء اربع مدارس وقد تم التوسع فى هذه المدارس حتي وصل عدد مدارس المجتمع ٢١٢ مدرسة فى عام ٢٠٠٥ وهذه المدارس تلبي احتياجات البيئات المختلفة وروعي أن يكون قبول التلاميذ فى هذه المدارس بمعدل ٣٠٪ للبنين و٧٠٪ للبنات .
- تم تطوير التعليم الفني (صناعي –زراعي – تجاري) حيث وصل عددالمدارس إلي ١٨١٠ مدرسة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مقابل ٨٣٩ مدرسة عام ٨١/٨٢ .

تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة :

- زاد عدد المدارس من ١٢٠ مدرسة عام ٨١/٨٢ إلي ٨٠٤ مدارس عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- زاد عدد التلاميذ من ٧٤٧٨ تلميذاً عام ٨١/٨٢ إلي ٣٦٨٠٨ تلاميذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

التعليم الخاص :

- زاد عدد المدارس الخاصة من ١٧٥٨ مدرسة إلي ٤٧٢٣ مدرسة بزيادة مقدارها ١٦٨,٦٥٪ وذلك فى الفترة من عام ٨١/٨٢ إلي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- بلغ عدد الفصول بهذه المدارس ٣٨٣٠٥ فصول عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، مقابل ١٤٢٥٥ فصلاً عام ٨١/٨٢ بزيادة مقدارها ١٦٨,٧١٪ .
- زاد عدد التلاميذ المقيدين إلي ١٢٢٩١٠٨ تلاميذ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ مقابل ٥٧٥٦٧٨ عام ٨١/٨٢ بزيادة مقدارها ١١٣,٥٪ .
- انخفاض كثافة الفصول لتصل إلي ٣٢,١ تلميذا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مقابل ٤٠,٤ تلميذا ٨١/٨٢ .

التعليم الأزهري :

- زاد عدد المقيدين بالتعليم الأزهري بمراحله المختلفة (قبل الجامعي) من ٢٩٦,٦ ألف طالب وطالبة عام ٨١/٨٢ ليصل إلي نحو ١,٧٧٢,٨٠٠ مليون طالب وطالبة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- زيادة أعداد المقبولين بالتعليم الأزهري (قبل الجامعي) من ٧٨,٩ ألف طالب وطالبة عام ٨١/ ٨٢ ليصل إلي ٤٥٤,٩٠٠ ألف طالب وطالبة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- تزايد أعداد المعاهد الأزهرية لتصل إلي ٨٧٢٢ معهداً عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وإنشاء المعاهد الأزهرية الخاصة ليصل عددها إلي ١٥ معهداً ، منها عدد ٩ معاهد بالقاهرة ، وعدد ٢ معهد بالجيزة وعدد ٣ معاهد بأسيوط ، ومعهد واحد بالغربية .

ويوضح الجدول التالي تطور أعداد المقبولين والمقيدين بمراحل التعليم العام والأزهري بالمقارنة بين عام ٨١/٨٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الوحدة بالألف

البيان	٨١/١٩٨٢(١)	٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٢)
أعداد المقبولين بالتعليم العام :		
التعليم الابتدائي	٩٢٢,١	١٤٣٣,٣
التعليم الاعدادي	٥٦١,٤	١٢٦٤,٨
التعليم الثانوي (عام وفني)	٤١٧,٩	٩٩٩,٩
جملة أعداد المقبولين	١٩٠١,٤	٣٦٩٨,٠
أعداد المقيدين بالتعليم العام :		
التعليم الابتدائي	٤٧٤٨,٤	٨٧٨٢,٨
التعليم الإعدادي	١٦٥٣,٩	٢٨١٠,٥
التعليم الثانوي (عام وفني)	١٣٠٩,١	٣٢٠١,٠
جملة أعداد المقيدين	٧٦١٠,٤	١٤٧٩٤,٣
اعداد المقيدين بالتعليم الأزهري العام		
التعليم الابتدائي	١٢٨,٠٤٨	١٠٤٤,١٠٠
التعليم الإعدادي	٦٦,٣٢٤	٣٤٥,٩٠٠
التعليم الثانوي	٩٩,٧٧٧	٣٨٢,٨٠٠
جملة أعداد المقيدين بالتعليم الأزهري	٢٧٢,١٤٦	١٧٧٢,٨٠٠

(١) المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١

(٢) المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

التعليم العالي :-

شهدت الفترة من ٨١/٨٢ إلي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ اهتماماً متزايداً بالتعليم الجامعي والعالي من خلال ٢٣ جامعة حكومية وخاصة تضم ٤٣٦ كلية ومعهداً موزعة كالآتي :-

- ١٥ جامعة حكومية تضم ٢٥٦ كلية ومعهداً .
- جامعة الأزهر الشريف وتضم ٦٠ كلية .
- الجامعة الأمريكية بالقاهرة وتضم ٤ كليات
- ٩ جامعات خاصة تضم ٥٢ كلية بالإضافة إلي ٦٤معهداً خاصاً .

وبالمقارنة بين عامي ٨١/٨٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نلاحظ العديد من الانجازات أهمها ما يلي :

- زيادة اعداد المقبولين بالتعليم العالي والجامعي من حوالي ١٤٠ ألف طالب وطالبة إلي نحو ٣٦٤٦٤٣ طالباً وطالبة .
- زيادة أعداد المقيدين بالتعليم العالى والجامعي الحكومى من ٦٨٢,٣ ألف طالب وطالبة إلى نحو ١٨٢٤١٥٧ طالبا وطالبة .
- زيادة نسبة الإناث بالتعليم الجامعي لتصل إلي ٤٩٪ عام ٢٠٠٥ .
- بلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي والجامعي ٢٧٪ وهو يواكب المعدلات العالمية .
- بلغ عدد المقيدين بالتعليم العالي الخاص عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نحو ٣٣٢,٣٧٥ ألف طالب وطالبة، وعدد المقبولين نحو٣١٥,١١٤ ألف طالب وطالبة .
- تم استحداث نظام التعليم المفتوح ، وأدخل هذا النظام فى بعض الكليات بأربع جامعات هي القاهرة ، الأسكندرية ، عين شمس ، أسيوط ، كما استحدث نظام الأنتساب الموجه فى كافة الجامعات .
- تمت إضافة أقسام دراسية باللغة الانجليزية والفرنسية لمنح درجة البكالوريوس فى كليات التجارة والحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية والسياحة والفنادق والآثار .

التعليم الأزهري :

- زيادة عدد الكليات من ٣١ كلية عام ٨١/٨٢ إلي ٦٠ كلية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- زيادة أعداد المقبولين من حوالي ٣٠ ألف طالب وطالبة عام ٨١/٨٢ ليصل إلي حوالي ١٢٢,٣٠٠ ألف طالب وطالبة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- زيادة أعداد المقيدين من حوالي ٨٣ ألف طالب وطالبة عام ٨١/٨٢ ليصل إلي حوالي ٥٤٨,٣٠٠ طالب وطالبة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

ب- البحث العلمي :

حقق البحث العلمي طفرة هائلة منذ تولي الرئيس مبارك المسئولية فأعطي سيادته أولوية خاصة للعلم والعلماء لدورهما فى تحديث وتطوير المجتمع بالإضافة إلي مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي

المتسارع الذي يشهده العالم اليوم .

وقد شهدت مصر خلال الفترة من ٨٢/٨١ إلي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تنامي السياسات الهادفة إلي الربط بين مراكز البحث العلمي ومواقع الإنتاج وإلي العمل من أجل تنمية ثروة مصر من العلماء والتي تقدر حالياً بنحو ٥٠ ألف عالم وباحث .

ويبلغ عدد المراكز العلمية البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي ١٤ مركزاً، كما يبلغ عدد مراكز البحوث والدراسات بالوزارات المختلفة ٢١٩ مركزاً وبالجامعات ١١٤ مركزاً .

الاستثمارات :

شهدت فترة الـ ٢٤ عاماً الماضية تزايد حجم الاستثمارات المخصصة لمجال البحث العلمي وتزايد حجم الإنفاق فى البعثات العلمية حيث بلغ حوالي مليار جنيه فى خطة ٢٠٠٥/٩٧ كما بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لبرنامج البحث العلمى فى خطة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٥٠٠ مليون جنيه .

أهم الإنجازات :

حقق قطاع البحث العلمي العديد من الإنجازات خلال الفترة من ٨٢/٨١ إلي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ أهمها ما يلي :

- تم إنشاء العديد من المعاهد والمراكز البحثية منها :
- إنشاء معهد تيودوربلهارس عام ١٩٨٣ ليكون مركزاً علمياً متخصصاً فى مكافحة الأمراض المتوطنة .
- إنشاء صندوق الاستثمارات الفنية والتكنولوجية فى عام ١٩٨٨ .
- إنشاء مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية فى عام ١٩٩٣ .
- شهد عام ١٩٩٨ إنشاء أول مجلس لعلوم وبحوث الفضاء أحد المجالس النوعية التابعة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي .
- شهد عام ١٩٩٩ بدء إرسال القناة الفضائية لوزارة البحث العلمي علي القمر الصناعي المصري " نايل سات " .
- وفى عام ٢٠٠١ تم افتتاح مكتب تنمية الابتكار والاختراع بعد تطويره .

أهم المشروعات التكنولوجية :

المشروع القومي للنهضة التكنولوجية :

- وتتضمن المرحلة الأولي ٣٤ مشروعاً بتكلفة إجمالية ١,١ مليار جنيه يساهم القطاع الخاص فيها بمبلغ ٩٥٠ مليون جنيه .
- مشروع وادي التكنولوجيا علي مساحة ١٦,٥ ألف فدان علي الضفة الشرقية لقناة السويس فى سيناء وتقدر استثماراته الكلية بنحو ١٢ مليار دولار .
- افتتاح المرحلة الأولي لمشروع القري الذكية فى سبتمبر ٢٠٠٣ ويقام علي ثلاث مراحل تنتهي

بحلول عام ٢٠٠٧ باستثمارات قدرها ٢ مليار جنيه.

الحكومة الالكترونية :

بدأ المشروع فى شهر يونيو ٢٠٠١ ومنذ ذلك الوقت نجح المشروع فى تحقيق العديد من الإنجازات منها :

- تصميم وتنفيذ بوابة للحكومة المصرية على الانترنت .
- تصميم موقع يقدم الخدمات الحكومية للمواطنين بما يتناسب مع احتياجاتهم.

❖❖❖

٢- قطاع الصحة

تعمل الدولة على توفير الخدمات الصحية لجميع افراد الشعب ومن ثم كان الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية ومد مظلة التأمين الصحي لتشمل عدداً اكبر من المواطنين ، كما كان تفعيل دور القطاع الخاص فى مجال الأنشطة الصحية من أهداف الفترة من ٨٢/٨١ الى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

الاستثمارات :

تجاوزت الاستثمارات المنفذة فى مجال الصحة خلال الفترة من ٨٢/٨١ الى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٣٠,٧ مليار جنيه موزعة على النحو التالى :

- نحو ٢٨,٢ مليار جنيه استثمارات منفذة خلال الفترة من ٨٢/٨١ الى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .
- وقدرت الاستثمارات المخصصة للرعاية الصحية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنحو ٢,٥ مليار جنيه .

أهم الانجازات :

- شهد القطاع الصحى تحقيق العديد من الانجازات خلال الـ ٢٥ عاماً الماضية وبالمقارنة بين عامى ٨٢/٨١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نلاحظ مايلى :
- زيادة عدد المستشفيات العامة والمركزية من ١٦٩ مستشفى الى ٣٨٧ مستشفى .
- تزايد عدد المستشفيات القروية من ٣٩ مستشفى الى ١١٩٢ مستشفى .
- زيادة عدد الأسره من ٨٤,٢ ألف سرير إلى ١٧٠ ألف سرير .
- زيادة عدد الوحدات الصحية الريفية من ١٨٨٠ وحدة الى ٤٧٢٧ وحدة .
- زيادة عدد الاطباء من ٥٢,١ ألف طبيب الى ١٥٥ ألف طبيب وعدد فئات التمريض من ٦٠,١ ألف ممرض وممرضة الى ١٨٧ ألف ممرض وممرضة.
- زيادة الاكتفاء الذاتى من الدواء لتصل الى حوالى ٩٧٪ من احتياجات المرضى مقابل ٧٣,٦٪ عام ٨٢/٨١ .

وقد شهدت هذه الفترة تحسناً ملحوظاً فى الاحوال الصحية للمواطنين وهذا ما تؤكده المؤشرات التالية .

- انخفاض معدل الوفيات من الاطفال الرضع من ٧١ لكل ألف طفل رضيع الى ١٧ لكل ألف طفل رضيع .
- ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الذكور من ٥٨,١ سنة الى ٦٩,٢ سنة ، ومتوسط العمر المتوقع عند الاناث من ٦٠,٦ إلى ٧٣,٦ سنة.
- اتساع مظلة التأمين الصحى لتغطى الاطفال والطلبة ونسبة كبيرة من المواطنين ، وقد بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً عام ٢٠٠٥ نحو ٣٧,٣ مليون مواطن ، يعالجون فى ٧٠٠٠ عيادة متنوعة و٤١ مستشفى تضم ٢٧٠٠ سرير و ٣٦ مركز غسيل كلى و١٧٧ وحدة تنظيم اسرة وبلغ المنصرف على

خدمات التأمين الصحى عام ٢٠٠٥ نحو ١,٦ مليار جنيه وبلغت التغطية التأمينية حوالى ٥١,٦٪ من سكان مصر .

- وفى اطار الجهود المستمرة فى مجال الخدمات الصحية وتوفير الادوية الحديثة والامصال الواقية للأطفال تم تحقيق مايلى :
- توفير التطعيم المجانى لجميع الاطفال ضد الامراض الاساسية للأطفال ، حيث بلغ اجمالى عدد المستفيدين نحو ١٥,٢ مليون طفل .
- بلغ الانتاج السنوى من الامصال نحو ٩٦,٥ مليون جرعة لقاحات وامصال محليا تمثل نحو ٩٥٪ من احتياجات البلاد .

العلاج على نفقة الدولة :

- زاد عدد القرارات الصادرة على نفقة الدولة خلال عام ٢٠٠٥ بنسبة ٠,٥٪ عن ٢٠٠٤ حيث تم علاج (١,٣٩٧,٧٤٢) حالة خلال عام ٢٠٠٥ مقابل (١,٣٨٦,٧٤٤) حالة لعام ٢٠٠٤ .
- بلغت تكلفة العلاج على نفقة الدولة (١,٥٦٨,٦٥٢,٢١٨) جنيه مصرى خلال ٢٠٠٥ مقابل (١,٥٦٧,٤٥٥,٢٠٩) جنيه عام ٢٠٠٤ .

السياسة الدوائية:

يعتبر الدواء سلعة استراتيجية لها الاهمية الكبري لكل افراد الشعب حيث لا يمكن الاستغناء عنها لصحة الانسان .

- بلغ حجم مبيعات سوق الدواء خلال عام ٢٠٠٥ (٧,٢١١ مليارات دولار)
- بلغت قيمة الانتاج الدوائي المحلي ٦,١ مليار جنيه.
- بلغت نسبة تصدير الدواء ٨٪ بقيمة اجمالية ٥٢٠ مليون جنيه لجميع الدول العربية والعديد من الدول الافريقية والآسيوية وشرق اوروبا (٩٢ دولة) نظراً لاستهلاك الجزء الاكبر من الانتاج محلياً .
- بلغ معدل نمو السوق المصري الدوائي ١٦,٢٪.
- بلغ عدد مصانع الادوية المنتجة ٦٤ مصنعاً يمتلك القطاع الخاص منها ٤٩ مصنعاً .

٣ - قطاع التضامن الاجتماعى

شهدت الـ ٢٥ عاما الماضية تزايد المسئولية الاجتماعية للدولة وخاصة تجاه الفئات غير القادرة ومحدودي الدخل، وتمشياً مع سياسة الدولة تم تشكيل وزارة جديدة للتضامن الاجتماعي وضم إليها التموين حيث تعمل علي تحقيق عدة أهداف منها: إصلاح نظام الدعم من أجل خدمة الطبقات الفقيرة، والتوسع فى شبكات الضمان الاجتماعي.

ويعتمد تنفيذ هذه الأهداف علي وجود مجتمع مدني ذي كفاءة وفعالية يعمل كشريك للدولة فى دفع عجلة التنمية والتنسيق مع كافة الأجهزة الحكومية المعنية.

أهداف وزارة التضامن الاجتماعي:

- صياغة عقد اجتماعي جديد والتركيز علي رعاية البيئة اللازمة لتقديم خدمات (مادية أو عينية) للأسر المستهدفة لرفع قدراتهم وتمكينهم للاندماج فى المجتمع كمنتجين ومشاركين حقيقيين فى كافة نواحي الحياة.
- خفض عدد الأسر الفقيرة بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥ .
- زيادة نسبة إشباع متطلبات المواطنين إلي ٨٥٪.
- زيادة نسبة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص بنسبة ٨٠٪ فى تحقيق الاهداف .

دعم السلع والخدمات

- بدء تنفيذ المشروع القومي لإنشاء قواعد بيانات الأسر المستحقة للدعم .
- تم تخصيص ١٦,٥٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لدعم السلع والإنفاق والخدمات.
- بلغت قيمة دعم الخبز عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالي ٧,١ مليارات جنيه، أي حوالي ٩ أمثال ما كان عليه عام ١٩٨٢/٨١ .
- بلغت قيمة دعم السلع التموينية فى ١٩٨٢/٨١ مليار جنيه ارتفعت عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي حوالي ٩,٧ مليارات جنيه.
- زيادة دعم الكهرباء من حوالي ٥٠ مليون جنيه عام ٨٢/٨١ الي نحو ٣,٢ مليارات جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦يوجه إلي دعم شرائح الاستهلاك المنخفضة خاصة الأسر محدودة الدخل.
- بلغ دعم المنتجات البترولية ١٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ وأصبح ٢٢,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، بالإضافة إلي تحمل الدولة نحو ٢٩ جنيها فى كل أنبوبة بوتاجاز، مع حفاظ الدولة علي أسعار منخفضة للسولار والبنزين.

فى مجال الضمان الاجتماعي

- صدر القرار رقم ١١٤٠ لسنة ٢٠٠٥ ليصبح الحد الادني ٦٠ جنيهاً للفرد الواحد فى معاش الضمان

الاجتماعي ويتدرج حسب عدد أفراد الأسرة ليصل إلي ٣٠ جنيهاً، وتم الصرف فى ٢٠٠٥/٧/١

- ارتفع عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي من ٢١٠,٦ ألاف أسرة عام ١٩٨٢/٨١ لتصل إلي مليون و ٣٠٠ ألف أسرة فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ .
- يصرف لكل أسرة مستحقة لمعاش الضمان الاجتماعي منحة دراسية لكل ابن بالتعليم الأساسي مقدارها ٢٠ جنيهاً شهرياً، وفى حالة تعدد الأبناء يصرف لكل منهم قيمة المنحة بحد أقصي ١٠٠ جنيه شهرياً للأسرة من ٢٠٠٥/١٠/١ ليصل عدد الأطفال المستفيدين إلي ١,٩ مليون طفل بتكلفة ٣٠ مليون جنيه.
- بلغ عدد المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي ٣٧٠,٧ ألفا خلال الفترة من ١٩٩٨- ٢٠٠٥ لتمويل أكثر من ٣٦٢ ألف مشروع.
- قدم الصندوق الاجتماعي للتنمية قروضا بلغت ٤,١ مليارات جنيه خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٥ ساهمت فى خلق ٨٦٤,٨ ألف فرصة عمل.

الشئون الاجتماعية

• **أولاً – رعاية الأسرة والطفل**

- تم تنفيذ عدد (٧٨) مشروعاً يخدم الأسرة والطفل فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (دور حضانة –دور مسنين – مكاتب توجيه واستشارات اسرية) بتكلفة إجمالية قدرها ١٨٢٨,٥ ألف جنيه .
- توفير دعم إضافى لأنشطة ومشروعات تخدم الأسرة والطفل قدره ٦٤٧٣٦٠٠ جنيه.
- بلغ عدد مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ١٨٠ مكتبا ، استفاد منها ١٤٧٩٩ مستفيدا .

يوضح الجدول بيان بعدد وحدات الخدمات التي تقدم للأطفال فى الظروف العادية ❖

	النشاط	عدد وحدات الخدمة	عدد المستفيدين
١	دور الحضانة	١٠٤٣٤	٦٥٥٦٠٢
٢	نوادي الأطفال	٤٩٢	٤٠٨٦٨
٣	مكتبات الأطفال	٦٩٦	٥٧٣٣٣
٤	حدائق الأطفال	٦٣	٣٧٧٦٤٠
٥	مشروع طفل الريف	٢٢	٢٣٩٤
٦	الأسر المضيفة للاطفال	١٤٠	١٢١١
٧	تنمية الطفولة المبكرة	٣٠	٣٣٥٤

❖ المصدر : وزارة التضامن الإجتماعى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

يوضح الجدول بيان الخدمات التي تقدم للأطفال فى الظروف الصعبة ❖

	النشاط	عدد وحدات الخدمة	عدد المستفيدين
١	الحضانات الإيوائية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية	١٠٢	٢٠٦٨
٢	المؤسسات الإيوائية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية	٢٥٠	٧٧٤٩
٣	مشروع الطفل العامل	١٤	٦٦٤
٤	الأسر البديلة	٤٨٩٠	٤٨٩٠

❖ المصدر : وزارة التضامن الاجتماعي عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

- بالنسبة لرعاية الأطفال المتسربين من التعليم الأساسي (مراكز التكوين المهني) فقد كان عدد هذه المراكز فى ٨٢/٨١ حوالي ٤٧ مركزاً وأصبح ٧١ مركزاً فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلي جانب ٣ مراكز تحت الإنشاء ، وبلغ عدد الملتحقين بها ٣٢٤٣ ، وعدد الخريجين ١٢١٤ خريجا .

• ثانيا - رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة

- تم زيادة عدد مكاتب تأهيل المعاقين من ١٥ مكتباً عام ١٩٨٢/٨١ إلي ١٥٨ مكتباً عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ واستحداث وحدات تأهيلية متنقلة للمحافظات فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، بالإضافة إلي تنفيذ عدد ١٦ مشروعا بتكلفة إجمالية ١٩٢١ ألف جنيه .
- بلغ عدد مشروعات التأهيل المرتكز علي المجتمع ١٢ مشروعا استفاد من خدماتها ٨٩١ معاقا فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، وذلك بقرية صافور مركز ديرب نجم محافظة الشرقية بالتعاون بين مديرية التضامن الاجتماعي بالشرقية وهيئة المعونة اليابانية (الجايكا)
- توفير إعانات دورية سنوية بمبلغ ١٧٩٤٩٠٠ جنيه للمؤسسات والجمعيات المركزية العاملة بالتأهيل ومنح للطلبة والطالبات المكفوفين بالجامعات المصرية ، وتوفير دعم إضافى قدره ٢,٥ مليون جنيه لهيئات التأهيل .
- يبلغ عدد الجمعيات الأهلية التي تعمل فى مجال التأهيل ٤٦٠ جمعية .

• ثالثاً – رعاية الشباب

- شهد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إنشاء ٩ أندية اجتماعية ثقافية ليصبح العدد ٥٤٧ ناديا لحوالي ٣ ملايين شاب وفتاة ، وتنظيم ١٤٤ دورة لتأهيل شباب الأندية الاجتماعية الثقافية علي الحرف المختلفة فى ٩ مديريات استفاد منها ٥٢٦٦ مستفيداً .
- تنظيم ١٥٥٧ ندوة لتوعية الشباب فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ حول موضوعات مختلفة استفاد منها ٢٣٣٦٨٨ مستفيدا .
- بلغ إجمالي عدد مكلفى الخدمة العامة خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ عدد ٤٤٤٨٣ منهم ٤٦٤٦ معاقا يعملون فى مجالات مختلفة من خلال ١٣٣٤٩ وحدة خدمة اجتماعية .. ويتم الاستفادة من جهود ٣٧٥٠٠ مكلف ومكلفة للتدريس فى فصول محو الأمية بناء علي طلب الهيئة العامة لتعليم الكبار ، كما سيتم الاستفادة من ٥٢٥٥٠ مكلفا ومكلفة للاشتراك فى تعداد السكان خلال الفترة من ١/ ٢٠٠٦/١١ وحتي ٢٠٠٦/١٢/٣١ .
- بلغ عدد دور المغتربين والمغتربات ٢٠٠ دار يستفيد منها ١٦٦٨٨ مستفيدا .

• رابعاً – رعاية المسنين

- بلغ عدد دور المسنين والمسنات ١٠٤ لعدد ٣٠٩٧ مسنا ومسنة .
- بلغ عدد نوادي المسنين والمسنات ١٥٩ ناديا لعدد ٢٦٨٥٣ مستفيدا .
- بلغ عدد مكاتب خدمة المسنين ٢٧ مكتبا لعدد ٦٣٧ مستفيدا بالإضافة إلي ٥٢ وحدة علاج طبيعي لعدد ١٢٥٨ مستفيدا وذلك فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الأسر المنتجة

- بدأ مشروع الأسر المنتجة عام ١٩٦٤ بهدف مساعدة الأسرة فى تحسين دخلها وقد ارتفع عددها من نحو ٢٣٦ أسرة عام ١٩٨٢/٨١ ليصل إلي ١,٨٥٢,٩٦٢ مليون أسرة فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ، بالإضافة إلي ١١٨٩٦ أسرة انضمت للمشروع عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- بلغ عدد مشروعات الأسر المنتجة خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالي ٣٢٧٣٣ مشروعا كما بلغ إجمالي قيمة القروض ٢٩٨٥٧٢٠٣ جنيهات ، فى حين بلغ عدد الأسر التسويقية ٧٨٠٦٠ أسرة .
- بلغ عدد مراكز إعداد الأسر المنتجة ٣٣٧ مركزا وعدد المتدربين بها ٤٩٥٨٩ متدربا ، كما تم إقامة ١٠٣ معارض لتصريف منتجات الأسر ، علاوة علي المعرض السنوي (ديارنا ٢٠٠٦) خلال الفترة من ١١-٢٠٠٦/٦/١٨ حيث بلغت قيمة منتجات مراكز إعداد الأسر المنتجة من ملابس وسجاد وكليم ومشغولات فنية ٢٥٦٧٢٤ جنيها وقيمة المبيعات ٥٠٢١٠,٥٧ جنيه بالإضافة إلي إقامة معارض بالمديريات فى المناسبات والأعياد وبلغت

قيمة مبيعاتها ٨٧٧٠٠٥١ جنيها علي مستوي ٢٧ مديرية .

- تم استكمال مركزين لإعداد الأسر المنتجة بمحافظتي الدقهلية وأسوان بمبلغ ٦٨٠ ألف جنيه ، والتوسع فى ٦ مراكز بمحافظات الجيزة – القليوبية – البحيرة – المنوفية – الإسماعيلية – السويس بمبلغ ١٨٠ ألف جنيه ، وإحلال وتجديد ٧ مراكز بمحافظات بورسعيد– بني سويف – الفيوم – مطروح – المنيا – البحر الأحمر – الأقصر بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه.

رعاية الفئات المختلفة

فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم الأتي :

- صرف معونات عينية للمتضررين بمناطق التصحر والجفاف بتكلفة إجمالية قدرها ٢٠٨٠ ألف جنيه لعدد ١١ محافظة واستفاد منها ٤٦٢٣٦ اسرة .
- صرف مساعدات للأسر التي تأثر دخلها لأسباب خارجة عن إرادتها بعدة مناطق مختلفة باعتماد قدره ٥٢٦٤ الف جنيه لعدد ٦١٦٥ مستفيدا .
- من أجل رفع المستوي الاقتصادي لأسر المقاتلين تم صرف مبلغ ٢٧٠٧٢ ألف جنيه لعدد ٨٧٧٢١ أسرة.
- صرف مبلغ ٧٤٧٨٦٩ جنيها لعدد ٢٩٠١ حالة من أسر الشهداء والمصابين المدنيين.
- صرف التعويضات المستحقة للمتضررين من حادث غرق العبارة سالم ٩٨ ، وحريق مسرح بنى سويف .

• الجمعيات

الجمعيات الاهلية

- تعتبر الجمعيات الأهلية فى مصر من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تساند العمل الحكومي وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم اشهار ١٨٩١ جمعية بالمديريات ليصبح العدد ٢١٥٥٨ جمعية .. منهم ١١٩٥ جمعية أهلية تعمل بمجال محو الأمية بإجمالي تكلفة مالية ٢٩٠١٩١٥ جنيها من جهات مختلفة منها ٥٩٥٧١ إعانات حكومية .
- تم إسناد عدد ٢٤١ مشروعا للجمعيات ، وإعطاء صفة النفع العام لـ ٢٣ جمعية .
- بلغت إيرادات صندوق إعانة الجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية مبلغ ٣٧٧٦١٨٧٢ جنيها .

جمعيات تنمية المجتمعات المحلية

- يبلغ عددها ٥٩١٦ جمعية تقوم بتنفيذ ٧٠ نشاطا لعدد ١٢٤٩١٠٤٦ مستفيدا .. وقامت بتنفيذ ٣٨ مشروع حماية بيئة وتقديم قروض دوارة لعدد ٢١٥١ من شباب الخريجين والمرأة المعيلة والأسر الفقيرة .

الجمعيات التعاونية الخدمية

وهي عبارة عن الجمعيات الاستهلاكية وعددها ١٠٥ جمعيات والجمعيات الانتاجية وعددها ١٤ جمعية .

المؤسسات الاهلية

- وبلغ عددها ٢٦ مؤسسه وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تمت الموافقة علي المنح والهبات لـ ٨ مؤسسات.

بنك ناصر الاجتماعى

- أنشئ بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١ بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي بين المواطنين وقد بدأ البنك برأسمال قدره ١,٢ مليون جنيه وتطور حتي بلغ ٦٥٠ مليون جنيه فى ٢٠٠٦/٦/٣٠ بالاعتماد علي موارده الذاتية ، بلغ عدد الفروع ٨٩ فرعاً وعدد لجان الزكاة ٤٦٩٠ لجنة تقريباً ، ورأس مال التكافل الاجتماعي ٥٥٢ مليون جنيه .
- بلغت جملة المنصرف فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ للإقراض الشعبي مبلغ ٣٢,٧ مليون لعدد ١٨٨٢٢ مستفيدا .
- قدم البنك مبلغ ٩,٦ ملايين جنيه لعدد ٧٢٣٥ مشروعا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لتمليك وسائل الإنتاج لمستحقي الزكاة .
- بلغت جملة موارد الزكاة النقدية المحصلة عن طريق لجان الزكاة وفروع البنك خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مبلغ ١٢٨,٦ مليون جنيه ، أما بالنسبة لمصارف الزكاة فقد بلغت ١١٦,٧ مليون جنيه لعدد ١٥٧٩٦٩ مستفيدا .
- قدم البنك إعانات ومساعدات بلغت ٣,٩ ملايين جنيه للحالات الضرورية .
- ساهم البنك فى تمويل محدودي الدخل فى الحصول علي المسكن الملائم بمبلغ ٧١٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لعدد ٦٣٢١٠ مستفيدا .
- بلغت جملة الأموال المنصرفة لبرنامج تطوير المشروعات الصغيرة حوالي ٩٢,٨ مليون جنيه لعدد ١٦٢٠٠ مستفيد ، وبالنسبة لدعم المشروعات الإنتاجية وتنمية مشروعات شباب الخريجين قدم البنك ١١ مليون جنيه لعدد ٢٨٩٣ مستفيدا .
- وقدم ١٤٣ مليون جنيه لتمويل تأثيث شقة الزوجية لعدد ١٣٤١٥ مستفيدا .
- يقوم البنك بتوظيف جزء من موارده للمساهمة فى إنشاء شركات استثمارية وبلغت جملة مساهمات البنك فى هذا المجال فى ٢٠٠٦/٦/٣٠ مبلغ ٢٦٣,٣ مليون جنيه وحقق عائداً قدره ٤٤ مليون جنيه .
- فى مجال تمليك عمليات وسائل النقل والانتقال والمعدات الزراعية ساهم البنك بمبلغ ٤٣٣ مليون جنيه لعدد ٤٩٧٢ مستفيدا .

التأمينات

شهدت الفترة من ٨١ / ١٩٨٢ إلي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ التوسع فى خدمات التأمين الاجتماعي لكافة فئات الشعب وتم تحقيق ما يلي :

- بلغت مساهمة الدولة فى صناديق المعاشات فى موازنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نحو ١١ مليار جنيه أي أكثر

من ٢٧ مثل ما كانت عليه عام ١٩٨٢/٨١ .

- ارتفع عدد المؤمن عليهم من ١٠,٣ ملايين مواطن إلي ١٩,٢ مليون مواطن .
- يمكن للمؤمن عليه حاليا الاشتراك فى نظام تأميني خاص ، بالإضافة إلي النظام الحكومي.
- ارتفاع قيمة المعاشات المنصرفة من ٥٣٥ مليون جنيه الى ٢٥,٩ مليار جنيه .
- أرتفع عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم من ٣,٩ ملايين مواطن إلي ٧,٦ ملايين مواطن.
- التوسع فى منافذ صرف المعاشات واستحداث خدمات جديدة لرفع المعاناة عن كبار السن مثل خدمة توصيل المعاشات إلي المنازل والتوسع فى منافذ الصرف الآلي .
- صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ لإنشاء صندوق أمانات الطوارئ للعمال وبدء نشاط الصندوق فى أغسطس ٢٠٠٢ .
- التأمين الشامل علي ركاب وسائل النقل الجماعي وبلغت نسبة المؤمن عليهم ١٠٠٪ من مستخدمي الطرق .

٤ - قطاع الثقافة

الثقافة هي روح الشعوب .. تعكس حاضرها وماضيها وتستشرف مستقبلها وقد استطاعت مصر عبر تاريخها الطويل أن تكون منهلاً للثقافة والفنون وجسراً للتواصل مع مختلف الثقافات الأخرى.

وقد شهدت الـ ٢٥ عاماً الماضية تميزاً وتطوراً فى الأداء فى مجال النهوض الثقافى والتنويري على النحو التالي:

أولاً : الآثار

- تم ترميم وتطوير تمثال أبو الهول وافتتاحه فى احتفالية عالمية كبرى عام ١٩٩٨ .
- ترميم وتطوير منطقة هضبة الأهرام (المرحلة الأولى) ومنطقة المسلة الناقصة بأسوان ومعبد كوم أمبو ومعبد دندرة والمنطقة المحيطة ومنطقة المسلة بالمطرية ومدخل مقبرة حور محب.
- ترميم المقابر المصرية القديمة مثل مقبرة (سيشم نفر) ومقبرة (سنجم إيب) ومقبرة (غنمتى) بمنطقة آثار الجيزة وأيضاً مقابر (الحواويش) بسوهاج ومقبرة (بانحسى) بعين شمس.
- تطوير معابد الأقصر وفيلة وإدفو والدير البحرى ومنطقة وادى الملوك.
- تطوير منطقة تل بسطا (محافظة الشرقية) ومنطقة تل العمارنة والمقبرة الملكية بالمنيا.
- وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم الانتهاء من ترميم وتطوير وصيانة العديد من الآثار القبطية والإسلامية ومنها .. معبد سرابيط الخادم – معبد هيبس بالمنطقة الأثرية بسقارة ومعبد السرابيوم، كما تم تخفيض المياه الجوفية بمعبد إسنا ومعبد حتحور بأسوان ومعبدى الكرنك والأقصر ومنطقة آثار الشاطبى بالإسكندرية ومعبد سنوسرت الأول بالمطرية.
- ومنذ بداية الثمانينات تم تحقيق العديد من الاكتشافات الأثرية بمناطق عين شمس وحلوان بالإضافة إلى الحفائر التي تمت بمناطق الوجه البحري خاصة فى الإسكندرية وسيناء والدقهلية ودمياط وكذلك مصر العليا والوجه القبلي والوادى الجديد وأسوان والنوبة والأقصر وسوهاج .. ومن أحدث الاكتشافات فى عام ٢٠٠٦ توابيت منطقة طره وتخص عمال ومهندسي هذه المحاجر وتكشف حلقة جديدة فى تاريخ الفراعنة.
- المشروع القومى لتسجيل آثار مصر .. تم الانتهاء من تسجيل كافة المقابر والمعابد الأثرية بمحافظة أسوان وجاري تسجيل آثار منطقة المنيا فى عام ٢٠٠٦ .
- استرداد الآثار المصرية المهربة ومنها مجموعة من القطع الأثرية من الولايات المتحدة ولوحتين من بازل بسويسرا، ورأس تمثال لمعبود آمون ، وتمثال للكاهن حاربسى من معبد إيزيس ورأس من الخشب لحاملة قرابين وتمثال زيوس آمون من فرنسا.

- المشروع القومى لإحياء وتطوير االقاهرة التاريخية على ٤ مراحل لتحويلها إلى متحف مفتوح للآثار وتم إعداد الدراسات الخاصة به عام ١٩٩٨ من قبل برنامج الإنماء التابع للأمم المتحدة والمجلس الأعلى للآثار .. وقد تم الإنتهاء فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ من ٥٧ مشروعاً أثرياً وجارى العمل فى ٢٥ مشروعاً آخر.
- ومن أهم آثار القاهرة التاريخية التى تم الانتهاء منها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ : قصر الأميرطاز –قصر محمد على – شارع المعز لدين الله الفاطمى – منطقة باب العزب.
- وفى عام ٢٠٠٥ تم استرجاع وتطوير قصر البارون إمبان والاحتفال بمئوية مصر الجديدة.
- تطوف معارض الآثار المصرية العالم ومنها معرض (الأبعاد الأخرى لتاريخ مصر وروائع التراث) فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ومعرض (كنوز الآثار المصرية الغارقة) فى برلين فى مايو ٢٠٠٦ .

المتاحف الأثرية:

- وضع الرئيس حسنى مبارك الأساس لإنشاء المتحف المصرى الكبير الذى يقام على مساحة ١١٧ فداناً بطريق القاهرة –الإسكندرية الصحراوى ليكون أكبر متحف للآثار فى العالم ويتكلف حوالى ٣٥٠ مليون دولار .. وفى أغسطس عام ٢٠٠٦ تم نقل تمثال الملك رمسيس الثانى إلى موقع المتحف المصرى الكبير حيث مقره الجديد.
- قامت السيدة سوزان مبارك بوضع حجر الأساس لمتحف الحضارة المصرية فى ديسمبر ٢٠٠٢ ويعبر عن إنجازات الإنسان المصرى فى مجالات الحياة المختلفة ويقام على مساحة ٢٥ فداناً بمنطقة الفسطاط ليستوعب ٥٠ ألف قطعة أثرية ويتكلف حوالى ٢٠٠ مليون جنيه .. وتم تنفيذ أعمال المرحلة الأولى.
- افتتاح متحف الإسكندرية القومى فى أغسطس ٢٠٠٣ ويعرض لتاريخ الإسكندرية عبر العصور، ومتحف الآثار بمكتبة الإسكندرية ويضم ١٠٧٩ قطعة أثرية.
- افتتاح متحف التحنيط بالأقصر .. كما يجرى العمل على إنشاء وتحديث وتطوير العديد من المتاحف الأثرية بمختلف محافظات مصر وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم الانتهاء من متحف رشيد والمتحف القبطى ومتحف ايمحتب سقارة ومتحف العريش.
- جارى العمل فى متاحف (الفن الإسلامى – المركبات الملكية – المجوهرات الملكية - متحف شرم الشيخ - متحف إخناتون - متحف سوهاج متحف السويس).
- إنشاء متحف "موقع" بالواحات البحرية للمومياوات الذهبية وتعد من أهم اكتشافات القرن العشرين

الأثرية، كما تم الانتهاء من إقامة قاعة للمومياوات بالمتحف المصرى وتجهيزها بفتارين لعرض المومياوات بشكل لائق عالمياً.

- يتم العمل على زيادة الوعى الأثرى من خلال مدرسة المتحف المصرى للكبار ومدرسة المتحف المصرى للأطفال، وأيضاً مشروع تعليم السيدات والفتيات بمتاحف مصر المختلفة .
- وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نظم المجلس الأعلى للآثار موسماً ثقافياً للآثار المصرية لمدة ٦ أشهر بواقع محاضرتين شهرياً وآخر للآثار الإسلامية والقبطية لمدة ٤ أشهر بواقع محاضرتين شهرياً أيضاً، فضلاً عن الإصدارات الأثرية المختلفة، كما نظم المجلس العديد من الاحتفاليات والمعارض والمهرجانات والندوات بهدف نشر الوعى الأثرى لدى الجمهور .. ومنها مهرجان (الفرعون الذهبى الصغير).

المتاحف الفنية والقومية :

قام قطاع الفنون التشكيلية بتطوير وتحديث شامل للمتاحف الفنية والقومية حفاظاً عليها واستثماراً لقيمتها .. ومنذ عام ١٩٨١ حدثت نهضة فنية تمثلت فى الآتى:

- افتتاح متحف بيت الأمة ومجمع الفنون المعاصرة بمدينة ١٥ مايو والمركز الإلكترونى به، وتطوير متحف محمود مختار وتطوير متحف الفن المصرى الحديث، والورش الحرفية بمركز الحرف التقليدية (مرحلة أولى) والمركز الإلكترونى للثقافة والفنون بقصر الفنون.
- تطوير متحف الجزيرة، ومركز الإبداع العالمى بالوادى الجديد (قرية حسن فتحى) وإنشاء نوادى تكنولوجيا المعلومات الفنية لإتاحة الفرصة أمام المهتمين للإطلاع على كافة معطيات الإبداع التشكيلى.
- إقامة متاحف لكل من أحمد عرابى ومصطفى كامل وإبراهيم ناجى وأحمد شوقى وعبدالوهاب وأم كلثوم ومتحف قصر عابدين ومتحف الحديقة (مركز الجزيرة للفنون).
- شهد عام ٢٠٠٤ استكمال وتطوير متحف زعماء قادة الثورة ومتحف حسين صبحى بالإسكندرية ومتحف الأمير وحيد سليم بالمطرية.
- وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم استكمال المرحلة الأولى من متحف سراى الجزيرة وكذلك استكمال المرحلة الأولى لمركز الحرف التقليدية بالفسطاط وإحلال وتجديد متحف طه حسين.
- تنظيم ٥٥ معرضاً فنياً وجماعياً بالمواقع التابعة لقطاع الفنون التشكيلية.

المهرجانات :

تشهد مصر كل عام الكثير من الأنشطة والفعاليات الثقافية ومنها:

- مهرجان القاهرة السينمائى الدولي.

- مهرجان القاهرة الدولى لسينما الأطفال.
- مهرجان أوسكار السينما المصرية.
- مهرجان القاهرة الدولى للمسرح التجريبى.
- مهرجان ومؤتمر الموسيقى العربية.
- المهرجان القومى للسينما المصرية.
- مهرجان الإسكندرية السينمائى الدولى.
- مهرجان الرقص المسرحى الحديث.
- مهرجان المسرح المستقل للكوميديا الخفيفة على مسرح الهناجر.
- مهرجان المسرح العالمى.
- مهرجان المسرح العربى.
- بينالى القاهرة الدولى كل عامين.
- بينالى الإسكندرية لدول البحر المتوسط.
- سمبوزيوم النحت الدولى بأسوان.
- ترينالى مصر الدولى لفن الجرافيك.
- ترينالى الخزف الدولى كل ثلاثة أعوام.
- بينالى بورسعيد للفنون التشكيلية فى مارس كل عام.
- مهرجان القاهرة الدولى للأغنية بالتعاون مع وزارة السياحة.

المركز الثقافى القومى (دار الأوبرا):

تم افتتاحه عام ١٩٨٨ ويعد جسر الثقافة المصرية الرفيعة إلى ثقافات العالم المعاصرة، وبه مجموعة من المسارح الداخلية ويتبعه مسرح الجمهورية ومسرح سيد درويش (أوبرا الإسكندرية) ومحكى القلعة والمكتبة الموسيقية، وشهد عام ٢٠٠٤ بدء إقامة مجمع ثقافى بأرض الأوبرا ويتضمن إنشاء مسرح رومانى ومبنى للأشغال الفنية والديكور ، وفى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ بدأ تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع واحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر والذى يضم ورشاً ومخازن ومسرحاً مكشوفاً وتم إنجاز ٤٠٪ من أعمال المرحلة، وأقيم مهرجان المسرح المكشوف بدار الأوبرا، بالإضافة إلى تنظيم ٧٥٩ حفلاً على مسارح الأوبرا شاهدها ٢٣٦٤٤٤ مشاهداً وكذلك تطوير وتجديد معهد الموسيقى العربية.

مراكز الإبداع الفنى

ومن أهمها:

- مركز الإبداع الفنى بدار الأوبرا ويضم (قاعة مسرح - قاعة للفيديو تك- مدرسة للرقص الحديث وقاعة للعروض السينمائية).. وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم إقامة أول مهرجان للإبداعات التشكيلية الموجهة للطفل فى مجالات الصحافة وفنون الكتاب والرسوم المتحركة ومسرح العرائس وفنون الطفل مع العديد من الفعاليات المصاحبة من ورش عمل فنية وحفلات وبرامج ثقافية.
- مركز الإبداع الفنى بالإسكندرية.
- مراكز الإبداع الفنى خاتون / الهراوى.
- مركز سوزان مبارك للحضارة الإسلامية (سبيل وقلعة قايتباى).

- ساقية الصاوى بالزمالك.
- مركز الإبداع الفنى بيت السحيمى.

أكاديمية الفنون:

أنشئت الأكاديمية فى الستينيات وتعد أكبر مؤسسة لتخريج الفنانين فى جميع المجالات وقامت وزارة الثقافة بدعمها كجامعة فريدة وعضو بالمجلس الأعلى للجامعات، وقد توسعت الأكاديمية عبر عدة مشاريع وهى:

- الانتهاء من المعهد العالى للسينما ويضم مبنى معهد السينما واستديو فيديو ومبنى ورش الأكاديمية والبلاتوه السينمائى الذى تم افتتاح الشق التعليمى منه لتدريب طلاب الأكاديمية.
- مبنى المعهد العالى للنقد الفنى على مساحة ٩٥٠٠م٢ .
- استكمال المعهد العالى للفنون الشعبية بمساحة ٣١٠٠ م٢ .
- استكمال مدارس الأكاديمية الابتدائية والثانوية وتعليم الفنون بنسبة ٨٥٪.

المكتبات

- انتشرت المكتبات فى جميع الأحياء والمناطق وفى قرى مصر ونجوعها فمنذ عام ١٩٨١ تم إنشاء ما يقرب من ٢٦٨١ مكتبة بالإضافة إلى ١٥ ألف مكتبة فى المدارس، وفى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تم إنشاء ٥٢ مكتبة بالقرى والنجوع، أما فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فقد انتهى صندوق التنمية الثقافية من إنشاء وتجهيز المكتبات التالية: (مكتبة النجيلة مكتبة برمبال الجديدة – مكتبة قرية ابنود – مكتبة سيدى غازى - مكتبة توماس وعافية – مكتبة مبارك (الفيوم) – مكتبة المنيرة الحديثة – مكتبة الأشراف – مكتبة بلطيم – مكتبة سنورس - مكتبة دراو – مكتبة الصحبة – مكتبة ملوى– مكتبة سفاجا).
- ومن أهم المكتبات فى مصر: (مكتبة القاهرة الكبرى (١٩٩٤)- مكتبة مبارك العامة (١٩٩٥) المكتبة القومية الزراعية المصرية (١٩٩٦) – مكتبة الإسكندرية الجديدة والتى تم افتتاحها فى احتفال عالمى فى أكتوبر ٢٠٠٢ ويتبعها مركز توثيق التراث الحضارى كما تم إنشاء معهد دراسات السلام بها وهو الشق الأكاديمى لحركة سوزان مبارك الدولية للسلام).

- الاحتفال باليوم العالمى للكتاب فى عام ٢٠٠٦ .
- معرض القاهرة الدولى للكتاب .. فى يناير عام ٢٠٠٦ تمت فعاليات الدورة رقم ٣٨ وشارك فيه ٦٢٣ ناشراً يمثلون ٣٢ دولة عربية وأجنبية، إضافة إلى مصر .. وكانت ألمانيا ضيف شرف المعرض هذا العام.
- معرض القاهرة الدولى لكتب الأطفال: شهد عام ٢٠٠٦ الدورة رقم ٢٣ وأقيمت على هامش فعالياته

ندوات علمية وعروض فنية.

- بدء مهرجان القراءة للجميع فى كل محافظات مصر منذ عام ١٩٩١ وتم الاحتفال فى عام ٢٠٠٦ بمرور ستة عشر عاماً على إنشائه تحت شعار (الثقافة لغة السلام).
- استمرار المشروع الرائد (مكتبة الأسرة) للعام الثانى عشر على التوالى فى عام ٢٠٠٦ .
- الانتهاء من أعمال تطوير مبنى دار الكتب والوثائق القومية بكورنيش النيل وتنظيم احتفالية بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على إنشاء دار الوثائق و ١٧٥ عاماً على إنشاء الدفترخانة المصرية، واستكمال مشروع مركز الترميم وتطوير مركز توثيق وبحوث أدب الأطفال.
- المشروع القومى للترجمة وصدر عنه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ الكتاب رقم ١٠٠٠ وشمل ٣٠ لغة منها التركية واليابانية والصينية والهاوسا والفارسية وفى عام ٢٠٠٦ تمت الموافقة علي إنشاء المركز القومي للترجمة .
- الاحتفال بالمئويات ومنها مئوية محمود سامى البارودى ويحيى حقى.
- إصدار سبع مجلات ٣ شهرية و ٤ فصلية.
- تكريم رموز الفن والأدب والعلوم الاجتماعية بمنحهم جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية والفنون ومبارك.
- إعطاء منح تفرغ لعدد ١٥٩ متفرغاً فى المجالات الثقافية والفنية والأدبية.
- الدورة العشرون لمؤتمر أدباء مصر فى الأقاليم بمدينة بورسعيد بمشاركة ٣٠٠ أديب حول الإبداعات الشعرية والروائية.
- تنظيم ملتقى القاهرة الثالث للإبداع تحت عنوان (الرواية والتاريخ) بمشاركة أكثر من ٢٠٠ مبدع من الوطن العربى.
- وفى إطار التبادل الثقافى مع دول العالم تم تنفيذ ٧ أسابيع ثقافية مصرية بالخارج و٢ أسبوع للدول الأجنبية داخل مصر، وتوقيع مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية واتفاقيات تعاون مع عدد ١٢ دولة عربية وأجنبية.

قصور الثقافة والمسارح:

- تم تحديث وتطوير ٦٩ قصر ثقافة و ٣٥٨ بيت ثقافة منذ عام ١٩٨١ بالإضافة إلى الاهتمام بالقوافل الثقافية وهى برنامج طموح يسعى للتغلب على مشكلة قلة المواقع الثقافية قياساً بعدد المدن والقرى.
- شهد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الانتهاء من قصور الثقافة التالية: قصر ثقافة فوه - قصر ثقافة بيلا - بيت ثقافة شروق بالسويس - قصر ثقافة الطفل بدمياط - وقصر ثقافة كفر سعد بدمياط.
- ويجرى استكمال قصر ثقافة عين حلوان - كفر شكر - طهطا - بيت ثقافة دنشواى وقصر ثقافة

الغردقة وكذلك قصر ثقافة الأقصر.

- إنشاء ٣٥ نادياً لتكنولوجيا المعلومات بقصور الثقافة بالتعاون مع وزارة الاتصالات.
- تنظيم الملتقى الثانى بمحافظة أسوان بصالون الشباب بمشاركة الفروع التابعة لهيئة قصور الثقافة.
- تطوير مسارح (متروبول - العائم - ميامى - القومى - الطليعة - السلام - العرائس -المسرح الصغير بدار الأوبرا - مسرح ليسيه الحرية بالإسكندرية - وافتتاح مسرح دمنهور بعد تطويره وتحديثه.
- تنظيم ٥٢ عرضاً مسرحياً بعدد ليالى عرض ١٤٧٠ وشاهدها ٩٦٢٢٨ مشاهداً.
- تنظيم المهرجان الأول لمسرح المرأة فى عام ٢٠٠٦ .
- إقامة مهرجان نوادى المسرح (١٣ فرقة) ومهرجان المسرح لفرق الأقاليم (١٠٧) فرق.
- شهد البيت الفنى للفنون الشعبية تطوير مسرح البالون وكذلك حلبة السيرك القومى، وتنظيم ٦ عروض فنية وشعبية بعدد ليالى عرض ٨٣٦ ليلة شاهدها ٢٨٢٠٩٦ مشاهداً.

الجهاز القومى للتنسيق الحضارى:

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء الجهاز القومى للتنسيق الحضارى ومقره القلعة وتم افتتاحة عام ٢٠٠٤ .. ويهدف إلى إعادة وإضفاء قيم التوازن والإتساق والجمال على المدن والقرى والفراغات والشوارع والميادين وكل مكان فى مصر.

ويقوم الجهاز بتنفيذ عدة مشروعات منها:

- تنسيق المنطقة المحيطة بدار الكتب.
- الانتهاء من التنسيق الحضرى للمسار السياحى بالأقصر بما يضيف للمنطقة الأثرية بعداً تاريخياً وسياحياً.
- الارتقاء بالمنطقة المحيطة بمطار إمبابة فى إطار خطة للارتقاء بالعشوائيات وتشكيل بيئة يسودها الانسجام.

٥- قطاع الإعلام

التواصل والانفتاح على العالم، من أبرز السمات التى أصبح الإعلام المصرى يتمتع بها اليوم وذلك فى سياق نهضة إعلامية وتقنية كبرى شهدتها مصر خلال العقدين الآخيرين ساهمت فى مواكبة الرسالة الاعلامية لملامح العصر الجديد بكل معطياته ومتغيراته، ليصبح الإعلام المصرى بحقٍ شريكا قويا وفاعلاً فى صنع عالمنا المعاصر.

وداخلياً يصنع الإعلام روحا جديدة بناءة وتوجها يحمى القيم النبيلة داخل المجتمع المصرى عبر الاستثمار الجيد للبنية العملاقة للإعلام والاهتمام بمضمون الرسالة الإعلامية، التى تهدف فى المقام الأول إلى إذكاء الروح الوطنية وترسيخ الإيمان بمكاسب الوطن وانجازاته، هذا إلى جانب الحفاظ على الوحدة الوطنية وغرس قيم الولاء والانتماء لمصر فى إطار مناخ تسوده الحرية والديمقراطية.

وعلى مدى خمسة وعشرين عاما تطورت مسيرة الإعلام إلى أن أصبحت مصر تمتلك اليوم بنية أساسية ومنظومة إعلامية متكاملة جسدتها تلك الانجازات المتلاحقة:-

- اطلاق القمر الصناعى المصرى الأول (نايل سات ١٠١) عام ١٩٩٨ والقمر الثانى (نايل سات ١٠٢) عام ٢٠٠٠ لتدخل بهما مصر إلى نادى الفضاء العالمى .. يقدم القمران خدمة قومية واستراتيجية كبرى لمصر حيث يقومان بتوصيل الخدمات الإعلامية لكافة المناطق العمرانية النائية فى مصر بدءاً من شمال سيناء حتى توشكى والعوينات والوادى الجديد، وتأمين الخدمات الإعلامية لكافة الشبكات الأرضية، هذا بخلاف دورهما الفاعل فى تعميق التفاعل مع الثقافات الأخرى ونقل صور مختلفة من الحضارة المصرية إلى جميع انحاء العالم.

يبث القمران معا ٢٤ قناة فضائية قمرية مضغوطة تحمل أكثر من ١٨٠ قناة تليفزيونية و ٨٠٠ محطة إذاعية مصرية وعربية ودولية، وفى منتصف عام ٢٠٠٦ أصبح على القمرين الصناعيين أكثر من ٢٦٢ قناة مفتوحة ومشفرة بخلاف استخدامات الإذاعة والإنترنت التى يستقبلها مئات الملايين من المشاهدين.

- فى يناير عام ٢٠٠٢ دخلت مصر عصر النظم التفاعلية للمرة الأولى فى منطقة الشرق الأوسط من خلال أحدث خدمات النايل سات المتمثلة فى البث التفاعلى أو خدمة "المشاهدة حسب الطلب"، وذلك عن طريق بث عشر قنوات فضائية جديدة على الأقمار الصناعية بالاشتراك مع مجموعة الشوتايم العالمية.
- أعلن الرئيس مبارك فى يونيو عام ٢٠٠٢ اكتمال مدينة الانتاج الإعلامى التى صنعت واقعا جديدا فى المنطقة بامتلاكها كل العناصر والمقومات التكنولوجية العالمية، لتصبح هذه المدينة "هوليود الشرق" واكبر قاعدة صناعية تثرى الإنتاج

الدرامى فى مصر والعالم العربى وتترجم رصيد مصر الثقافى فى المنطقة.

- انشاء المنطقة الحرة الإعلامية عام ٢٠٠٠ كأكبر منطقة إعلامية حرة فى الشرق الأوسط ومقر للشركات الفضائية العالمية، تحقق هذه المنطقة جذبا للقنوات الفضائية واستثمارا للبنية الإعلامية الاساسية المتكاملة الحلقات بما يجعل من مصر دولة جاذبة للاستثمار فى مجال الإعلام بثا وإنتاجا .. تضم المنطقة المؤسسات الإعلامية الرئيسية كنواة لها حيث تشمل :

• الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى.
• الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات).
• الشركة المصرية للقنوات الفضائية C.N.E.
• شركة النيل لشبكات الاتصال N.C.N.
• الشركة المصرية للقنوات المتخصصة.

- مع عام ٢٠٠٢ تم انشاء أول شركة مصرية متخصصة فى مجال الخدمات الإعلامية الرقمية من خلال تقديم الإنتاج التليفزيونى للجمهور عبر الإنترنت وذلك بالتعاون بين مدينة الإنتاج الإعلامى وشركتين تعملان فى مجال الإنترنت والاتصالات.

- افتتحت الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام فى يونيو عام ٢٠٠٢ .. تهدف الأكاديمية إلى تخريج أجيال من الإعلاميين المتميزين الذين يمتلكون من التكنولوجيا ما يؤهلهم للتفوق فى المجالات الإعلامية عن طريق تكامل العلم النظرى مع التطبيق العملى على أحدث التكنولوجيا العالمية .. تضم الأكاديمية أربعة أقسام هى : الإنتاج الإذاعى والتليفزيونى - الإنتاج السينمائى - الإنتاج الإعلانى والتسويق - إنتاج الوسائط المتعددة (المالتى ميديا) والإنترنت.

بدأت الدراسة بالأكاديمية فى سبتمبر ٢٠٠٢ وتمنح درجة البكالوريوس فى أحد التخصصات السابقة كما تقدم دبلومات مهنية متخصصة فى مجالات العمل الإعلامى والأخبار والبرامج الإخبارية وإعداد وإخراج وتقديم برامج الاطفال من الإذاعة والتليفزيون ومونتاج الفيديو والتمثيل والإخراج، كما ستمنح الأكاديمية درجتى الماجستير والدكتوراه.

- نشر إرسال الإذاعة المصرية بمختلف شبكاتها إلى أوروبا وأمريكا وآسيا عن طريق استخدام الأقمار الصناعية فى البث الإذاعى "النايل سات" و "اليوتل سات" إضافة إلى الإذاعات الموجهة إلى جميع انحاء العالم بـ ٣٨ لغة من بينها اللغة الصينية واليابانية والأسبانية والبرتغالية.

- انشاء موجة FM جديدة فى مدينة العريش لبث البرنامج العبرى "كول كاهير" الموجه إلى الشعب الإسرائيلى بهدف التعريف بعدالة القضية الفلسطينية.

- انشاء إذاعتين تجاريتين كمشروع مشترك بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون وشركة CNE، إلى

جانب افتتاح ٨ إذاعات متخصصة تبث عبر موجة FM .

- فى أغسطس ٢٠٠٥ بدأ بث القنوات المتخصصة "تليفزيون النيل" بدون تشفير على الإرسال الأرضى بحيث تلتقطها أجهزة التليفزيون دون استخدام الدش خدمة لكافة فئات المجتمع.
- الهيئة العامة للاستعلامات : فى إطار ما يشهده العالم من متغيرات، استطاعت الهيئة العامة للاستعلامات أن تحقق مفردات الرسالة الإعلامية الهادفة متفاعلة مع كافة القضايا المحلية والإقليمية والعالمية بأحدث التقنيات انطلاقا نحو عالم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات .. وتسير الهيئة وفق استراتيجية وفكر إعلامى متجدد وتقدم دائما رؤى جديدة فى الإصدارات التى تتميز بالتنوع الإعلامى المختلف محققة بذلك رصيد من الانجازات على النحو التالى:

• اطلاق موقع متميز للهيئة على شبكة الإنترنت منذ عام ١٩٩٦ .. يمثل الموقع نقلة تقنية متطورة بشهادة منظمة اليونسكو التى اختارته عام ٢٠٠٠ ضمن أفضل المواقع الثقافية فى العالم.

ومنذ عام ٢٠٠٤ شهد الموقع عملية تطوير شاملة لمواكبة أحدث التطورات التقنية فى هذا المجال كان من بينها إطلاق الموقع بعشر لغات جديدة بما جعله بمثابة الذراع الطولى للإعلام المصرى بالخارج سواء بالمشاركة أو بالتفاعل حيث بلغ عدد زواره ما بين ١٠ إلى ١٢ مليون زائر شهرياً .

• أصبحت الهيئة العامة للاستعلامات ذاكرة للأمة المصرية عبر أحدث مكتبة الكترونية تعرض توثيقا أميناً لمصر عبر العصور، وذلك منذ اطلق الرئيس مبارك أول شبكة معلومات داخلية مصرية بالهيئة "شبكة الإنترانت" فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٩٩، ومع حلول عام ٢٠٠٠ تم ربط الشبكة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٦٠ قاعدة بيانات) لتكون نواة لشبكة إنترانت/ اكسترانت مصرية تتكامل فيها المعلومات الموثقة والمدعمة بالأرقام عبر أكثر من ٢٠٠ ألف صفحة.
• فى إطار المشروع القومى للنهضة التكنولوجية وإسهاما من الهيئة فى نشر الوعى بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، تم انشاء ٣٠ ناديا لتكنولوجيا المعلومات بالمجمعات ومراكز الإعلام الداخلى بالمحافظات بهدف إكساب الشباب مهارات التعامل مع الحاسب الآلى بما يواكب احتياجات سوق العمل والتعامل مع المستجدات المستقبلية.
• فى مرحلة جديدة من مراحل تطوير آليات العمل الداخلى بالهيئة وفقا لأحدث تقنيات الاتصال المباشر، تم انشاء شبكة الفيديو كونفرانس .. تهدف الشبكة إلى ربط مجمعات الإعلام الداخلى ومكاتب الإعلام الخارجى بالمقر الرئيسى للهيئة

وذلك لتحقيق السرعة فى تدفق المعلومات والمشاركة التبادلية فى الندوات والحلقات النقاشية، وفى هذا السياق تم ربط ٢٨ مجمعا إعلاميا ومكتب رئيس القطاع وقاعة النيل بالشبكة علاوة على ٤ مكاتب للإعلام الخارجى فى لندن وواشنطن وباريس وبرلين.

• تمثل القاهرة اليوم المركز الرابع على مستوى العالم من حيث عدد المراسلين الصحفيين المقيمين والمترددين عليها، حيث يجتمع على أرضها أكثر من ٩٢٠ مراسلاً مقيما يمثلون وسائل الإعلام العربية والأجنبية، كما يتردد عليها العديد من الوفود الزائرة حيث بلغ عددها ٤٠٨ وفود حتى سبتمبر ٢٠٠٦ معظمهم من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين وروسيا.

• احتفلت الهيئة العامة للاستعلامات خلال عام ٢٠٠٤ باليوبيل الذهبى لانشائها (١٩٥٤-٢٠٠٤) وقد أضافت رصيدا جديدا من الانجازات والمشروعات من أبرزها:
- انشاء مركز تدريب الكمبيوتر.
- مركز توثيق الإنتاج الإعلامى M.S.C.
- مركز البحوث ودراسات الرأى العام.
- مركز دراسات الصورة القومية.
- إنتاج فيلمين وثائقيين عن الهيئة هما "مصر فى ذاكرة الهيئة العامة للاستعلامات"، و"الهيئة فى خمسين عاماً".
- صدور التقرير الإعلامى مع بداية عام ٢٠٠٤ بهدف دراسة صورة مصر فى العالم وصورة العالم فى مصر.

توضح الجداول التالية حجم الإنجازات المحققة فى قطاع الإعلام خلال الفترة من ٨١/٨٢ حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٦

أولاً : الإذاعة (❖)

البيان	الوحدة	٨١/١٩٨٢	٢٠٠٥/٢٠٠٦
عدد ساعات الإرسال الإذاعى	ساعة	٦٥٥٥٣	١٨٩٦٦٩
عدد محطات البث الإذاعى	محطة	١١٢	٣٠٣
عدد الشبكات الإذاعية	شبكة	٧	٩
عدد الإذاعات الإقليمية	اذاعة	٢	١١

(❖) تقرير الهندسة الإذاعية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

ثانياً : التليفزيون (١)

البيان	الوحدة	١٩٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
القنوات المركزية	قناة	٢	٢
القنوات الإقليمية	قناة	-	٦
القنوات الفضائية	قناة	-	٣
القنوات المتخصصة	قناة	-	١٢
المحافظات التى يصل الإرسال إليها	محافظة	١٦	٢٦
عدد ساعات الإرسال للقنوات المركزية والمحلية	ساعة	٦٦٠٣	٥١٤٩٥,١٦
عدد ساعات الإرسال للقنوات الفضائية	ساعة	-	٢٤٤٦٢
عدد ساعات الإرسال للقنوات المتخصصة	ساعة	-	٤٧٥٤٨,٦٨
عدد محطات الإرسال المرئى	محطة	١١٠	٢٩٤

(١) تقرير الهندسة الإذاعية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

ثالثاً : الهيئة العامة للاستعلامات (٢)

البيان	الوحدة	١٩٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
عدد مراكز الإعلام الداخلى	مركز	٤٢	٦٥
عدد مكاتب الإعلام الخارجى	مكتب	٣٤	٣٢
عدد مراكز النيل	مركز	٥	٢٩
عدد نوادى المشاهدة	نادى	-	٥٠
عدد نوادى الطفولة	نادى	١٥	٤٤
عدد فصول محو الأمية	فصل	-	٢٦
عدد مراكز تنظيم الأسرة	مركز	-	٦٢
عدد نوادى أصدقاء الإعلام	نادى	-	٤٢
عدد وحدات قياس الرأى العام	وحدة	-	٦٥
عدد نوادى أصدقاء البيئة	نادى	-	٤٢
عدد المكتبات العامة	مكتبة	-	٣٨
عدد نوادى التكنولوجيا	نادى	-	٣٠

(٢) تقرير الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

٦ – قطاع الشباب والرياضة

شباب مصر هم المستقبل الواعد لتحقيق التنمية والتقدم .. وقدرة مصر على إنجاز مهام التحديث والنهضة تعتمد على ما يوجه إلى الشباب من عناية ورعاية فى إطار إستراتيجية متكاملة لبناء القدرات وتطويرها .

وقد شهدت الـ ٢٥ عاماً الماضية اهتماماً ملحوظاً بالشباب والرياضة مما انعكس على حجم الانجازات فى هذا المجال .. وفى الفترة الأخيرة تم إنشاء مجالس متخصصة ترعى شئونهم وهى المجلس القومي للشباب ، والمجلس القومي للرياضة .

أ - الشباب :

تعمل الدولة على تمكين الشباب واعطائه الفرصة الكافية للإسهام بفعالية فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال :

مراكز الشباب :

- بلغ عدد مراكز الشباب الموزعة على أنحاء البلاد ٤٤٦٠ مركزاً أكثر من ٩٠٪ منها يوجد فى القرى .
- البدء فى تطوير ٣٣٩ مركز شباب بالقرى فى جميع المحافظات ليصل بذلك إجمالى المراكز التى تم تطويرها الى ٢٩٦٦ مركز شباب عام ٢٠٠٦ بنسبة ٧٢٪ من اجمالى مراكز الشباب .
- استكمال تطوير البنية الأساسية لمراكز الشباب .. والانتهاء من تأثيث مكتبات لعدد ٣٣٩ مركز قرية بإجمالى ٢,٥٧٦,٨٠٥ مليون جنيه .
- العمل على ادخال الحاسب الآلى بمراكز الشباب فى القرى لتصل إلى ١٠٠ مركز بنهاية عام ٢٠٠٦ وتستكمل كل المراكز خلال ٤ سنوات بالتعاون مع وزارة الاتصالات .
- يجرى تنفيذ خطة لإنشاء مركز شباب فى كل قرية مصرية يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ مواطن والأولوية لقرى الصعيد والقرى ذات الكثافة السكانية الأعلى .
- بالنسبة لدعم مراكز الشباب فهناك اعانات مباشرة وأخرى غير مباشرة ويبلغ حجم ميزانية مركز القرية ٤٠٠٠ جنيه ، ومركز المدينة ٥٥٠٠ جنيه بالإضافة إلى دعم للأنشطة المختلفة كل على حدة ، وفى عام ٢٠٠٦ تم دعم ٩٦ مركز شباب لتجهيز الصالات بالأجهزة والأدوات الرياضية بمبلغ ٣١٠,٠٠٠ ألف جنيه .
- مبادرة مراكز الشباب المنتجة .. تهدف إلى تحويل بعض مراكز الشباب المتميزة الى حاضنات للنشاط الانتاجى وتم البدء فى ٢٧ مركزاً .
- بالنسبة لتطوير الخدمات بمراكز الشباب .. تم دعم مراكز الشباب بمبلغ ٩,٠٣٢,٠٠٠ ملايين جنيه ، وتفعيل دور عدد ١٠٢ نادى للعلوم والتكنولوجيا بمراكز الشباب .
- تم تحويل مراكز الشباب إلى ملتقيات ثقافية

ورياضية بالتعاون بين المجلس القومى للشباب وهيئة قصور الثقافة والقوات المسلحة .

معسكرات الشباب

- يبلغ عدد المعسكرات الشبابية ٣١ معسكراً فى أنحاء الجمهورية .
- بدأت خطة تطوير هذه المعسكرات لتحويلها إلى مدن شبابية متكاملة .
- تم تطوير معسكر أبى قير بالاسكندرية ليصبح مدينة شبابية ورياضية ومضاعفة القدرة الاستيعابية له وقرب انتهاء أعمال تطوير معسكرات الغردقة ورأس البر والأقصر بنهاية عام ٢٠٠٦ .
- يتم البدء فى إنشاء ثلاث مدن شبابية جديدة فى كل من العريش وبورسعيد وجمصة .

قرى الشباب

يقوم المشروع على منح كل شاب قطعة أرض مساحتها ٦ أفدنة قابلة للاستزراع وبها الخدمات المختلفة لضمان استقرار الشباب وأسرهم فى هذه القرى بالتعاون مع وزارة الرى ووزارة الزراعة ووزارة الاسكان وهيئة التعمير والصندوق الاجتماعى للتنمية والصندوق التمويلى الأهلى لرعاية النشء والشباب والرياضة .

- تم اعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع .
- تم البدء بمنطقة بئر العبد بشمال سيناء وعمل قاعدة بيانات تفصيلية عن الشباب الراغبين فى الاستفادة من مشروع التجمعات العمرانية الشبابية .

خلال الفترة من ٨٢/٨١ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ شهد قطاع الشباب تحقيق العديد من الإنجازات ومنها :

- إنشاء أندية تكنولوجيا المعلومات ليرتفع عددها من ٤٦٣ نادياً إلى ٦١٣ نادياً بنهاية عام ٢٠٠٦
- إنشاء ١٠٦ نادياً للعلوم والتكنولوجيا .
- التوسع فى مشروعات محو الأمية ووصل عدد الفصول إلى ٩١٣ مركزاً بإجمالي عدد دارسين ٣٦٢٤٤ فرداً .
- تطوير أنشطة ٢٣٠ نادياً للتطوع ضمن ٦٣٨ نادياً، وتنفيذ المنتدى القومى للتطوع بمحافظة أسيوط عام ٢٠٠٦ .
- تشغيل ٦٧٠ شاباً وفتاة بمراكز الشباب وبذلك يصل عدد المستفيدين عام ٢٠٠٦ إلى ٤٤٢٠ شاباً وفتاة من برامج التشغيل .
- المشروع القومى لتأهيل شباب الخريجين بالتعاون مع وزارة الاتصالات لتنمية المهارات الأساسية فى مجال تكنولوجيا المعلومات .
- تنفيذ برلمان الطلائع سنوياً فى ٤٨٥ مركز شباب بمشاركة ١٠٦ طليعاً وطليعة ، ويتضمن البرلمان ١٤٠٤ شعبة .
- تنفيذ المؤتمر الأول لبرلمان الشباب من ٨– ٢٣/٣/

٢٠٠٦ بإجمالي ١٠٨ شباب وفتيات من أعضاء البرلمان .

- إنشاء مراكز التعليم المدنى فى كل من القاهرة والاسكندرية وسوهاج وتنفيذ ٥ دورات للتعليم المدنى بالتعاون مع هيئة اليونيسيف .
- وفى إطار برامج التعاون مع العالم والأورومتوسطى.. تنفيذ ٤ برامج للتبادل الشبابى عام ٢٠٠٦ وتنظيم المؤتمر العربى للطلائع بمشاركة ٥٧ طليعاً من ١١ دولة عربية.
- تنفيذ عدد ١١ قافلة دينية عام ٢٠٠٦ و١٠ رحلات بقطار الشباب و٥ رحلات ضمن برنامج (اعرف بلدك) و٦١ رحلة من رحلات اليوم الواحد.
- التعاون بين أنشطة المعسكرات الشبابية وحركة سوزان مبارك فى نشر ثقافة السلام وإقامة (منتدى السلام من أجل التنمية) عام ٢٠٠٦ .
- إصدار ١٢ كتيباً ضمن السلسلة الثقافية للطلائع وتوقيع بروتوكول مع اتحاد الكتاب لإصدار سلسلة شهرية خاصة بالشباب وتوزيع عدد من الاصدارات على مكتبات مراكز الشباب بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه .
- تطوير وحدات الفتاة المنتجة داخل مراكز الشباب وإقامة معارض دائمة فى المحافظات لتسويق منتجات الفتاة والمرأة وحصلت على دعم بمبلغ ١٠٥٥٠ جنيهاً عام ٢٠٠٦ .
- يتم الاعداد لصياغة قانون جديد للهيئات الشبابية يوائم المتغيرات والمستجدات الحادثة فى المجتمع .

ب - الرياضة :

تولى الدولة اهتماماً كبيراً بقضية النهوض بالرياضة المصرية فى إطار النهوض بالسياسات المختلفة للمواطن المصري .. فتعمل على توسيع قاعدة الممارسة الرياضية وتنمية وتطوير المنشآت الرياضية ورعاية الموهوبين ، وتطوير صناعة الأدوات الرياضية ونظم الادارة وتمويل الرياضة بالإضافة إلى تطوير التشريع الرياضى .

المنشآت الرياضية

شهدت الفترة من ٨١/٨٢ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ العمل على مد خريطة النشاط الرياضي لتغطى أنحاء مصر ومنها :

- بلغ عدد الاستادات الرياضية فى مصر ٢٥ إستادا رياضياً ومن أهمها إستاد القاهرة الدولي وسعته ٧٢ ألف متفرج ورصدت الدولة ميزانية تجاوزت الـ ١٥٠ مليون جنيه لتطويره وأصبح مفخرة للصروح الرياضية فى منطقة الشرق الأوسط ، إستاد المقاولون العرب بمدينة برج العرب واستاد الكلية الحربية واستاد بورسعيد وسعة كل منهم ٤٥ ألف متفرج واستاد المكس بالاسكندرية .
- إرساء قواعد البنية التحتية الرياضية وبلغ عدد الملاعب لهذه البنية ما يقرب من ٦٧٨٤ ملعباً مفتوحاً داخل وخارج مراكز الشباب ، واستكمال

تأثيث ٥٠٠ نادى بالمحافظات ووضع حجر الأساس لعدد ١٧ ملعباً .

- بلغ عدد الصالات المغطاة ٣٥ صالة وعدد حمامات السباحة ٧٣ حماماً وعدد صالات الأنشطة نحو ٥٢٤١ صالة .
- مشروع " مجمع مبارك الرياضى " بطريق المطار ويضم عشرات الملاعب المختلفة إلى جانب الخدمات المرتبطة بها .
- إنشاء مستشفى للطب الرياضي بمدينة نصر، وعدد ١١٣ وحدة للطب الرياضي بالمحافظات.
- إنشاء المبني الجديد للأكاديمية الاوليمبية والاتحادات الرياضية .
- تخصيص مساحات فى الصحراء المتاخمة لمداخل ومخارج القاهرة للتوسع الأفقي للأندية.

البطولات الرياضية

شاركت مصر فى العديد من البطولات الدولية كما قامت باستضافة العديد من البطولات العربية والأفريقية والدولية وخلال الـ ٢٥ عاماً الماضية تحققت هذه الانجازات :

- وصول منتخب مصر لكرة القدم لنهائيات كأس العالم بايطاليا عام ١٩٩٠ .
- حصول منتخب مصر علي كأس الأمم الأفريقية أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ وهي تعد أقوي بطولات القارة .
- فوز مصر ببطولة كأس العالم لكرة اليد للناشئين عام ١٩٩٣ .
- حصول المنتخب الوطني لكمال الأجسام عام ١٩٨٧ علي بطولة العالم فى اسبانيا وعلي بطولة العالم فى تركيا عام ١٩٨٨ وبطولة العالم فى الأردن عام ١٩٩٦ .
- شاركت مصر فى دورة البحر المتوسط فى باري عام ١٩٩٧ وحصلت علي ٢٠ ميدالية (٣ ذهبية –٦ فضية – ١١ برونزية) ، ودورة البحر المتوسط فى تونس عام ٢٠٠١ وأحرزت ٣٧ ميدالية (٧ ذهبية– ١٣ فضية –١٧ برونزية)، واشتركت فى نفس الدورة عام ٢٠٠٥ بأسبانيا (الماريا) وحققت رصيد ٤٣ ميدالية (١٤ ذهبية – ١٠ فضية – ١٩ برونزية) واحتلت المركز السادس .
- شاركت مصر فى الدورات الأفريقية فى كل من هراري وحققت ١٥١ ميدالية (٥٩ ذهبية – ٤١ فضية –٥١ برونزية) عام ١٩٩٥ ، وفى جوهانسبرج عام ١٩٩٩، وأحرزت ١٦٠ ميدالية (٥٤ ذهبية – ٦٠ فضية – ٤٦ برونزية) ، ودورة ابوجا عام ٢٠٠٣ وأحرزت ٢١٤ ميدالية (٨٠ ذهبية – ٦٢ فضية – ٧٢ برونزية)
- تزايد الاهتمام بالألعاب الفردية عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ مما أدي الي زيادة الميداليات التي حققتها مصر والتي بلغت ٧٠٧ ميداليات منها ٣٣٨ ميدالية ذهبية و٢٠٢ فضية و١٦٧ برونزية.

- شاركت مصر فى دورة الألعاب الاوليمبية بأثينا عام ٢٠٠٤ وحصلت علي خمس ميداليات (ذهبية- فضية - ٣ برونزية)
- أقيم فى عام ٢٠٠٤ بطولة مصر الدولية للقوس والسهم بشرم الشيخ ، وأقيمت أول بطولة عالمية للجولف ، وبطولة كأس العالم للبلياردو بالغردقة .
- استضافت مصر فى عام ٢٠٠٤ الشعلة الاوليمبية التي مرت فى ٣٤ مدينة من ٢٧دولة فى خمس قارات .
- فوز منتخب مصر العسكري ببطولة أفريقيا فى كرة القدم للمرة الرابعة فى تاريخه والثالثة علي التوالي عام ٢٠٠٤ ووصوله نهائيات كأس العالم بألمانيا عام ٢٠٠٥ .
- اشتركت مصر فى دورة الألعاب العربية العاشرة بالجزائر عام ٢٠٠٤ وكان ترتيبها الأول بعدد ١٧٠ ميدالية (٨١ ذهبية - ٤١ فضية - ٤٨ برونزية) وكانت قد اشتركت فى الدورات العربية السابقة فى بيروت عام ١٩٩٧ وحصلت علي ١٨٨ ميدالية (٩٢ ذهبية -٥٦ فضية -٤٠ برونزية) ، وفى الأردن عام ١٩٩٩ وحققت ٢٦٣ ميدالية (١٠٦ ذهبية -٧٩ فضية - ٧٨ برونزية) .
- أقيمت فى عام ٢٠٠٥ بطولة جولي فيل لرواد الجولف بالغردقة فى أول بطولة " الأساتذة" للمحترفين فى مصر .
- أحرز المنتخب المصري لألعاب القوي عام ٢٠٠٦ عدد ٨ ميداليات متنوعة فى البطولة الأفريقية بموريشيوس (٤ ذهبية - ٢ فضية - ٢ برونزية) واحتل المركز الرابع .
- انضمت مصر عام ٢٠٠٦ لعضوية الاتحاد الدولي للراليات البحرية .
- أقيمت علي أرض مصر فى ٢٠٠٦ بطولة العالم للاسكواش ..واحتل عمرو شبانه البطل المصري لقب المصنف الأول علي العالم طبقاً لقائمة الاتحاد الدولي للمحترفين PSA لعام ٢٠٠٦ .
- حصلت مصر على الميدالية الذهبية فى لعبة المصارعة فى بطولة العالم للمصارعة بالصين فى ٢٠٠٦ ، وميدالية برونزية فى بطولة العالم لرفع الأثقال فى الدومينكان .

بطولات الناشئين لكرة القدم :

خلال الفترة من عام ٨١ /٨٢ إلي عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ تمت الانجازات التالية :

- الفوز بكأس أفريقيا لكرة القدم للناشئين عام ١٩٨٢ .
- الفوز ببطولة افريقيا للناشئين عام ١٩٩٧ .
- تحقيق المركز الثالث فى بطولة أفريقيا عام ٢٠٠١ .
- تحقيق المركز الثالث فى بطولة الفرانكفون عام ٢٠٠١ .
- الحصول علي المركز الثالث بكأس العالم ٢٠٠١

- الحصول علي بطولة أفريقيا للشباب ببوركينا فاسو عام ٢٠٠٣
- الحصول علي دورة قطر الدولية الودية عام ٢٠٠٣
- الحصول علي البطولة العربية للناشئين والناشئات بالأردن ٢٠٠٤ .

المرأة والنشاط الرياضي

شهد الفكر الرياضي تحقيق طفرة كبيرة للمرأة فتم إدماجها فى كل الأنشطة والمؤسسات الرياضية .. ومن أبرز ما تم فى هذا المجال :

- تعديل لائحة النظام الأساسي للاتحادات الاوليمبية والأندية عام ٢٠٠٠ لتمكين المرأة من الحصول علي عضوية مجالس الإدارات ، وقد بلغ عدد العضوات بمجالس الإدارات بالاتحادات الرياضية حتى عام ٢٠٠٣ عدد ١٥ سيدة .
- إنشاء ادارة جديدة لرياضة المرأة تتبع قطاع الرياضة بوزارة الشباب عام ٢٠٠٢ .
- بلغ عددا لمشاركات بالاتحادات الرياضية حتى أوائل ٢٠٠٤ عدد ٢٩٦٥٨ مشاركة ، وعدد اللاعبات بالأندية الرياضية ٧٣٣٦ لاعبة ، وعدد اللاعبات بالاتحادات النوعية ١١٣٢لاعبة ،وعدد اللاعبات المسجلات بالمدارس ٩٣٠١٨٧ طالبة .
- تكوين فريق لكرة القدم النسائية .. واستضافت مصر فى ابريل ٢٠٠٦ أول بطولة عربية نسائية.
- بلغ عدد أندية الفتاة والمرأة بمراكز الشباب ٢٠٢ناد عام ٢٠٠٦ تقدم خدمات متنوعة .
- من البطلات المصريات اللاعبات نهلة رمضان وهبة عبد الرحيم فى رفع الأثقال ، واللاعبة مروة حسين فى العاب القوي وبالأخص فى الإطاحة بالمطرقة ، وآية مدني فى الخماسي الحديث وحصلت علي ميدالية ذهبية فى بطولة العالم للشباب للخماسي الحديث فى أغسطس ٢٠٠٦ .

رياضة ذوي الاحتياجات الخاصة

- توفر الدولة التدريب المهني والتأهيل والتدريب الرياضي لهذه الفئة ومنذ ١٩٨٢ تم إنشاء المراكز الرياضية للمعاقين وإقامة ٢٥ مركزاً متخصصاً موزعة علي ٢٠ محافظة .
- رصد المجلس القومي للرياضة مبلغ ٩٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ لتطوير المنشآت الرياضية القائمة وإقامة ملاعب جديدة لذوي الاحتياجات الخاصة.

٧- التدريب والتنمية الادارية

أدركت الدولة حجم وتبعات التغيرات العالمية وتأثيرها علي العمل الاداري فى مصر ، لذا كان لابد من تطوير نظم العمل الحكومية وتحديث الهياكل التنظيمية والتشريعية للارتقاء بمستوى الادارة الحكومية من حيث الاداء والاساليب المتبعة والآليات والكوادر لمواكبة هذه التغيرات والاندماج فى النظام العالمى.

ملامح قوة العمل

- تمتلك مصر قوة عاملة قوامها ٢١,٨ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ كما يبلغ عدد المشتغلين حوالى ١٩,٧مليون نسمة .
- تعمل الدولة علي تحقيق زيادة فى مستويات التشغيل وتوفير نحو ٤,٥ ملايين فرصة عمل إما بشكل مباشر من خلال تبنى برامج تشغيل تستهدف اتاحة المساندة المالية والفنية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وللقطاع غير المنظم ،أو بشكل غير مباشر من خلال تهيئة المناخ الاستثمارى عن طريق حزمة من الاجراءات والتشريعات الاقتصادية ، وقد انخفضت نسبة البطالة فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي حوالى ٩,٦ ٪ .
- تم انشاء قاعدة بيانات عن المصريين العاملين فى الخارج وبلغ عددهم فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ حوالى ٧٨٤٩١٢ مهاجر وهم الحاصلين علي تصاريح عمل مضافا اليهم ١٢٣٦٠٤٦ مهاجرا مرافقا وهم الزوجات والابناء .

برامج ومشروعات التنمية الادارية

- **برنامج البنية الأساسية** .. ويهدف الي تطوير البنية الاساسية لشبكة المعلومات الحكومية لتهيئتها لتشغيل التطبيقات المختلفة ومن اهم مشروعات هذا البرنامج :

- مشروع رفع مستوى كفاءة اداء بوابة الحكومة المصرية علي الانترنت (برنامج الحكومة الالكترونية) وتم اطلاق الموقع فى يناير ٢٠٠٤ ومخطط له ان يشمل جميع الخدمات الحكومية الاساسية للمواطن بنهاية عام ٢٠٠٧
- مشروع نشر وثائق المواصفات القياسية للحكومة الالكترونية .
- مشروع رفع مؤشر التهيئة التكنولوجية .. أوضحت الاحصاءات ان عدد مستخدمى الحاسب الآلى فى الجهاز الادارى للدولة ٧,٥٪ منهم ٩٤,٥٪ حاصلون علي شهادات علمية غير متخصصة وهومايعكس شدة اقبال العاملين علي استخدام وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ،كما اظهرت الاحصاءات ان ٨١,١٪ من الجهات الحكومية تطبق نظام العمل المكتبى.

بيان إجمالي الجهات التي لديها شبكة انترانت حكومية مشتركة بها (❖) :

البيان	الحكومة المركزية والهيئات	النسبة المئوية ٪	الإدارة المحلية	النسبة المئوية ٪	الجهاز الإداري للدولة	النسبة المئوية ٪
الجهات التي لديها شبكة انترانت حكومية مشتركة بها	٩٧	٥٤	٥٢	٢٣	٤٩	٣٧
الجهات التي ليس لديها شبكة انترانت حكومية مشتركة بها	٨٤	٤٦	١٧٢	٧٧	٢٥٦	٦٢
الإجمالي	١٨١	١٠٠	٢٢٤	١٠٠	٤٠٥	١٠٠

بيان أجمالي الجهات التي لديها إستراتيجية لتقديم الخدمات الكترونياً وتوجيه دورة العمل الداخلية بها ميكانيكياً ❖ :

البيان	الحكومة المركزية والهيئات	النسبة المئوية ٪	الإدارة المحلية	النسبة المئوية ٪	الجهاز الإداري للدولة	النسبة المئوية ٪
الجهات التي لديها إستراتيجية الميكنة	١٥٦	٨٦	٧٧	٣٤	٢٣٣	٥٨
الجهات التي ليس لديها إستراتيجية الميكنة	٢٥	١٤	١٤٧	٦٦	١٧٢	٤٢
الإجمالي	١٨١	١٠٠	٢٢٤	١٠٠	٤٠٥	١٠٠

❖ المصدر وزارة الدولة للتنمية الإدارية –التقرير السنوي ٢٠٠٥

- **برنامج تقديم الخدمات الحكومية** ..يهدف الي توصيل الخدمات للمتعاملين مع الحكومة فى اماكن تواجدهم بالكفاءة المطلوبة من خلال القنوات المتعددة وهى : بوابة الحكومة المصرية علي الانترنت - www.egypt.gov.eg مراكز الخدمات الجماهيرية ومكاتب البريد-مركز اتصالات بوابة الحكومة المصرية - الاكشاك الالكترونية - الهواتف المحمولة (الموبايل) - الهاتف - الفاكس .
- **برنامج ادارة موارد الدولة .. يهدف** البرنامج الي تطوير منظومة العمل الحكومي وخفض الانفاق الحكومى وميكنة دورات العمل فى الجهات الحكومية باستخدام التكنولوجيا والتطبيقات العلمية . ومن أهم مشروعات هذا البرنامج: تطوير المخازن الحكومية - حصر المبانى والاراضى الحكومية - تطوير المشتريات الحكومية تعميم استخدام نظم إدارة الموارد بالوزارات - الارشيف الالكترونى وتبادل المعلومات - ميكنة الحسابات المالية للدولة .
- **برنامج تطوير نظم الادارة المحلية** ..يهدف إلى توفير خدمات المواطنين والمستثمرين بصورة حضارية سريعة ودقيقة ومتكاملة فى جميع انحاء الجمهورية وعلى مستوى جميع الوحدات المحلية .

ومن أهم إنجازات هذا البرنامج :

- تم ميكنة وتطوير جميع احياء مدينة الاسكندرية وعددهم ٧ أحياء واصبحت الاسكندرية اول مدينة الكترونية بالكامل فى مصر .
- تم تدريب جميع الموظفين فى الاحياء السبعة علي استخدام الحاسبات والتطبيقات المختلفة.

- برنامج قواعد البيانات القومية والاقتصادية .. يهدف الي انشاء قواعد بيانات قومية واقتصادية وربطها ببعضها البعض ومن أهم مشروعاته :

- مشروع ربط الرقم القومى بقواعد البيانات القومية (بطاقة الاسرة) حتى يصبح الرقم القومى هوالرقم التعريفى الوحيد للمواطن فى كافة تعاملاته .
- مشروع استخدام بطاقة الاسرة فى صرف السلع المدعمة من اجل ترشيد الدعم والتأكد من وصوله للمستحقين والقضاء علي الفاقد فيه .
- مشروع تطوير نظام تسجيل الملكية العقارية (السجل العينى العقارى) ويهدف الي ادخال الثروة العقارية فى عجلة الاقتصاد القومى المصرى وتوفير بيانات دقيقة عنها مما يحقق حسن ادارتها.
- مشروع حصر المتسربين من التعليم .
- مشروع ربط مكاتب الصحة بقطاع مصلحة الاحوال المدنية .

الإصلاح الاداري وتحسين أوضاع الموظفين

بدأ برنامج الاصلاح الاداري عام١٩٩٧ بهدف تحديث وتطوير اداء الجهاز الاداري للدولة وتدعيم قدراته وإصلاح احوال الموظفين وتوفير فرص عمل جديدة.. ومن أهم الانجازات التي تحققت في هذا المجال وحتى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ مايلي :

- تبني الرئيس مبارك برنامج رعاية الموظفين وتحسين اوضاعهم المادية منذ عام ١٩٨٧ بتقرير برنامج علاوة سنوية تقدر بحوالي ١٠٪ من الأجر الأساسي ، فضلا عن العلاوة الدورية المستحقة بما يوفر زيادة حقيقية في الدخل السنوي للعاملين لاتقل عن ١٢٪ وقد أدى ذلك الي ارتفاع الاجور بنسبة ٢٠٠٪ .
- صدور قرار رئيس الجمهورية عام ١٩٩٥ بتقرير منح زيادة ثابتة لمرتبات العاملين بالدولة وهي منحة عيد العمال وبذلك تكون جملة الزيادة في الاجور والمرتبات خلال الفترة من ٨١ حتى عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٠٠٪ .
- منح علاوة خاصة للأجور بنسبة ١٥٪ من ١/٧/ ٢٠٠٥ بحد ادنى ٣٠ جنيها .
- منح علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ من المرتب الاساسي بحد ادنى ٣٠ جنيها من ١/٧/٢٠٠٦
- زيادة قيمة الاجور من ١,٥ مليار جنية عام ٨١/ ١٩٨٢ الي ٤٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ .
- معالجة الرسوب الوظيفي من خلال خطة متكاملة منذ عام ١٩٩٨ نفذت منها ٤ مراحل لترقيات العاملين بمختلف المستويات الوظيفية من الدرجة السادسة حتى الثانية استفاد منها اكثر من ٣,٢ ملايين موظف وموظفة والعمل علي القضاء علي هذه الظاهرة .
- تسوية حالة ٧١ ألف عامل منذ بدء برنامج الاصلاح الوظيفي من الحاصلين علي مؤهلات عليا اثناء الخدمة ، كما بلغ اجمالي من تم نقلهم من محافظة الي اخرى اكثر من ٣٠ الف عامل مراعاة للبعد الاجتماعي في الاربع سنوات الاخيرة.
- وضع هيكل جديد للأجور يقلل التفاوتات الاجرية في ذات الدرجة الوظيفية مع ربط الزيادة في المرتبات والاجور بمستوى الانتاجية وبمعدلات التضخم .
- تعيين أوائل خريجي الجامعات والمعاهد من أعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢ بجملة أعداد بلغت ٢٠ألفا
- تخصيص نسبة ٥٪ من الوظائف لذوي الاحتياجات الخاصة وتدبير ١٧٠٠٠ فرصة عمل حكومية لهم
- رعاية مئات العاملين الأقل قدرة (كعمال النظافة وغيرهم) بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بنسبة تتراوح بين ٥٠٪-٦٠٪ من المرتب .
- تنفيذ برنامج التشغيل الحكومي من خلال الاعلان الجماعي لعدد ١١٥ ألف وظيفة على مستوى جميع المحافظات .

- تخفيض معدلات الضريبة على دخول الافراد إلى النصف ، وأصبح سعر الضريبة ٢٠٪
- بلغ حد الاعفاء الجديد من الضرائب ٥٠٠٠ جنيه سنوياً لكافة أفراد المجتمع بزيادة تتراوح بين ٦٧٪ و ١٥٠٪
- ٤٠٠٠ جنيه إضافية إعفاء شخصياً للاجور والمرتبات بدلاً من ٢٠٠٠ جنيه
- تصالح ضريبى فى المنازعات الضريبية التى تبلغ أقل من ١٠آلاف جنيه
- إلغاء رسم تنمية الموارد المالية للدولة والمفروض على الدخول والبالغ ٢٪ على ما زاد عن ١٨ ألف جنيه من الدخل .

تطوير الجهاز الادارى

الإنجازات التى تمت فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

- إعداد هياكل ادارية جديدة للعديد من الجهات الحكومية واعداد الصيغة النهائية لمقترح قانون الوظائف المدنية بالدولة .

- تم إدخال آليات عمل جديدة فى الوظيفة العامة تهدف الى مكافحة الفساد والانحرافات واستغلال الوظيفة وتضارب المصالح الخاصة والعامة مع تعزيز آليات المحاسبة والتدقيق .
- العمل بعض الوقت مقابل نسبة من الاجر ، وصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن ضوابط ومعايير تنفيذ نظام العمل جزء من الوقت مقابل نسبة من الاجر ، وقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٩٠لسنة ٢٠٠٥ .
- إنشاء كوادر خاصة للعاملين والتركيز على وظائف الصحة والتعليم واعداد جداول جديدة للأجور والمرتبات بما يحقق الرضاء المالى للموظف مقارنة بسوق العمل .
- تعديل الدرجات الوظيفية واستحداث مستويات وظيفية جديدة تحقيقاً للرضاء الوظيفى وفتح باب الترقى .
- إطلاق مدد الاعارات والاجازات الخاصة بدون مرتب إلى عشر سنوات أو أكثر .
- تطبيق حافز التميز وصدور قرار رئيس الوزراء رقم ٧٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بقواعد وإجراءات منح حافز اداء متميز للعاملين بالدولة الحاصلين على درجة الدكتوراه وما يعادلها ودرجة الماجستير وما يعادلها ، وقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن ضوابط استحقاق الحافز .
- المشاركة فى مبادرة الحكم الرشيد واعداد تصورات حول آليات الشفافية فى الإدارة ومشاركة المجتمع المدنى فى مراقبة العمل الادارى .

تدريب وتنمية الموارد البشرية

يهدف هذا المشروع الى تدريب العاملين بالجهاز الادارى على نظم الادارة الحديثة وصقل خبراتهم من اجل تكوين كوادر إدارية تنفيذية وقيادات إدارية وسطى وعليا ، بالاضافة الى تغيير ثقافة العمل الحكومى

ومن اهم الانجازات

- تم أقرار مميزات تحفيزية للعامل خلال فترة التدريب واعتبارها فترة عمل يتمتع فيها بجميع المزايا المستحقة له وظيفياً واعتبار التخلف عن التدريب إخلالاً بواجبات الوظيفة
- إعداد خطة قومية للتدريب الادارى على مستوى الجمهورية ودراسة البرامج التدريبية المنفذة وشروط الالتحاق بها .
- إنشاء عدد ٢٠٦ مراكز تدريب إدارى بوحدات وقطاعات الجهاز الادارى للدولة ، وعدد ١٩٣ مركزاً بوحدات الادارة المحلية بالمحافظات ، بالاضافة الى ٥٥ مركزاً بالقطاع الخاص
- يبلغ حجم الانفاق سنوياً على اعتمادات التدريب حوالى ٣٠ مليون جنيه
- إنشاء المعهد المصرى لتطوير الادارة والاعمال فى مجال الادارة والاعمال للقطاعات الحكومية .
- تنفيذ البرنامج التدريبى Accelerated Development Program للمديرين التنفيذيين بالجهات الحكومية بالتعاون مع معهد احمد أباد الهندى وجمعية جيل المستقبل
- تنفيذ البرنامج التدريبى Executive Development Program للقيادات الإدارية بالتعاون مع جامعة الأياسا الاسبانية
- إنشاء معهد القادة الحكومية وتنفيذ البرنامج التدريبى Project Management بالتعاون مع شركة مايكروسوفت

٨- محو الأمية

تشكل قضية الأمية تحدياً أساسياً للدولة وتعد من أخطر القضايا المؤثرة علي جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك اهتمت الدولة بمعالجة هذه المشكلة باعتبارها قضية إنسانية.

- ففى عام ١٩٨٥ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ونظام العمل فيه .
- فى عام ١٩٨٩ صدر إعلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار عقد التسعينيات عقداً لمحو الأمية فى مصر.
- فى عام ١٩٩١ صدر القانون رقم (٨) بإنشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- فى يوليو عام ١٩٩٢ بدأت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عملها، وتم إعداد خطة شاملة لمواجهة الأمية.
- فى عام ٢٠٠٣ دعا الرئيس مبارك إلي تبني مشروع قومي للانتهاء من الأمية فى نهاية عام ٢٠٠٧ من خلال تشغيل ١٠٠ ألف شاب من الخريجين فى هذا المشروع.

عقدان لمحو الأمية:

بذلت الدولة الكثير من الجهود فى هذا الشأن ومن أهمها العقد الأول لمحو الأمية فى الفترة من عام١٩٩٠ إلي عام ١٩٩٩ ثم العقد الثاني لمحو الأمية فى الفترة من عام ٢٠٠٠إلي عام ٢٠١٠ وفى هذا الاطار تم انشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٩١ من أجل التنسيق والتخطيط بين الجهات المختلفة فى مجال محو الأمية.

بدء تنفيذ الخطة القومية لمحو الأمية نهائياً:

- تم خلال عام ٢٠٠٣ إعداد حصر مبدئي للاميين بـ ٨,٥ ملايين أمي وبدأ تنفيذ برنامج لمحو أمية ٢,٥ مليون أمي سنويا لمدة ٤ سنوات من الشريحة العمرية ١٥-٤٥ سنة، وبلغ عدد المنتظمين من الدارسين نحو ٣,١ ملايين دارس وبلغ عدد الفصول المفتوحة ٨٢ ألف فصل بإجمالي ٧٦ الف معلم.
- تم تنفيذ ٩٣١ دورة تدريب تربوي للمتقدمين من الشباب للعمل فى هذا البرنامج ويمنح الخريج مرتبا شهريا ١٥٠ جنيها بالإضافة إلي حافز يصل الي ١٠٠٠ جنيه فى السنة.
- تم تخصيص اعتمادات قدرها ٣٦٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٣ لتنفيذ خطة محو الأمية وخصصت استثمارات قدرها ٦٠ مليون جنيه لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
- تم إدراج مبادرة تعليم الفتيات والتي يتبناها المجلس القومي للأمومة والطفولة فى المرحلة الأولي من الخطة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) باستثمارات قدرها ٣١٣ مليون جنيه وتهدف الي تقديم تعليم موحد لاكثر من نصف مليون فتاة.

اهم الانجازات:

اسفرت الجهود المبذولة خلال الفترة من عام ٨١/ ٨٢ إلي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فى مواجهة قضية الأمية إلي تحقيق الإنجازات التالية:

- انخفاض نسبة التسرب بالمرحلة الابتدائية إلي ٠,٤٩٪ مقابل ٣,٨٥٪ عام ٩٠/١٩٩١ .
- خفض نسبة عدد الأميين للسكان فى الفئة العمرية عشر سنوات فأكثر من ٣٩,٤٪ طبقا لتعداد ١٩٩٦ الي نحو ٣٠,٦٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ والي نحو ٢٩,١٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ والى ٢٧ ٪ عام ٢٠٠٥ .
- خفض نسبة الأمية لإجمالي السكان لتصل الي ٢٨,٦٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وذلك وفقاً لمنظمة اليونسكو وتصل هذه النسبة إلي ٢٥٪ فى نهاية عام ٢٠٠٦ .

٩ - تنمية المرأة

خطا المجتمع المصرى خطوات راسخة على طريق الاهتمام بقضية المرأة وإفساح المجال أمامها لتأكيد ذاتها وإثبات قدرتها على المشاركة فى جهود التنمية والنهضة والتقدم.

وقد تحقق للمرأة فى غضون سنوات قليلة مكاسب طالما نادت بها عبر سنوات طويلة.

الاستثمارات :

تم وضع المرأة كمكون أساسى فى خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستهدفت الخطة الاهتمام بالمرأة الفقيرة والمرأة التى تعول أسرة وتعميق التوعية بأهمية تنظيم الأسرة ومواجهة الأمية والتوسع فى تعليم الفتيات وتنمية وعى المرأة وتأهيلها وتدريبها وتمكينها اقتصاديا، ففى الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧-٢٠٠٢) خصصت استثمارات قدرت بنحو ١,٤ مليار جنيه للمرأة ، كما تم إدماجها فى خطة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) ورصد ٥٧٧,٥ مليون جنيه لمشروعات المرأة وقدمت ٢٠ وزارة خريطة واضحة المعالم للمرأة خلال هذه الخطة ، كما تضمنت تمكين المرأة من الإسهام فى حياة مجتمعها على قدم المساواة مع الرجل كضرورة من ضرورات التنمية وأن مشاركة المرأة تضيف مورداً بشرياً هائلاً لمواجهة تحديات التقدم والتطوير لنوعية الحياة.

- بلغ عدد الأندية النسائية على مستوى الجمهورية فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٧٢٢ نادياً استفاد منها

يوضح الجدول الاعتمادات المدرجة لمشروعات المرأة الريفية المنفذة فى المحافظات والقرى فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

(القيمة بالألف جنيه)

المشروع	الإعتمادات المدرجة
مراكز تنمية المرأة الريفية	١,٥٦٣
المشروع التجريبي لتنمية المرأة الريفية	٩٢,
مشروعات مراكز خدمة المرأة العاملة	٨٠١
مراكز تنمية المرأة الريفية والسكان	١,٢٤٧
مشروع تدريب المرأة الريفية علي المهارات المدرة للدخل	١,٠٠٥
مشروع تدريب المرأة الريفية فى التنمية وتنظيم الأسرة	٢٠٤
مراكز حماية المرأة	١٦٠
الإجمالي	٥,٠٧٢

(❖) المصدر: وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية.

عدد ٨١٥٠٠ امرأة وبلغت جملة الإعانات المقدمة إليها ١,٤٢٨٠٥٠ مليون جنيه.

- بلغت جملة الاعتمادات المالية المنصرفة للرائدات الريفيات عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مبلغ ١,٠٠٠,٧٤٧ مليون جنيه ويبلغ عددهن حوالى ٣٠٠٠ رائدة.

مؤشرات تحسن أحوال المرأة:

- حدث انخفاض فى معدلات الأمية بين الإناث من ٥٠٪ عام ١٩٩٦ إلى ٣٨,٤٨٪ فى نهاية عام ٢٠٠٥
- ارتفاع نسبة الإناث المقيدين فى التعليم الابتدائي لتصل إلى ٩٥,٥٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وإلى ٩٧,٢٪ للتعليم الاعدادى، و٧٥,٨٪ للتعليم الثانوي.
- فى عام ١٩٨٢/٨١ كانت نسبة الطالبات فى التعليم الجامعى إلى عدد المقيدين ٣٣٪ بينما وصلت فى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٤٩٪.
- ارتفع توقع الحياة عند الميلاد بالنسبة للإناث من ٦٠,٦ سنة فى عام ٨٢/٨١ لتصل إلى نحو ٧٣,٦ سنة فى يناير ٢٠٠٦، كما انخفض معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف ولادة من ١٧٤ حالة فى ٩٣/٩٢ إلى ٨٤ حالة عام ٢٠٠٠ وإلى ٦٨ حالة عام ٢٠٠٣.
- انخفضت معدلات الخصوبة الكلية من ٥,٢ أطفال لكل سيدة عام ١٩٨٠ إلى ٣,٥ أطفال/سيدة عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٣,١ أطفال/سيدة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥.
- ارتفعت نسبة السيدات المتزوجات فى سن الحمل واللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة من ٢٤,٢ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥٦,١٪ عام ٢٠٠٠ وإلى ٥٧,٨٪ عام ٢٠٠٤.
- بلغت نسبة مشاركة النساء فى قوة العمل ٩٪ عام ١٩٨٢/٨١ فى مقابل ٢٢٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

استكمالاً للنهوض بأحوال المرأة تم الآتي:

- إنشاء وتجهيز ٦٥٠ وحدة لصحة المرأة وتدريب العاملين لتقديم خدمات صحية بجودة عالية.
- إنشاء ١٠٠٠ ناد للمرأة لتقديم الدعم الاجتماعي والثقافى للمرأة الريفية.
- برنامج الصحة الإنجابية الذى يهدف إلى القضاء على الممارسات الضارة والموروثات الخاطئة التى تعرقل مسيرة المرأة بالإضافة إلى خدمات الصحة الإنجابية.
- مساعدة المرأة فى مجال الإنتاج بدءاً من دراسة الجدوى وانتهاء بمرحلة التسويق، بالإضافة إلى زيادة فرص استفادة المرأة من القروض التى تقدمها الجمعيات الأهلية وبرامج الإقراض، وتنمية مهارات المرأة فى مجال إدارة المشروعات الصغيرة.
- تفعيل دور المرأة فى الأنشطة الثقافية والعمل التطوعى وتعزيز المشاركة بين الجمعيات الأهلية بما يساعد على تنمية المرأة بصفة عامة وفى المجتمعات الريفية والعشوائية بصفة خاصة.

- تكثيف الجهود الإعلامية لتنمية وعى المجتمع للنهوض بالمرأة.
- إنشاء عدد ١٥ مركزاً لتدريب الأسر المنتجه و ٨٥ وحدة لأنشطة الأسرة والطفولة.

المجلس القومى للمرأة :

انشئ عام ٢٠٠٠ وجاء معبراً عن الإيمان العميق بأهمية تعزيز الآليات الوطنية المنوط بها مهمة النهوض بالمرأة ، وتتلخص مهامه فى اقتراح السياسة العامة وخطط النهوض بالمرأة وتنميتها وتمكينها من أداء دورها فى المجتمع .

قام المجلس بالعديد من الإنجازات منها – إصدار قانون الجنسية لأبناء المصرية المتزوجة من أجنبي – محاكم الأسرة – تولي المرأة منصب القضاء- بطاقات الرقم القومي – معاش للنساء المعيلات – مكتب شكاوي المرأة – وحدات تكافؤ الفرص فى الوزارات والهيئات – مركز تأهيل المرأة سياسياً – صندوق تأمين الأسرة – المرصد الاعلامي - مشروع المرأة حافظة التراث – تعديل قانون الضرائب والمساواة بين الرجل والمرأة فى حد الاعفاء – برنامج المرأة الريفية .

- على المستوى العالمي وافقت مصر على اتفاقية انهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، كما أسست السيدة سوزان مبارك حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام والتي تعمل على نشر ثقافة السلام، كما استقبلت القاهرة فى يونيو ٢٠٠٦ مؤتمر قمة المرأة العالمية ويطلق عليه منتدى دافوس للمرأة.

عقد المجلس عدة مؤتمرات للمرأة هي :

- المؤتمر الأول تحت عنوان " نهضة مصر .. المرأة – المواطنة والتنمية " ، عام ٢٠٠٠ وأرسى مبادئ التحرك وتفعيل مشاركة المرأة فى التنمية من أجل صالح الأسرة والمجتمع.
- المؤتمر الثاني (المرأة المصرية والخطة القومية) وضع المرأة فى قلب خطة التنمية الشاملة عام ٢٠٠١ .
- المؤتمر الثالث فى محافظة المنيا عام ٢٠٠٢ تحت عنوان (المرأة وتحديث المجتمع) ووجه اهتماماً رئيسياً للفكر والثقافة والقيم .
- وفى عام ٢٠٠٣ تم الاحتفال بطريقة مختلفة حيث شاركت النساء فى المحليات فى جميع محافظات الجمهورية لمواجهة تحديات التنمية.
- المؤتمر الرابع فى عام ٢٠٠٤ عن (المرأة المصرية وتحقيق أهداف الألفية الثالثة) وهي أهداف شاركت مصر فى صياغتها وبلورتها ووضعتها الأمم المتحدة مع الالتزام بجدول زمني لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ .
- المؤتمر الخامس فى ٢٠٠٥ تحت عنوان (تنمية أساسها المشاركة) .
- المؤتمر السادس فى ٢٠٠٦ عقد فى جميع المحافظات تحت عنوان (التمكين الاقتصادي

للمرأة .. الطريق للحد من الفقر) .

هذا ويتعاون المجلس القومي للمرأة مع المنظمات غير الحكومية ويعمل علي تطوير العمل التطوعي وتفعيل دور المرأة فى التنمية المحلية .

رعاية الطفولة والأمومة

انشئ المجلس القومي للطفولة والأمومة عام ١٩٨٨ وهو السلطة العليا التي تتولي اقتراح السياسات العامة فى مجال الطفولة والأمومة واقتراح البرامج التدريبية التي تساعد علي الارتقاء بمستوي الأداء بشأن احتياجات الطفولة والأمومة .

وقد توجت الجهود المبذولة فى مجال حماية الطفولة والأمومة بصدور إعلان رئيس الجمهورية باعتبار السنوات العشر من ١٩٨٩ حتي ١٩٩٩ عقداً لحماية الطفل المصري ورعايته ، وتصديق مصر علي الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته عام ١٩٩٠ .

وفى مجال رعاية الطفل والأم تعمل الدولة علي :

- رفع نسبة الاستيعاب لتشمل جميع الأطفال فى سن الإلزام مع التوسع فى مرحلة رياض الأطفال وتطوير كليات رياض الأطفال، وتوفير الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والتغذية بالمدارس .
- تطوير المناهج لتنمي القدرة علي البحث والإبداع والابتكار لدي التلاميذ وربطها بالبيئة ونشر التكنولوجيا المتطورة بالمدارس.
- مواجهة مشكلة أطفال الشوارع والأحداث والجانحين وإعادة الثقة بين الطفل والمجتمع.
- مد مظلة التربية الخاصة لاستيعاب الأطفال متحدي الإعاقة .
- حماية النشء من أخطار الإدمان والتدخين ، وكذا البرامج التي تعمل علي خفض معدل وفيات الأطفال .
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي للجهود الحكومية فى نشر مظلة الحماية والرعاية للأطفال العاملين وإنشاء ١٤ مركزاً لرعاية الطفل العامل .
- التوسع فى نشر مكتبات الأطفال فى الحضر والريف ، وتنفيذ مشروع طفل القرية منذ ١٩٨٦ ، وبلغ عدد مراكز طفل الريف حتي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نحو ٢٢ مركزاً موزعة علي ٢١ محافظة .
- الاهتمام بالطفلة الانثي وتبني مبادرة تعليم الفتيات وتخصيص عام ٢٠٠٣ ليكون عاماً للفتاه المصرية خاصة فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة وإنشاء مدارس الفصل الواحد والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس المجتمع .
- التأكيد علي أهمية الأسرة وصدور القانون رقم ١١ لعام ٢٠٠٤ الخاص بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة وبدء العمل بمحاكم الأسرة .
- المشروع القومي لمناهضة ختان الإناث .
- مشروع الخط الساخن لنجدة الأطفال .
- مشروع رعاية وحماية الاطفال العاملين فى اعمال خطيرة بالتعاون مع البنك الدولي .

سابعاً : مؤشرات رفاهية المواطن والأسرة المصرية





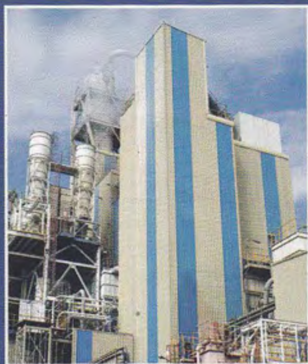
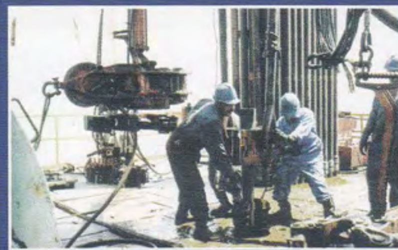


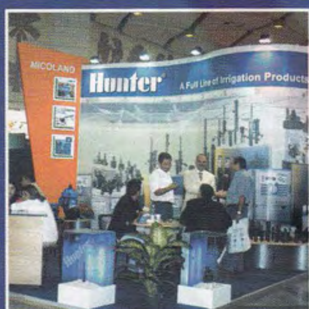



سابعاً : مؤشرات رفاهية المواطن والأسرة المصرية
خلال الفترة من عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ إلي ٢٠٠٥/٢٠٠٦

البيان	الوحدة	٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الدخل :			
متوسط نصيب الفرد سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي	جنيه	٥٣٤	٧٧٥٠
الكهرباء :			
متوسط استهلاك الفرد سنوياً	ك . و . س	٤١٣	١٤٥٠
الاتصالات :			
الكثافة التليفونية	خط لكل ١٠٠ شخص	١,٢	١٤,٩
مياه الشرب :			
متوسط نصيب الفرد من الطاقة الاستهلاكية	لتر / يوم	٧٨,٥	٣٠٥
الصرف الصحي :			
متوسط نصيب الفرد من تصرفات الصرف الصحي	لتر / يوم	٣٤,٥	١٧٠
الطاقة المتاحة لمحطة التنقية	مليون م٣ / يوم	٠,٨٥	١١,٩
التعليم :			
نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائي	٪	٨٥	١٠٠
الصحة :			
الاكتفاء الذاتى من الدواء	٪	٧٣,٦	٩٧

ثامناً : معدلات انجازات الاداء الاقتصادى والاجتماعى فى مصر








ثامناً : معدلات انجازات الأداء الاقتصادى والاجتماعى فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ إلي ٢٠٠٥/٢٠٠٦

البيان	الوحدة	٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الزراعة والرى :			
مساحة الرقعة الزراعية	مليون فدان	٦،٢	٨،٤٧
المساحة المحصولية	مليون فدان	١١،٢	١٤،٩
عدد المشتغلين	مليون مشتغل	٤،١	٥،٠٦
الناتج الزراعى الإجمالى	مليار جنيه	،١	٨١،٣
الصادرات الزراعية	مليون جنيه	٤٧١	٦٢٠٠
الإنتاج الزراعى الإجمالى	مليار جنيه	٥،٧	٩٦،٨
أطوال الترع	ألف كم	٢١	٢٣،٣
الصناعة :			
الإنتاج الإجمالى للصناعات التحويلية ومنتجات البترول	مليار جنيه	٨،٩	٢٧٥،٣
الناتج الصناعى الإجمالى	مليار جنيه	٢،٧	٩٧،٨
عدد المشتغلين	مليون مشتغل	١،٢	٢،٤
قيمة الصادرات الصناعية	مليون دولار	٥١٤،٥	١٠٧٠٠
عدد المنشآت الصناعية	منشأة صناعية	١٢١٢	٢٧٠٠٠
عدد المناطق	منطقة	٢٠	٩٠،٠

البيان	الوحدة	٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
* البترول:			
– قيمة الناتج المحلى لاستخراجات (بترول وغاز)	مليار جنيه	٢,٧	٧٣
– إجمالى الانتاج من البترول والغازات	مليار طن	٣٤,٤	٧٣,٦٧
– قيمة الصادرات من البترول والغاز	مليون دولار	٣٤٤٢	١١٥٠٠
– عدد المشتغلين	ألف مشتغل	٢٢	١٢٠
* الكهرباء :			
– الطاقة المتاحة	مليار ك.و.س	١٨,٥	١٣٠
– عدد التوابع والتجمعات التى تمت انارتها	بالعدد	٥٠٦٠	٣٨٨٢٦
– الطاقة المستخدمة	مليار ك. و. س	١٧,٩٤	٩٢,٨٧١
– عدد المشتغلين	ألف مشتغل	٦٣	١٦٨,٩
* التجارة الخارجية:			
– الايرادات الجارية	مليار دولار	٩,٦	٣٨,٩
– المدفوعات الجارية	مليار دولار	١١,٩	٣٥,٤
– الصادرات السلعية	مليار دولار	٤,١	١٦,٦
– الواردات السلعية	مليار دولار	٩,٣	٢٧,٨
– الصادرات الخدمية	مليار دولار	٢,٣	١٥,٥
– المدفوعات الخدمية	مليار دولار	١,٥	٦,٣

البيان	الوحدة	٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
* **السياحة :**			
- عدد السائحين	بالمليون	١,٤	٨,٦
- عدد الليالى السياحية	بالمليون	٩,٦	٨٥,٣
- الطاقة الفندقية	بالألف حجرة	١٨,٨	١٧٥
* **الاسكان :**			
- عدد الوحدات السكنية بالحضر والريف	بالمليون	٢,٤	٣,٩
- عدد المدن الجديدة	بالعدد	٢	٢٣
- عدد المصانع المنتجة بالمدن الجديدة	بالعدد	١٩٠٢	٣٧٠٩
- عدد الوحدات السكنيةبالمدن الجديدة	بالألف	١٧٨,٣	٦٧٧
* **النقل :**			
- أطوال خطوط السكك الحديدية	بالكيلومتر	٤٨٨٢	٩٤٣٥
- أطوال الطرق	ألف كم	١٧,٧	٤٨,١
- سعة الموانئ البحرية	مليون طن	١٥,١	٦٦,٨
- وحدات الاسطول المصرى	سفينة	٧١	١٣٥
- عدد الطائرات المدنية	طائرة	١٧	٤٧
- عدد المشتغلين	ألف مشتغل	٣٩٩	٩٤٣,٥

البيان	الوحدة	٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
*** الاتصالات :**			
- عدد الخطوط التليفونية	مليون خط	٠,٥٤٣	١٢,٩
- عدد خطوط المحمول	مليون	-	١٤,٨
- عدد مشتركى الفاكسميلى	مشترك	٣٧٤	٥٥٠٠
- عدد مشتركى شبكة الانترنت	مليون مشترك	-	٥,٤
*** مياه الشرب :**			
- الطاقة المتاحة	مليون م٣ / يوم	٤,٦٥	٢١,٤
- أطوال شبكات المياه	ألف كم	٦	٢٨,٥
*** الصرف الصحى :**			
- طاقة التصرفات المتاحة	مليون م٣/ يوم	١,٤٥	١٤,٢١
- طاقات التنقية المتاحة	مليون م٣/ يوم	٠,٨٥	١١,٩
- أطوال الشبكات الرئيسية	ألف كم	٥	٢٢,٩٨
*** التعليم :**			
- أعداد المقيدين بالتعليم قبل الجامعى	بالمليون	٧,٦	١٤,٧٩٤,٣
- أعداد المقيدين بالتعليم الأزهرى العام	بالألف	٢٩٦,٦١٦	١٧٧٣,٨٠٥
- أعداد المقيدين بالتعليم الأزهرى العالى	بالألف	٨٣	٥٤٨,٣
- عدد الكليات بالتعليم العالى والجامعى (حكومى وخاص)	كلية ومعهد	١٤٠	٤٣٦
- عدد الكليات بالتعليم الأزهرى	كلية	٣١	٦٠

البيان	الوحدة	٨٢/٨١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الصحة :			
- عدد الاسرة	بالألف	٨٤,٢	١٧٠
- عدد المستشفيات العامة	بالعدد	١٦٩	٣٨٧
- عدد المستشفيات القروية	بالعدد	٢٩	١١٩٢
- عدد الاطباء البشريين	بالألف	٥٢,٢	١٥٥
- عدد فئات التمريض	بالألف	٦٠,٢	١٨٧
- نسبة الاكتفاء الذاتى من الدواء	٪	٧٣,٦	٩٧
الثقافة :			
- عدد المتاحف الاثرية	متحف	٥	٣٧
- عدد المكتبات العامة والمتخصصة والاكاديمية	مكتبة	٤١٩	٢٦٨١
*** التأمينات :**			
- عدد المؤمن عليهم	بالمليون	١٠,٣	١٩,٢
- عدد أصحاب المعاشات	بالمليون	٢,٩	٧,٦
- قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة	مليارجنيه	٠,٥٣٥	٢٥,٩
*** الاعلام :**			
- عدد المحافظات التى يصل إليها الإرسال	محافظة	١٦	٢٦
- عدد محطات الإرسال المرئى	محطة	١١٠	٢٩٤
-عدد محطات البث الاذاعى	محطة	١١٢	٣٠٣
- عدد مكاتب الإعلام الخارجى	مكتب اعلام	٣٤	٣٢
- عدد مراكز الإعلام الداخلى	مركز اعلامى	٤٢	٦٥

المصادر

(١) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - الكتاب السنوي - يونيو ٢٠٠٥ .

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات -انجازات ٢٤ عاماً.

(٣) بيان الحكومة امام مجلس الشعب -ديسمبر ٢٠٠٥ .

(٤) بيان وزير التخطيط امام مجلس الشعب عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ – مايو ٢٠٠٦ .

(٥) بيان رقمي ملخص لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

(٦) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن تقدير السكان فى مصر فى ٢٠٠٦/١/١ .

(٧) تقارير الوزارات عن الفترة من ١٩٨١ – ٢٠٠٦.

(٨) تقارير الوزارات عن العام المالي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ .

(٩) انجازات مصرية - مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مارس ٢٠٠٦.

(١٠) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ وزارة التخطيط .

***

اعداد

مرفت حقي

اميمة سيد

احمد مرسي

جيهان رشاد

كمبيوتر

أمينة ابو اليزيد

راندا غريب

نهاد شعبان

حمزة محمد عباس

دعاء عباس

عبير عبد المنعم

مديحة شبانه

ايمان حسن

مراجعة

ابتسام محمد علي

مراجعة لغوية

عبد السلام علي موسى

اخراج فنى

أشرف أبو النيل جبل

اشراف فني

أحمد سلام

اشراف عام

حسن سليمان

موقع الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة الإنترنت

www.sis.gov.eg

التصميم والإخراج الفنى والإنتاج الطباعى
إيه آر پبليكيشن - د. أشــــرف رضـــــا - مصر
٢٠٠٧

الهيئة العامة للاستعلامات
STATE INFORMATION SERVICE
www.sis.gov.eg